من أجل حوار حضاري بنّاء

"رؤى مبتكره في ضوء الدعوة الإسلامية"

إعداد

د/ على جابر العبد الشارود

مدرس الدعوة والثقافة الإسلامية بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة – جامعة الأزهر

من أجل حوار حضاري بنَّاء
"رؤى مبتكرة في ضوء الدعوة الإسلامية "

علي جابر العبد الشارود.
قسم الدعوة والثقافة الإسلامية بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة. جامعة الأزهر.
البريد الالكتروني: dr_aligaber82@yahoo.com

الملخص:

شهد هذا العصر انتشارا وذيوعا لفكرة "حوار الحضارات"، وكثُرت النقاشات والجدالات حولها، إلا أنَّها -في الغالب- لم تكن أكثر من رد فعل على مقولة "صدام الحضارات"، التي روّج لها الكاتب الأمريكي "صموئيل هنتجتون"؛ وبالتالي، فإنَّه قد حان الوقت للانعتاق من ربقة ردود الأفعال، إلى تأسيس حقيقي لحوار حضاري جاد وهادف، ينطلق من قاعدة وحدة الإنسانية، ومعتمدا المساواة والندية بين المتحاورين، مع إتاحة حق الحرية الفكرية والدينية.

ومن ثَم فإن هذا البحث قد هدف إلى التأصيل النظري، والشرعي، والواقعي له، مع التعرض لآفاقه ومجالاته: الدينية والحضارية والثقافية، من ناحية المفهوم والآفاق والمعوقات، ودور الجامعات والمجتمعات المدنيّة ووسائل الإعلام والدول في الحوار والتحالف، والاهتمام بالتأريخ والنظريات التي تناولته سلبا وإيجابا، مع استخلاص السبل المتاحة لتفعيله وبناء حوار جاد على المستويين الداخلي والخارجي، وتقديم رؤى مبتكرة لحوار حضاري فعال.

الكلمات المفتاحية: حوار الأديان – حوار الحضارات – حوار الثقافات – التدافع الحضاري – الصراع الحضاري – نهاية التاريخ.

"For the Sake of a Constructive Civilizational Dialogue: Innovative Visions in the Light of the Islamic Call"

Ali Gaber Al-Abd Al-Sharoud
Department : Da`wah and Islamic Culture in the Faculty of Fundamentals of Religion and Dawah in Mansoura, Al Azhar University
E-mail : dr_aligaber82@yahoo.com

Abstract:

This era witnessed the spread of the concept of "dialogue of civilizations." Discussions and debates have abounded around this topic. However, it was - for the most part - nothing more than a reaction to the saying "clash of civilizations," which has been promoted by the American writer "Samuel Huntington. Hence, it is time to break free from reactions, to a real foundation of a serious and meaningful civilizational dialogue, starting from the base of the unity of humanity, and adopting equality and equivalence between the debaters, while providing the right of intellectual and religious freedom.

Hence, this research has aimed at the theoretical, legal, and realistic rooting of the "dialogue of civilizations." It also exposes its horizons and fields: religious, civilizational and cultural, in terms of its concept, horizons and constraints. In addition, it deals with the role of universities, civil societies, the media and countries regarding dialogue and alliance. Moreover, it draws attention to history and theories that dealt with it negatively and positively in a way to explore the available means to activate it, build a serious dialogue,

both internally and externally, and provide innovative visions of an effective civilizational dialogue.
Keywords: interfaith dialogue - dialogue of civilizations - dialogue of cultures - civilization scramble - civilizational conflict - the end of history

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله - ﷺ - وبعد.

فيعتبر موضوع الحوار الحضاري من أهم الموضوعات المعروضة على الساحة وأكثرها تشعُبا واتساعا، ومن ثَم فإن هذا البحث قد هدف إلى التأصيل النظري، والشرعي، والواقعي له، مع التعرض لآفاقه ومجالاته: الدينية والحضارية والثقافية، من ناحية المفهوم والآفاق والمعوقات، ودور الجامعات والمجتمعات المدنيّة ووسائل الإعلام والدول في الحوار والتحالف، والاهتمام بالتأريخ والنظريات التي تناولته سلبا وإيجابا، مع استخلاص السبل المتاحة لتفعيله وبناء حوار جاد على المستويين الداخلي والخارجي، وتقديم رؤى مبتكرة لحوار حضاري فاعل.

وإذا كانت آفاق الحوار ومجالاته متعددة، فإنَّ أبرز هذه المجلات وأكثرها تداولا في العصر الحديث تتمثل في: حوار الأديان وحوار الثقافات وحوار الحضارات؛ فبالنسبة لحوار الأديان، والذي لا يعدو أن يكون أكثر من تلاقي ومحاورة بين أتباع الأديان، بقصد تفعيل المشترك الديني بينهم لنفع البشرية؛ فإنَّه يهدف أساسا إلى استعادة روحانيَّة الإنسان، بعيداً عن المادية الطاغية، ومن ثم محاربة الإلحاد ومؤثراته الحياتية بما في ذلك ما يحتمله من تشيؤ الإنسان، وتحويله إلى آلة حركية، وجسد شهواني.

وبالتالي، فإن له دوره الفاعل - في حال تحققه - في توجيه الحياة الواقعية والتأثير فيها، بإرجاع القاعدة القيَميّة والأخلاقية كمرجعية اجتماعية، ونشر السلام المجتمعي في ربوع العالم، وتحقيق التعايش الفعلي بين كافة الطوائف والأعراف والأديان.

أما بالنسبة لحوار الثقافات حيث يحدث تفاعل بين الثقافات المختلفة، يبدأ من فهم الاختلاف بين الثقافات، والعمل على تقريب الآراء والأفكار، والاستفادة من العلوم المختلفة. وهذا الحوار يكون عن رغبة خالصة، حيث لا تُفرض ثقافة على أخرى سواء بالقوة مثل فرض بعض اللغات على الدول المستعمَرة، أو من خلال ما يطلق عليه وسائل صناعة الثقافة، أو الغزو الفكري.

فالحوار الثقافي هو تواصل يتم عن رغبة وإرادة بين الثقافات المختلفة، حيث تستفيد إحدى الثقافات من الأخرى، أو في أقل تطلعاته تعايش بين الثقافات المختلفة على أساس التقبل والاعتراف والسماحة، بعيداً عن التماهي أو الذوبان والانصهار بين الثقافات أو تهميش إحدى الثقافات لصالح الأخرى، وفي ذات الوقت لا يعني الانغلاق الذاتي أو العزلة الثقافية.

وأخيرا وبالنسبة لحوار الحضارات – والذي هو أوسع دائرة من الديني والثقافي – إذ هو ممارسة تفاعلية بين الحضارات المختلفة، تتضمن الاعتراف والتبادل النفعي فيما بينها وعدم مصادرة أي حق من حقوق الآخر؛ فإنه ينطلق من قاعدة اكتشاف الآخر، والتركيز على المشترك الإنساني، واحترام الخصوصية الحضارية، ويستهدف في ذلك تحقيق الصالح العام للبشرية ككل، وعدم الاستئثار الحضاري، بأن يعمل كل فصيل حضاري لصالح حضارته وإنمائها، ولو على حساب المجتمع البشري، أو تعاضد بعض الحضارات على هذا.

وحتى يكون هناك حوار حضاري حقيقي فاعل فإنه لازم لذلك أن تتضافر الجهود وأن تتعاضد كل الجهات المنوط بها تحقيق فاعلية الحوار

بدءا من الدول والمنظمات، ومـــرورا بالجامعـــات والمجتمعـــات المدنيـــة، وانتهاء بوسائل النشر والإعلام.

وحقيق فإن هناك بعض الجهات الفاعلة التي أعطت نماذج رائعة فـــي تحقيق وتفعيل الحوار وكان لها إسهامها البالغ في هذا الجانب، سواء على الجانب النظري، بالتأليف والنشر والتقعيد وغير ذلك من الوسائل النظرية، أم على الجانب العملي بعقد المؤتمرات والندوات الحوارية والـــدعوة إلـــى الأنشطة وورش العمل وغير ذلك من الوسائل العملية.

ولعل من أبرز هذه الجهات: منظمة الأمم المتحـــدة للتربيـــة والعلـــوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)، والتي أسهمت بشكل بـــالغ فـــي حمايـــة التراث الثقافي للأمم المختلفة لا سيما في وقت النزاعات والحـــروب، كمـــا أسهمت في الحفاظ على التنوع والخصوصية الثقافية، والحث علـــى تقبـــل الاختلاف بين الثقافات والحضارات المتنوعة، مع تشـــجيع التحـــاور بـــين بعضها البعض، ونشر وتعزيز ثقافة السلام بين الأمم.

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو ISESCO)، والتي كان لها إسهامها المبرز في بناء حوار إيجابي بين دول المنظمة في إطار الحضارة الإسلامية، وتفعيل الحوار الحضاري بينها وبين باقي الدول، وقد وضعت المنظمة الخطط والاستراتيجيات النظرية والعملية من أجل تحقيق هذه الأهداف، والتي تتمحور غالباً حول الجانب التعريفي والتثقيفي، الذي يهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية والتعريف بها في جميع أنحاء العالم.

والأزهر الشريف، من جهة إسهامه في الحوار الداخلي بين الطوائـــف المختلفة، والمذاهب الإسلامية المتنوعة لا سيما علـــى مســـتوى الحـــوار

والتقارب بين السنة والشيعة، وإسهامه كذلك في الحوار الخارجي، من تصحيح صورة الإسلام لدى العالم، والتحاور مع الفاتيكان ممثلا عن العالم الإسلامي، إضافة إلى دوره في نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر اعتمادا على الثقافة الإسلامية الوسطى.

١- **إشكالية البحث**:

ليس ثمة مماراة حول أهمية الحوار وضرورته على كافة مستوياته؛ بدءا من المستوى الفردي، وحتى المستوى الدولي والإقليمي والعالمي، وابتداء من الحوار حول أمور الإنسان الشخصية، وحتى الحضارية والثقافية والدينية، ومرورا بالحوار الداخلي الهادف إلى بناء الذات وانتهاء بالحوار الخارجي الهادف إلى الاعتراف والتعايش وبناء المشترك الإنساني؛ لكن مشكلة الحوار في الحقيقة لا تتوقف على مجرد الإقرار بالأهمية وحتى الضرورة، كما لا تنتهي بمجرد التنظير المجافي في كثير من حالاته للواقع؛ وإنما إلى ترجمة هذا الاهتمام وذاك التنظير إلى إجراء من خلاله يتم التوصُّل إلى حوار فعال بانٍ للإنسان والأوطان والحضارات.

ولمَّا كان هذا العصر قد شهد انتشارا وذيوعا لفكرة "حوار الحضارات"، وكثُرت النقاشات والجدالات حولها، إلا أنَّها – في الغالب – لم تكن أكثر من رد فعل على مقولة "صدام الحضارات"، التي روّج لها الكاتب الأمريكي "صموئيل هنتجتون"؛ وبالتالي، فإنَّه قد حان الوقت للانعتاق من ربقة ردود الأفعال، إلى تأسيس حقيقي لحوار حضاري جاد وهادف، ينطلق من قاعدة وحدة الإنسانية، ومعتمدا المساواة والندية بين المتحاورين، مع إتاحة حق الحرية الفكرية والدينية.

ومن هنا فإن إشكالية البحث تتركز على كيفية تحويل الحوار من جانبه التنظيري الفلسفي، إلى تفعيل واقعي يكون له إسهامه في البناء الإنساني والوطني والحضاري.

٢- مناهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الاستنباطي المقارن، فهي دراسة تحليلية، حيث تقوم بتحليل المقولات الداعمة للحوار – بخاصة حوار الحضارات – بدءًا من المفهوم وانتهاء بالمعوقات والآفاق، وأيضا المقولات المناهضة له والمبنية على أصل التصارع والتصادم الحضاري.

وهي دراسة استنباطية من جهة أنَّها تسعى إلى الانتقال من عملية تحليل المفاهيم والأفكار، إلى استنباط المضامين والتطبيقات والبدائل المستخلصة عبر القواعد والأسس المنطقية.

كما أنَّها دراسة مقارنة، ذلك أنَّها لا تخلو من مُقارنة الأفكار المختلفة خصوصا الفكر الإسلامي والفكر الغربي؛ سواء في الجانب التنظيري والتجريدي أو الجانب التطبيقي والعملي.

إضافة بالطبع إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي وذلك في مناقشة الأدوار التاريخية التي يعرض لها البحث، وأيضا المنهج النقدي المستبصر.

وقد هدف البحث إلى التركيز على الجانب التطبيقي – كلما أمكن – بعيدا عن الاستغراق في الجانب التنظيري؛ ومن ثم فقد ارتأى الباحث الدخول مباشرة في موضوع الدراسة من غير التعريف بمفردات البحث؛ وذلك لوضوحها، وذيوعها لا سيما بين أهل التخصص.

كذلك، فإن الباحث لم يترجم للأعلام الواردة وذلك لأسباب عدة، أهمها:

عدم الإطالة في البحث، مع يسر الوصول إلى التعرف عليهم لمن أراد ذلك، وأيضا فإن الآراء المنقولة عن جُلِّهم تتسم في أغلبها بالعمومية وعدم التخصص؛ ومن ثم فإن التعريف بصاحبها لا يزيدها قوة أو ضعفا.

٣- **خطة البحث**:

يتكون البحث من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة

أما **المقدمة** فقد تعرضت لأهمية الموضوع وإشكاليته ومنهجية البحث. وجاء بقية البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: مجالات الحوار الحضاري.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حوار الأديان.

المبحث الثاني: حوار الحضارات.

المبحث الثالث: حوار الثقافات.

الفصل الثاني: من الحوار إلى التحالف.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسيرة الحوار الحضاري.

المبحث الثاني: آفاق الحوار الحضاري.

المبحث الثالث: نظريات التدافع والصراع ونهاية التاريخ.

الفصل الثالث: الدور المجتمعي والدولي في الحوار والتحالف.

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: دور الدول والمنظمات في الحوار والتحالف.

المبحث الثاني: دور الجامعات والمجتمعات المدنيَّة في بناء الحوار.

المبحث الثالث: دور الإعلام في توجيه الحوار.

المبحث الرابع: نماذج فاعلة في تعزيز الحوار والتحالف.

الفصل الرابع: مقترحات لحوار حضاري فعال.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحوار في دائرة الإدراك.

المبحث الثاني: مواصفات الحوار الحضاري المنشود.

المبحث الثالث: التطبيق المعاصر للحوار الحضاري.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

الفصل الأول

مجالات الحوار الحضاري[١]

من المسلّم به أنَّ عملية الحوار اليوم قد اعتراها ما يعتري سائر جوانب الحياة من تعقيدات، فلم يعُد الحوار مجرد محادثة أو حتى مناظرة بين طرفين غالباً ما تكون داخل نطاق المجال العلمي وقليلاً في المجال السياسي، بل إضافة إلى تداخل الحوار حالياً والتصاقه بكل مجالات الحياة تقريباً، وأيضاً إضافة إلى تنوُّع سبله ووسائله وغاياته؛ فإنَّ النتائج المترتبة على الحوار اليوم تكاد تصل إلى أمور تدميرية، فالحوار هو الموصل للحرب والحافظ للسلام بين الدول خارجياً، وهو الحافظ لوحدة الدولة ونظامها داخلياً.

وعلى أساس الحوار يترسخ النظام الاجتماعي، ويزدهر الجانب العلمي والاجتهادي والتقني. كما أنه لم يعد مجرد حوار شخصي أو فردي، وإنما امتد اتساعا ليشمل الدول والثقافات والحضارات والأديان، فبات ما

(١) الحوار في اللغة معناه المراجعة والمجاوبة في الكلام. وفي الاصطلاح: محادثة بين طرفين أو أكثر، تتضمّن تبادُلاً للآراء والأفكار. والمقصود بالحوار الحضاري هنا – حيث الحضارة تطلق على مرحلة سامية من مراحل التطور الإنساني المقابل لمرحلة الهمجية والتوحش، أو تطلق على الصورة الغائية التي تستند إليها في الحكم على صفات كل فرد أو جماعة، فإذا كان الفرد متصفاً بالخلال الحميدة المطابقة لتلك الصورة الغائية كان متحضراً، وكذلك الجماعات – هو الحوار الذي يقوم على أسس أخلاقية سامية وركائز علمية ومنهجية بعيدا عن التعصب والمصالح الذاتية.

يعرف بالحوار الديني والحوار الثقافي والحوار الحضاري وهــذه الثلاثــة مجالات تعتبر هي الأكثر تداولاً في العصر الحديث والأكثر التصــاقاً بكلمــة الحوار.

ومن هنا فإن هذا الفصل يهدف إلى الاقتراب من هذه المفاهيم الثلاثة ويسلط الضوء عليها، وذلك من خلال مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: حوار الأديان.

المبحث الثاني: حوار الحضارات.

المبحث الثالث: حوار الثقافات.

المبحث الأول
حوار الأديان

مقدمة:

لا جرم أنَّ الحوار بين الأديان لم ينقطع منذ بدء نزول الـوحي علـى النبي - ﷺ - حيث بدأ السجال الحواري منذ اللحظة الأولـى، والـذي لـم يتوقف عند أتباع الأديان السماوية الثلاثة، بل كان هناك تحاور عميق بين الإسلام، وغير المسلمين بعامة، وإن كانت أبرز المحاورات مع اليهود(١) في المدينة على اعتبار مُساكنتهم للنبي - ﷺ - في يثرب، مع كثير من التشابه بين الديانتين.

غير أنَّ هذا الحوار الديني يختلف اختلافاً كبيراً عن المفهوم الحديث له من جهة الكيفية ومن جهة المقصد أيضاً، فإذا كان حوار الأديان في السابق أقرب ما يكون إلى المناظرة والاقتراب من نقاط الاختلاف بين الأديان بغرض إثبات الصوابيّة والخطأ، أو في أفضل الحالات إنما هو كسبيل من سبل الدعوة والإقناع والجدل بالتي هي أحسن؛ فإنَّ حوار الأديان حديثاً يبحث في النقاط المشتركة التي يمكن استغلالها في الاجتماع بين الأديان، بعيداً عن التصادم وإظهار الأخطاء فيما بينها، وبغرض إصلاحي للمجتمع البشري البعيد كل البعد عن الدين والقيم والأخلاق.

---

(١) جمع الدكتور/ محسن بن محمد بن عيد الناظر في كتابه: حوار الرسول - ﷺ - مع اليهود، مجموعة كبيرة من الحوارات واللقاءات التي دارت بين النبي - ﷺ - من جهة واليهود من جهة ثانية، وذلك في مجالات متعددة. (ط: الثانية، الكويت، دار الدعوة، المنصورة، دار الوفاء ١٩٩٢م).

ومن ثم فقد ذهب كثير من المفكرين إلى أن التأريخ للانطلاقة الأولى الرسمية للحوار بين الأديان – بمعناه الحديث – يبدأ منذ إعلان المجمع الفاتيكاني الثاني المنعقد في الفترة ما بين ١٩٦٢م و١٩٦٥م، والذي كان إيجابياً بشأن علاقة المسيحية مع الديانات الأخرى، وقد ورد النص فيه باديا حرصاً على تقدير المسلمين واحترام دينهم.

وقد جاء من بين نصوصه: "... وإن كانت قد نشأت، على مر القرون، منازعات وعداوات كثيرة بين المسيحيين والمسلمين، فالمجمع المقدس يحضُّ الجميع على أن يتناسوا الماضي وينصرفوا بإخلاص إلى التفاهم المتبادل، ويصونوا ويعززوا معاً العدالة الاجتماعية والخيور الأخلاقية والسلام والحرية لفائدة جميع الناس"(١).

١- مفهوم حوار الأديان:

كما هو الحال في أغلب المفاهيم حيث تتضارب وتتعدد أوجه النظر حولها، فإنَّ مفهوم حوار الأديان بدوره قد تعددت حوله الرؤى، التي غالباً ما تكون إما بسبب قصور النظر وتوقفه على توصيف واقع الحوار الديني، وإما تغاضيا عن واقع الحوار وتوجيه النظر إلى مجرد الأهداف والمقاصد المعلنة من وراء هذا التحاور. غير أنَّ أشهر التعريفات وأوفاها وأكثرها تداولا بين الباحثين يتمثل في تعريفين:

---

(١) يراجع: عدنان سيلاجيتش، مفهوم أوربا المسيحية للإسلام، تاريخ الحوار بين الأديان، ترجمة: جمال الدين سيد محمد، ط: الأولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦م، ص٢٦٣، د/ عبد الحليم آيت أمجوض، حوار الأديان نشأته وأصوله وتطوره، ط: الأولى، بيروت، دار بن حزم ٢٠١٢م، ص١٢١.

فيميل بعض الباحثين في تعريف حوارات الأديان إلى أنَّها: تلك اللقاءات الحوارية، على مستوى الأفراد أو الجماعات، سواء أكانت حكومات أم مؤسسات أم جمعيات، والتي تتم بين معتنقي أديان مختلفة من حيث التعريف بها ودراستها (١).

والبعض الآخر يذهب إلى أنَّ الحوار الديني هو: ما يتبادله المتحاورون من أهل الأديان، من أفكار وحقائق، ومعلومات وخبرات، والتي تزيد من معرفة كل فريق بالآخر بطريقة موضوعية، تبين ما قد يكون بينهما من تلاق أو اختلاف، مع احتفاظ كل طرف بمعتقداته، في جو من الاحترام المتبادل والمعاملة بالتي هي أحسن، بعيداً عن نوازع التشكيك ومقاصد التجريح، بل ما يُرجى منه هو إشاعة المودة وروح المسالمة والتفاهم والوئام، والتعاون فيما يقع التوافق فيه من أعمال النفع العام للبشريّة(٢).

وهذا التعريف الثاني يعتبر - لولا طوله - هو الأوفق توصيفاً، والأكثر مدلوليّة لمفهوم حوار الأديان بمعناه الواقعي.

وباختصار، فإنَّ الحوار الديني لا يعدو أن يكون أكثر من تلاقي ومحاورة بين أتباع الأديان، بقصد تفعيل المشترك الديني بينهم لنفع البشرية.

أمّا بالنسبة للجانب الدعوي، عندما يكون الهدف من الالتقاء الديني النظر في صوابية الدين والمناقشة والحجاج حول الدين الأولى بالاتباع،

(١) انظر: بسام داود عجك، الحوار الإسلامي المسيحي، المبادئ، التاريخ، الموضوعات، ط: الأولى، دمشق، دار قتيبة ١٩٩٨، ص٢٧.

(٢) انظر: د/ يوسف الحسن، الحوار الإسلامي المسيحي، الفرص والتحديات، ط: الأولى، أبو ظبي، المجمع الثقافي ١٩٩٧م، ص١٣.

فهذا أقرب إلى المناظرة الدينية منها إلى الحوار الديني المنشود.

غير أنّ الأمر الجوهري والذي يمثّل خطورة ظاهرية ويجدر مناقشته هنا، هو مدى صلاحية الطرف المتحاور في تمثيله للدين، حيث يتم اختزال المتحاورين للدين في المرجعيات التي يمثلونها، فمثلاً في الحوار الإسلامي المسيحي، فإنّه في الحقيقة حوار بين مسلمين ومسيحيين وليس بين الإسلام والمسيحية، فالفارق بين المفهومين كبير، إذ يصعب القول بوجود مرجعية واحدة للمسيحية يمثلها الفاتيكان، بل هي في الواقع مجموعة "مسيحيات" تختلف مرجعياتها في عدد من الأمور العقدية، وفي الرؤى الدينية لعدد من المسائل، وهو أمر واضح من الخلافات التاريخية بين الكاثوليك، والبروتستانت، والكنسية الشرعية الأرثوذكسية.

وينطبق الأمر نفسه على الإسلام المتفرع هو الآخر إلى مذاهب متعددة، إذ لا يمثل الأزهر جميع المسلمين السنة، كما لا تمثل قم أو النجف جميع المسلمين الشيعة، ولكل طرف اجتهاده ونظراته المتعارضة أحياناً مع الطرف الآخر (١).

أما الذي يخفف من غلواء هذه الخطورة فهو أنَّ المقاصد العامة للحوار الديني ليست بحاجة إلى التفاصيل الاختلافية الدقيقة بين اتباع الدين الواحد مهما اختلفت مذاهبه وطوائفه أو بمعنى آخر، فإن الاختلاف المذهبي لا يؤثر على سير الحوار الديني، ذلك أنه لا يسعى إلى تبني وجهة نظر مذهبية معينة ولا يناقش فرعيات الأديان، وإنّما فقط يتوقف على المعالم الكبرى والتي تشترك فيها الأديان.

---

(١) انظر: د/ عبدالحليم آيت أمجوضي، حوار الأديان، نشأته وأصوله وتطوره، ص٧٤.

٢- مقاصد الحوار الديني:

من البديهي أنّ كل دين من الأديان يعمل على نشر تعاليمه وتوسيع قاعدته، غير أنَّ التغيرات التي طرأت على الحياة المعاصرة قد مثلت خطراً كبيراً على التعاليم الدينية، والتأثير سلباً على أتباع الأديان أنفسهم، ومن ثم فقد ارتأى بعض المفكرين في التحاور الديني ملاذاً مشتركاً لمجابهة هذه الأخطار؛ من أجل المصلحة لامتداداتهم وحركاتهم ووجودهم الحيوي في ذاتهم ومع الآخرين. فإذا كان الواقع المعاصر قد بدأ ينفض يديه من الدين من ناحية المبدأ، بفعل الحضارة المادية وحركة الاستكبار العالمي التي تثير في الذهنية العامة للإنسان الكثير من المفاهيم المادية البعيدة عن عالم الله وأجواء الغيب وروحية الإيمان – فإن ذلك لن يكون مبرراً للابتعاد عن التلاقي والحوار بين الأديان، بل إنه يؤكد ذلك، باعتبار أن هذا الوضع الجديد يمثل الخطر عليهم من خلال وسائله المتنوعة في إبعاد الإنسان عن عمق معنى الإيمان في الدين، وإشغاله بالاستغراق في مفرداته اليومية ومشاكله الذاتية والغريزية، الأمر الذي يفرض عليهم الاستعداد لمواجهته بالأساليب الحضارية والوسائل المعقولة الحاسمة(١).

وبالتالي فإنَّ أساس الحوار الديني يهدف إلى استعادة روحية الإنسان، بعيداً عن المادية الطاغية، ومن ثم محاربة الإلحاد ومؤثراته الحياتية بما في ذلك ما يحتمله من تشيؤ الإنسان، وتحويله إلى آلة حركية، وجسد شهواني.

---

(١) انظر: محمد حسين فضل الله، في آفاق الحوار الإسلامي المسيحي، ط: الأولى، بيروت، دار الملاك ١٩٩٤م، ص٦.

كذلك فإنّ للحوار الديني مقاصده في توجيه الحياة الواقعية والتأثير فيها، بإرجاع القاعدة القِيَميّة والأخلاقية كمرجعية اجتماعية، ونشر السلام المجتمعي في ربوع العالم، وتحقيق التعايش الفعلي بين كافة الطوائف والأعراف والأديان.

وقد لخص المجمع المسكوني المقاصد من وراء حوار الأديان حيث جاء فيه: "فلابد للتفاهم بين الأديان أن يأخذ بعين الاعتبار المشاكل والمعضلات التي يواجهها المسيحيون والمسلمون المعاصرون على وجه الخصوص في اتصالاتهم المتبادلة، ويتحتم أن يتحول الحوار الإسلامي المسيحي إلى تعاون بين المؤمنين تجاه نفس الهدف: وفي المقام الأول تجاه مجابهة معضلات العالم الحديث القائم على تعدد الديانات، العالم الذي يقف الإنسان المعاصر أمام تحدياته.

وينبغي على المسلمين والمسيحيين في الحوار، العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية، وإعادة التوزيع المتكافئ للثروات الطبيعية، وتضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والدفاع عن القيم الأخلاقية وعن العدالة السياسية والاجتماعية، وإقامة مبادئ التسامح والحرية، وخاصة الحرية الفكرية في مجتمع التعددية، وباختصار، عليهم أن يشيدوا الحوار انطلاقاً من ديانتهم، مع القيام بتنافس في الخير، وفي خلق المكاسب الإيجابية في نطاق الحضارة المعاصرة[1].

---

(١) يراجع: عدنان سيلاجيتش، مفهوم أوربا المسيحية للإسلام، مرجع سابق، ص٢٦٣-٢٦٤.

٣- بين مقاصد الحوار الديني وواقعه:

الحق فإنَّ البون شاسع بين المقاصد والأهداف السامية التي يعلن عنها والتي لا اختلاف عليها بين اتباع الأديان، وبين الواقع الفعلي للحوار الديني، فبينما تعلن الكنائس والمجامع الكنسية عن غايات أخلاقية وقيميَّة، والتعاضد على نشر الخير ومحاربة الشرور في المجتمع يداً بيد، فإنَّ الواقع يؤكد على عدم فاعلية هذه الحوارات وجديتها، وأنَّها تكاد تنحصر في قاعة الحوارات الممتلئة بالكثير من التملقات، والقليل من التوصيات، ولا شيء تقريباً من الأفعال.

إنَّ حوار الأديان في الحقيقة بحاجة إلى إعادة تقييم من جديد، للاستفادة منه قدر الإمكان حيث قوة المشترك الديني، ومجال تأثيره الواسع على الأفراد سواء من اتباع الأديان أم من غيرهم، هذا التقييم يكون من خلال المقاصد التي يرجَّى تحقيقها، ومن ثم النظر في إمكانية الممثلين للحوار، ومدى قدراتهم وجديتهم حول تحقيق هذه المقاصد.

وأمرٌ آخر يسيء إلى واقع الحوار الديني، هو استغلال مثل هذه الحوارات في الأغراض السياسية سواء بالترويج أو إضفاء المشروعية، والتي تصب في جانب أحد الأطراف أو يستغلها بعض القوى الكبرى في توجيه الحوار لصالحهم، من ذلك "توظيف الحوار في خدمة الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط، من خلال موضوعات للحوار تتلازم مع مساعي التسوية بين إسرائيل والدول العربية مثل موضوع "دور الدين في السلام" أو "مفهوم السلام في الإسلام"[١].

---

(١) محمد السماك، مقدمة إلى الحوار الإسلامي المسيحي، ط: الأولى، بيروت، =

ومما يؤخذ على الحوار الديني أيضاً، محاولة استيعاب الإسلام وتحجيم دعوته من خلال هذه الحوارات "فالغرب يوظف الحوار بهدف التعرف بشكل أفضل على عقلية المسلمين ودراسة التحولات المستجدَّة في الفكر الإسلامي عن قرب، لتسهيل عملية الاحتواء والاستيعاب والتدجين"(١).

وأخيراً فإن واقع الحوار بين الأديان يكاد ينحصر في الحوار الإسلامي المسيحي، مع استبعاد أو عدم الاستفادة من الأديان الوضعية الأخرى والتي لها أتباع كثر مثل البوذية والكنفوشية والهندوسية مع وجود نقاط تماس مشتركة مثل: "المساواة بين البشر، والعيش في سلام مع الطبيعة والكائنات، والإيمان بقدسية الله وتعاليمه، وأن العدالة هي المبدأ الأساسي وغير ذلك من الرؤى المتقاربة"(٢).

٤- الحوار الداخلي بين الأديان:

إذا كان هناك مشترك ديني يحسن الاستفادة منه في الحوار بين الأديان بعامة، فإن هذا المشترك يتعاظم في حالة اختلاف الأديان داخل البقعة الجغرافية الواحدة، إذ إضافة إلى الطبيعة المتقاربة للأديان ذاتها في الجانب الروحي والقيمي، فإنّ هناك مشتركاً في الجوانب الحياتية الأخرى، مثل

= دار النفائس ١٩٩٨، ص٨١، ويراجع بتوسع في هذا الصدد: سامر رضوان، الأبعاد السياسية للحوار بين الأديان، الحوار الإسلامي المسيحي نموذجاً، ط: الثانية، الأردن، عالم الكتب الحديث ٢٠٠٥م.

(١) محمد السماك، المرجع السابق، ص٨١.

(٢) يراجع: د/ أميمة عبود، أسلوب الحوار، منشور في الحوار مع الغرب: آلياته، أهدافه، دوافعه، ط: الأولى، دمشق، دار الفكر ٢٠٠٨م ، ص١١٦.

اللغة الواحدة والتشارك في الآمال والطموح المتعلقة بازدهار الوطن والتي يصل أثرها إلى الكافّة.

وبالتالي، فإنّ هذا الحوار يكون أكثر إلحاحاً من الحوارات الخارجيـــة، وذلك من أجل بناء الواقع وتطويره، ومواجهة التحديات المشتركة والتي لا تفرق في الغالب بين الأديان المختلفة.

إنّ الحوار الديني الداخلي لا يجب أن يتوقف عنـــد مجـــرد التعـــايش والمواطنة، وإنما ينبغي أن يكون له إثمار حقيقي يستفيد من القوة الذاتيـــة للأديان، وأثرها النفسي والمعنوي على الأفراد، من أجـــل التعاضـــد علـــى القضايا المشتركة، في سبيل رفعة الوطن والذود عنه، والمساهمة في إزالة كافة الأغلال المادية، والمعنوية عن كاهل المواطنين، مثل قضـــايا تحقيـــق العدالة الاجتماعية، ونشر الأمن والسلم المجتمعـــين، ورفـــع الظلـــم عـــن المظلومين ...

المبحث الثاني
حوار الحضارات

مقدمة:

تعتبر مقولة حوار الحضارات من أكثر المقولات انتشاراً وذيوعاً في هذا العصر، وكثيراً ما يعبر عنها كذلك بحوار الشرق والغرب وحوار الشمال والجنوب؛ إلا أنها لم يكن بدو ظهورها إلا رداً دفاعياً لفكرة صدام الحضارات والتي لاقت كثيراً من الاعتراضات والنقاشات.

وإذا كانت الفكرة الأساسية من وراء الترويج لهذه المقولة، إنما هو الحض على تفعيل المشترك الإنساني بين الحضارات الإنسانية المختلفة، في إفادة الإنسانية العالمية بأسرها، من خلال التحاور المؤدي إلى التفاهم؛ فإنها في الأساس تهدف إلى لفت الأنظار إلى إنماء سبل التعايش السلمي، ونقض فكرة ضرورة التصارع والتصادم من أساسها.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أنَّه ومع جِدة هذه المقولة (حوار الحضارات) من الناحية النظرية؛ إلا أن "هذا النوع من الحوار - من الناحية الواقعية - وإن أخذ مسميات حديثة، فإنَّه قديم قدم وجود الشعوب ذات الحضارات المتجاورة، حيث كانت تلك الشعوب تتبادل المعارف والخبرات وأنماط الحياة من قيم وسلوك وتقاليد عن طريق التفاعل العقدي الطبيعي، بحيث أصبحت بمجملها جزءاً من مفردات نسيجها الاجتماعي، دون قصد بفعل التواصل الحضاري على مدى الأزمان المتعاقبة"(١)، وإن

(١) ناصر الدين الأسد، نحن والآخر، صراع وحوار، ط: الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص٦٩، =

كان شكل الحوار ومجالاته أقل تعقيداً مما هو مطلوب في هذا العصر.

١- **مفهوم حوار الحضارات**:

إشكالية تعريف حوار الحضارات تكمن أصلاً في الاختلاف حول تحديد مدلول كلمة الحضارة، حيث أصبح هذا المفهوم (الحضارة) "يطلق على وصف أشياء وعمليات ونظم، وأنساق فكرية مختلفة ومتعارضة، ليس في مقاصدها ونتائجها فحسب، وإنما في عناصرها ومكوناتها أيضا"[١]، ولحل هذا الإشكال فإنه يلزم الوقوف على معنى هذا المفهوم بدءاً، غير أنَّ طبيعة هذا البحث لا تتحمل الخوض في النقاشات والترجيحات بين المفاهيم المختلفة[٢]، ومن ثم فسوف أكتفي هنا بذكر تعريف عام للحضارة يؤدي إلى الغرض المنشود.

فالحضارة بحسب إدوارد تايلور: "هي ذلك الكل المركَّب الذي يحتوي

= عن د/ عبد الستار الهيتي، الحوار الذات والآخر، كتاب الأمة، العدد (٩٩)، قطر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٤٢٥هـ، ص١٤٥.

(١) د/ نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، ط: الثانية، فرجينيا، المعهد العالي للفكر الإسلامي ١٩٩٤م، ص١٥.

(٢) يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:
نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية، المرجع السابق، ص٢٩ وما بعدها.
فؤاد السعيد، فوزي خليل، الثقافة والحضارة، مقاربة بين الفكر الغربي والإسلامي، دمشق، دار الفكر ٢٠٠٨م، ص١٠١ وما بعدها.
بروس مازليش، الحضارة ومضامينها، ترجمة: د/ عبد النور خرافي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، ع (٤١٢)، مايو ٢٠١٤م، ص١٩ وما بعدها.

على المعلومات، والمعتقدات والفنون، والقيم الأخلاقية، والقوانين والتقاليد، وأيّة إمكانيات أو عادات يكتسبها عضوٌ في مجتمع ما"(١).

فالمعنى الموضوعي للحضارة تعبير عن جملة من مظاهر التقدم الأدبي والفني والعلمي والتقني التي تنقل من جيل إلى جيل في مجتمع واحـد، أو عدة مجتمعات متشابهة، يقال: الحضارة الصينية والحضارة الأوربية، وهي بهذا المعنى متفاوتة فيما بينها، ولكل حضارة نطاقها، وطبقاتها ولغاتهـا، فنطاقها هو الحدود الجغرافية، وطبقاتها هي آثارها المتراكمة بعضها فوق بعض في مجتمع واحد، أو عدة مجتمعات، ولغاتهـا هـي الأداة الصـالحة للتعبير عن الأفكار السياسية والعلمية والفلسفية.

أما المعنى الذاتي المجرَّد: فتطلق الحضارة على مرحلة سـامية مـن مراحل التطور الإنساني المقابل لمرحلة الهمجية والتوحش، أو تطلق علـى الصورة الغائية التي تستند إليها في الحكم على صفات كل فرد أو جماعـة، فإذا كان الفرد متصفاً بالخلال الحميدة المطابقة لتلك الصورة الغائية كـان متحضراً، وكذلك الجماعات(٢).

وقد اختلفت النظريات حول أسباب نشوء الحضارات وانحسارها، حيث ذكر "توينبي" أن التاريخ قد شهد منذ القدم إحدى وعشرين حضارة مختلفة،

---

(١) د/ عبد الحميد حسين حمودة، الحضارة العربية الإسلامية وتأثيرهـا العـالمي، ط: الأولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر ٢٠١٢م، ص١٠.

(٢) بوزياني فاطمة الزهراء، مفهوم الحضارة بين مالك بن بني وابن خلدون، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، رسالة ماجسـتير ٢٠١٢م، ص٨.

ولم يتبق منها سوى خمس حضارات هي: الحضارة المسيحية الغربية، والحضارة المسيحية الشرقية، والحضارة الإسلامية، والحضارة الهندية، وحضارة الشرق الأقصى(١).

ويمكن توصيف الحضارات المعاصرة واقعياً، بأنها "البناء الاجتماعي الحديث السائد في الدول المتقدمة التي حققت مستوى مرتفعاً من التنمية التكنولوجية، مصحوبة بشبكة واسعة من المؤسسات المدنية والسياسة والاجتماعية والقانونية التي تمد المجتمع بمعدلات ثابتة من التبعية"(٢).

ولعل هذا التوصيف للحضارة وغيره من تعريفات قد جعل الحضارة الغربية القائمة اليوم هي الأنموذج المنظور إليه، وأن قيام التحضر وعدمه مرتبط بمدى الاقتراب والابتعاد من هذا الأنموذج.

أما بالنسبة لمفهوم حوار الحضارات، فلا يعدو أكثر من أن يكون حلقة من حلقات الحوار ولكنها أكثر اتساعاً، إذ تتجاوز الحوار الفردي، والحوار الديني، وغير ذلك من الحوارات بين مختلفين أو متفقين لتعم الحضارات بما تحويه من خلاف داخلي وتناحر خارجي.

يقول الدكتور/ عباس محجوب: "والمقصود بحوار الحضارات في المفهوم الإسلامي، الوصول إلى كلمة سواء بين "الأنا" و"الآخر"، رضا

---

(١) يراجع: أرنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة: فؤاد محمد شبل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٥م، ١/١٤.

(٢) السيد ياسين، حوار الحضارات: الغرب الكوني والشرق المتفرد، ص٣٦، عن أحمد الجهيني، ومحمد مصطفى، الإسلام والآخر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٧م، ص٢٤٨.

وقناعة لتقليص الفجوة بينهما، وليس هدفه تحويل "الآخر" إلى "الأنا" بل هو رؤية مستقبلية لموضع "الأنا" في هذا العالم المتغير المقبل على آفاق جديدة، تتطلب تبادل الأفكار والثقافات بروح المرونة والتسامح بحيث يحقق أي: الأنا، فعلاً حضارياً مؤثراً، وتفاعلاً حضارياً إيجابياً، يضمن له موقعه وأثره في المجتمع الإنساني، تعزيزاً لاستقرار الحياة وعملاً على إشاعة الأمن والسلام في الأرض"(١).

وبالتالي فإنه يمكن تعريف هذا النوع من الحوار اختصاراً بأنه: ممارسة تفاعلية بين الحضارات المختلفة، تتضمن الاعتراف والتبادل النفعي فيما بينها وعدم مصادرة أي حق من حقوق الآخر.

٢- **إمكانية حوار الحضارات**:

بعيدا عن السير في جانب الرد على نظريات التصارع بين الحضارات، والقاضية بحتمية الصراع بين سائر الحضارات وخصوصاً الإسلامية الغربية، فإنَّ السؤال المتبادر هو مدى إمكان حدوث حوار وتفاعل حقيقي بين الحضارات.

وفي البداية يجدر القول بأنه ليس ثمة إلا "ثلاثة احتمالات أو بدائل للعلاقات بين الحضارات هي: السلبية / الانعزالية، بمعنى كفّ أو امتناع الحضارات أو بعضها عن إقامة أي علاقات مع بعضها البعض، والتصارع بمعنى انتهاج الحضارات أو بعضها علاقات تقوم على الصراع والتصادم

---

(١) انظر: د/ عباس محجوب، الحكمة والحوار علاقة تبادلية، عمان، جدارا للكتاب العالمي؛ إربد، عالم الكتب الحديث ٢٠٠٦م، ص٢٤٩-٢٥٣، د/ عبد الحليم آيت أمجوض، حوار الأديان، مرجع سابق، ص١٠٨.

والاقتتال، والحوار بمعنى انتهاج الحضارات أو بعضها في علاقاتها البينية نهج الحوار، ولا يحتاج العقل البشري سوى قليل من التأمل في التكلفة أو الخسارة التي تترتب حتما على اختيار أي من بديلي السلبية والتصارع، والكسب أو الربح الذي يحققه بديل الحوار، ليتبين من أن الحوار بين الحضارات ضرورة، ليس بوسع البشرية الاستغناء عنه؛ طالما أنه ليس في وسعها الاستغناء عن التعاون، والذي هو شكل من أشكال الحوار وثمرة من ثماره"(١).

والحق، فإنّ أهم مخاطر اللاحوار - والتدابر بين الحضارات هو زوال الحضارات نفسها، لأن شرط بقاء الحضارات هو التفاعل والانفتاح، والحضارة التي تنعزل وتتقوقع على ذاتها تزول وتندثر، بخلاف الحضارة التي يتفاعل أصحابها مع أصحاب حضارات وثقافات أخرى(٢).

ومن جانب أخر فليس ثمة سبيل إلى السيطرة على الحضارات القائمة، أو ابتلاع إحداها للأخرى، أو السعي إلى دمج الحضارات، فمهما تبدّت مظاهر القوى في إحدى هذه الحضارات، فإنّها لن تستطيع أن تهضم الحضارات الضعيفة.

يؤكد ذلك المؤرخ الكبير أرنولد توينبي، ويفند المزاعم الداعية إلى

---

(١) عبد الملك منصور المصعبي، حوار الحضارات: المفهوم والمقومات، ضمن أعمال ندوة موقع الإسلام في القيم الكونية وحوار الحضارات، تونس، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة ٢٠٠٥م، ص٢٤.

(٢) أحمد المشرقي، حوار الحضارات: دراسة في المصطلح والمقولة، ضمن أعمال الندوة موقع الإسلام في القيم الكونية وحوار الحضارات، القيروان، مركز الدراسات الإسلامية ٢٠٠٥م، ص٤٥.

"وحدة الحضارة" فيقول: "وما نظرية وحدة الحضارة إلا رأي خاطئ، تردّى فيه المؤرخون الغربيون المحدثون تحت تأثير محيطهم الاجتماعي، وأوحى به مظهر الحضارة الغربية الخدّاع، إذ استطاعت في العصور الحديثة أن تلقى شبكة نظامها الاقتصادي على جميع أنحاء العالم، وتلا توحيد العالم اقتصادياً على أساس غربي توحيده سياسياً إلى نفس المدى تقريباً، على نفس الأساس الغربي، وذلك لأنّ فتوحات الجيوش والحكومات الغربية لم تكن من الشمول أو الحسم كفتوحات رجال الصناعة والفنيين الغربيين، على أنَّ ثمَّة حقيقة مبناها أنَّ جميع دول العالم المعاصر تكوّن جزءاً من نظام سياسي واحد ينبعث من أصل غربي.

وإنّه وإن كانت هذه حقائق ملفتة للنظر، إلا أنَّ اتخاذها دليلاً على وحدة الحضارة رأي سطحي، لأنه وإن اصطبغت المصورات الاقتصادية والسياسية بالصبغة الغربية، إلا أنَّ المصور الثقافي ما يزال في جوهره على حاله؛ منذ أن اتخذ الغربي سبيله إلى الغزو الاقتصادي والسياسي"[(١)].

وبالتالي، فإنّه إذا لم يكن بمقدور أية حضارة أن تقضي على حضارة أخرى، مهما أثرت فيها سياسياً واقتصادياً وعسكريا – والمثال الغربي شاهد على هذا – فإنَّ ذلك تأكيد على أنه ليس ثمّة سبيل للعلاقات بين الحضارات إلّا التحاور والتعايش فيما بينهما.

وإذا كان هذا إجابة عن سؤال الضرورة، فإنَّ الإجابة على سؤال الإمكان تتطلب النظر في المقوّمات والأسس التي يقوم عليها هذا النوع من الحوار، والتي تتفرع بطبيعة الحال إلى مقومات دينية، وثقافية، وأخلاقية،

---

(١) أرنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، مرجع سابق، ص٥٩-٦٠.

وسياسية، والتي ممكن إرجاعها في الأساس إلى المشترك الإنساني العالمي والذي لا يمكن إغفاله، مهما عظم الاختلاف بين الحضارات.

والحق فإنّ الحوار الحضاري يقوم على ذات الأسس والمقومات العامة للحوار العام من تعظيم المشترك الإنساني، والحاجة إلى التعايش والتحاور، وإقامة سبل التفاهم، وإذا كان ابن خلدون قد ذهب إلى تشبيه الدول بالأشخاص في أكثر من جانب، فإنَّ الحضارات - في هذا الجانب - أكثر تشابها بالأفراد.

وبالتالي، فلن تنعدم هذه المقومات بين الحضارات والتي يمكن البناء عليها لإقامة حوار حضاري معاصر.

وبالنظر إلى الحضارة الإسلامية، فإنَّها تملك المقومات الفكرية والطبيعية للتحاور الحضاري الفاعل مع غيرها من الحضارات، إذ تنهض فلسفتها أساساً على الإيجابية والتفاعل وتنأى عن السلبية والانعزال.

فقد قامت الحضارة الإسلامية على أساس التفاعل الحضاري فاعتمدت على ثقافة الحوار، فأخذت عن الحضارات السابقة واقتبست من ثقافة الأمم والشعوب التي احتكّت بها، وصهرت حصيلة هذا كله في بوتقة التفاعل الحضاري، فكانت حضارة إنسانية لها أثر كبير في نقل روح المدنية إلى العالم الغربي.

إنَّ قاعدة التسامح التي يقوم عليها الإسلام، فتحت أمام الأمة الإسلامية السبيل إلى الاحتكاك الواسع بالأمم والشعوب، وشجعت الحضارة الإسلامية على التفاعُل مع الثقافات والحضارات جميعاً [١].

---

(١) انظر: د/ عبد العزيز التويجري، الحوار من أجل التعايش، ط: الأولى، القاهرة، دار الشروق ١٩٩٨م، ص٢٢، ٢٣.

٣- منطلقات ومتطلبات الحوار الحضاري:

بالإضافة إلى المنطلقات والمتطلبات العامة التي يقتضيها أي حوار بشكل عام، فإنّ للحوار الحضاري منطلقات وشروط يجب أن تراعى حتى يؤتي هذا الحوار ثماره؛ والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ- إعادة اكتشاف الآخر:

حتى يتسنى الخروج من حوار الحضارات بنتائج أكثر إيجابية، يتعين على كل فصيل حضاري إجراء ما يمكن تسميته بعملية "تشريح حضاري" يتوسل بها المشرحون إلى استكناه الأنساق المعرفية لدى الكيانات الحضارية الأخرى، وذلك للوقوف على موقع الآخر في أدبياتها، ومن ثم قياس أداء آلياتها من حيث عطاؤها المخلص، ومدى استيعابها مفاهيم التعددية الحضارية وتجربتها التاريخية فيما يتصل بقضية التعايش السلمي وحسن الجوار، وكذا رؤيتها للحياة، العالم، الموروث الثقافي، القيم الدينية، النمط الاجتماعي، الأقليات، كل ذلك من مؤثرات فاعلية وإثمار الحوار الحضاري من عدمه.

إن جارودي مثلاً يرى عبثية الحوار بين الغرب والشرق المسلم، وقلة جدواه؛ بل وفشله، ما لم يُطّهر الطرف الأول عقيدته من صدأ قرون الهيمنة والتسلط الذي رزح تحته، وما لم تع تكنوقراطية الطرف الثاني شروطَ نظامٍ لا يطرح المشكلة بأبعادها ومعانيها وأهدافها الإنسانية(١).

---

(١) د/ عبد الله بن حسين المرجان، الحوار في الإسلام، ط: الأولى، جدة، مركز الكون ٢٠٠٦م، ص٢٦١، ٢٦٢، روجيه جارودي، وعود الإسلام، ترجمة: د/ ذوقان قرقوط، ط: الثانية، بيروت، دار الرقي، القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٥م، ص٢٠١.

ب- التركيز على المشترك الإنساني:

إنَّ أي حوار حضاري جاد يجب أن يتوقف عند المشترك الإنساني في الحضارات وينأى عن الاختلافات والخصوصيات، فالحضارات مهما كان اختلافها باختلاف الزمان والمكان، فإنَّ هذا الاختلاف "لا يمنع من اشتراكها في عناصر واحدة، وتتألف هذه العناصر في زماننا من التقدم العلمي والتقني وانتشار أسباب الرفاه المادي وعقلانية التنظيم الاجتماعي، والميل إلى القيم الروحية والفضائل الأخلاقية"(١).

فالانطلاق من مُرتكز المشترك الحضاري وتفعيله، أحد أهم الركائز التي تلزم الحوار الحضاري.

ج- احترام الخصوصية الحضارية:

فالخصوصيات تلك التي تميز كل حضارة عن الأخرى، إذ تشكل الحضارات تنوعاً من الثقافات، وتبقى مسألة الأخذ والترك منها محل اختيارات إنسانية تقديرية، تكيفها كل حضارة مع ما تراه مناسباً مع أوضاعها وقيمها ومرحلتها الحضارية، فتعمل على تطوير قواها الإبداعية في هذا الجو المتفاعل حضارياً، لتطوير نفسها داخل نسقها الحضاري، وبعيداً عن مضار العزلة والتقوقع، لتخرج الحضارة الإنسانية من الأحادية الحضارية(٢).

---

(١) بوزياني فاطمة الزهراء، مفهوم الحضارة بين مالك بن بني وابن خلدون، ص٨.

(٢) انظر: شلبي جهيرة، إشكالية مستقبل العلاقة بين الحضارات زكي الميلاد نموذجاً، ص١٢٤-١٤٨، عن سعادة نزاري، إشكالية العلاقة بين الحضارات، صراع أم حوار أم تعارف؟ بيروت، مجلة الكلمة، ع (٨١)، ٢٠١٥م، ص٩٧.

ومن ثم فإن الحوار الحضاري يبدأ من حيث "القضاء على أسطورة الثقافة العالمية، واكتشاف خصوصيات الشعوب، وأن لكل شعب نمطه الحضاري الخاص ووعيه المتميز بل وعلومه الطبيعية وتقنيته الخاصة كما هو الحال في الهند والصين وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبالتالي تنتهي علاقة المركز بالأطراف، الحضارة الرئيسية والحضارات الفرعية... وتتعدد الحضارات المركزية، وتتباين المراكز، وتصبح الحضارات كلها على مستوى واحد فيقع التبادل والتفاعل الحضاري، دون أن تقضي الحضارة الكبيرة على الحضارات الصغيرة باسم التثاقف أو التحاضر"(١).

د- التكافؤ الحضاري:

ويُعني به حيازة قدر معقول من الأهلية الحضارية، يحقق وجوداً متوازياً وحضوراً فعالاً حول مائدة الحوار، وهذا التكافؤ الحضاري لا يقاس بمعايير سياسية أو عسكرية أو اقتصادية - رغم أهميتها - فهذه وتلك تخضع بطبيعتها لتقلبات الظروف والأحوال الدولية، وإنما يقاس التكافؤ في الحقيقة بمقدار ما قدمته حضارة ما لكل الأمم والشعوب من منجزات مفيدة كريمة، وبمدى ما أسهمت به في إثراء الوجود الإنساني وتطويره، وإمداده بالقيم الروحية والأخلاقية على مر التاريخ(٢).

ه- العمل لصالح البشرية:

فالحوار الحضاري ينبغي أن ينطلق من استهداف تحقيق الصالح العام

---

(١) د/ حسن حنفي، ماذا يعني علم الاستغراب، ط: الثانية، بيروت، دار الهادي ٢٠٠٥م، ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر: د/ عبد الله المرجان، الحوار في الإسلام، ص٢٦٠، ٢٦١.

للبشرية ككل، وعدم الاستئثار الحضاري، بأن يعمل كل فصيل حضاري لصالح حضارته وإنمائها، ولو على حساب المجتمع البشري، أو تعاضد بعض الحضارات على هذا.

وبالتالي فإنَّ على الحضارات القائمة، مراجعة موقفها، وفلسفتها القائمة على استغلال الآخر وثرواته لصالحها، وأن تنطلق من قاعدة وحدة الإنسانية والهدف الإنساني العام.

المبحث الثالث
حوار الثقافات

المقدمة:

يتعاظم التداخل بين مفهوم حوار الحضارات وحوار الثقافات، حتى إنه ليستغني بالتعبير عن أحدهما بالآخر؛ ولعل السبب الأساس في هذا الاشتباك، عائد إلى أمرين:

الأمر الأول: هو التشابك بين مفهومي الثقافة والحضارة وتبادل المعنى المراد فيهما حتى وإن كان المرجَّح أنَّ بينهما عموم وخصوص، حيث إن مفهوم الحضارة يشمل مفهوم الثقافة وزيادة، أو بمعنى آخر، فإنَّ الثقافة تمثل الجانب المعنوي في مفهوم الحضارة، وتنفرد الحضارة إضافة إلى الشمول الثقافي بالمعنى المادي منها.

والأمر الثاني: هو أنَّ الحوار المطلوب في الجانب الحضاري غالباً ما يعتمد على المشترك الثقافي بين الحضارات، وبالتالي فإنَّ الأقرب إلى بعض المفكرين استخدام تعبير مفهوم الثقافات كبديل عن مفهوم الحضارات، أو الاكتفاء بأحدهما كتعبير عن كليهما.

وفي هذا المبحث قد آثرنا إفراد الحوار الثقافي، اقتداء بإفراد الحوار الديني – الذي هو أيضاً جزء من الجانب الحضاري وربما أيضا الثقافي – وذلك للتأكيد على أهمية الجانب الثقافي المعنوي في الحضارة، وعدم الاكتفاء بالجانب المادي الذي يشدُّ الأنظار، ولعله للأسف الشديد، الأكثر تأثيراً على دعاة الحوار الحضاري من العالم الإسلامي، والذي يطلق عليه المدنية.

١- مفهوم الحوار الثقافي:

أ- مفهوم الثقافة:

بداية فإنَّ مفهوم الثقافة – والذي هو صلب عملية تعريف الحوار الثقافي – يعتبر من أكثر المفاهيم اختلاطاً، حتى إنَّ مُنظمة اليونسكو قد أحصت له أكثر من ثلاثمائة تعريف، وبالتالي فإن دورنا هنا يتوقف على اختيار أنسب التعريفات وأكثرها شيوعاً وتقبُّلاً، وعليه يمكن تعريف الثقافة بأنها.

"مظهر العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع من جانب، وعالم الأفكار في أوسع معانيه بما يشمل العقائد من جانب آخر، والذي يبدو في شكل سلوك الأفراد وأسلوب الحياة في مجتمع معين"(١).

وهنا يغدو مفهوم (الثقافة) تعبيراً عن مجموعة الأفكار التي يقوم عليها نظام حياة أي شعب من الشعوب، فهي – على هذا – أسلوب حياته ومحيطه الفكري، وهي لابد أن تكون خاصة به، نابعة من ظروفه واحتياجاته، وبيئته الجغرافية، وتطور بلاده التاريخي والحضاري.

إنَّ ثقافة الأمة هي علمها غير الواعي الذي تتوارثه أجيالها وتسير به في شئون حياتها، أي طريقتها في الحياة، يدخل في ذلك العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، واللغة أو اللهجة، والمأكل والملبس ... إلخ(٢).

---

(١) د/ فوزي خليل، الثقافة والحضارة، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٢) يراجع: د/ حسين مؤنس، الحضارة، دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، ع (١)، ١٩٧٨م، ص٣١٧ وما بعدها.

فالثقافة هي "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا، العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه ... فهي المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر"(١). أو بمعنى آخر: "هي السلوك المكتسب، وهي تتضمن كل الأساليب أو الطرز المألوفة، وكل الأفكار والقيم التي يمارسها الناس، ويحرصون عليها، ويعتزون بها، ويؤثرونها على غيرها؛ كأعضاء في مجتمع منظم أو موّحد، أو أسرة"(٢).

ب- الفرق بين الثقافة والحضارة:

كما مرّ فإن الثقافة تُعد المكون المعنوي والمعرفي لمفهوم الحضارة، فالحضارة "بناء مادي ومعنوي، فأمّا المادي فيتمثل في منجزات الحضارة من مُعدات وأجهزة وتكنولوجيا وأبنية، وهو ما يسمى (عالم الأشياء) والجانب المعنوي يتمثل في مفهوم (الثقافة) بأبعاده ومستوياته المتعددة، والذي يعبر عنه (بعالم الأفكار)(٣).

أو بتعبير آخر يفرق بين الحضارة والثقافة بالكليَّة؛ حيث تقصر الحضارة على الجانب المادي، والثقافة على الجانب المعنوي، فإنَّ الحضارة هي "مجموع المعارف التقنية والتطبيقية، ومجموع الوسائل للتحكم في الطبيعة.

(١) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص٧٤.

(٢) هاري شابيرو، نظرات في الثقافة، ترجمة: د/ محمد العريان، القاهرة، دار إحياء التراث، ص١٥.

(٣) فوزي خليل، الثقافة والحضارة من منظور إسلامي، ص١٢٧.

أما الثقافة فهي القيم والمثل، أي أنها تعتبر الروح العميقة للمجتمع"[١].

والأولى هو التفريق الأول حيث النظر إلى الحضارة باعتبارها الجامع الشامل للمادي والمعنوي، "فإنّ للحضارة أكثر من مكون، فهي تنشأ من تفاعل ثقافات متعددة المشارب، ويشارك في صياغة ملامحها وتشكيل خصائصها شعوب وأعراق شتى تنتمي إلى ثقافات متنوعة، تصب جميعا في مجرى عام تُشكَّل منه الحضارة[٢].

فالحضارة أعم من الثقافة من ناحيتين، الناحية الأولى أنَّ الثقافة هي الجانب المعنوي فحسب من جانبي الحضارة، والناحية الثانية أنَّ الحضارة الواحدة قد تشمل عدة ثقافات متنوعة وتستوعبها.

وأخيراً فإنه لا يمكن الاستهانة بالجانب الثقافي في الحضارة، إذ هو الجانب الأهم فيها، وحقيق قال مالك بن نبي رحمه الله: "إن أي تفكير في مشكلة الحضارة هو في جوهره تفكير في مشكلة الثقافة"[٣].

ج- مفهوم حوار الثقافات:

فالثقافة حركة ديناميكية لها تأثير وتأثر، ومن ثم فإنَّ الاتصال بين الأمم كثيراً ما ينتج عنه تأثير كبير في الجوانب الثقافيَّة لها، سواء كان تأثيراً سلبيا أم إيجابياً.

---

(١) د/ فهد بن عبد العزيز السنيدي، حوار الحضارات، المحددات والضوابط في ضوء الكتاب والسنة، الرياض، كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، ص٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص٥٢.

(٣) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ط: الرابعة، دمشق، دار الفكر ١٩٨٤م، ص١٠١.

وحوار الثقافات هنا يصب في الجانب الإيجابي حيث يحدث تفاعل بين الثقافات المختلفة، يبدأ من فهم الاختلاف بين الثقافات، والعمل على تقريب الآراء والأفكار، والاستفادة من العلوم المختلفة.

وهذا الحوار يكون عن رغبة خالصة، حيث لا تُفرض ثقافة على أخرى سواء بالقوة، مثل فرض بعض اللغات على الدول المستعمَرة، أو من خلال ما يطلق عليه وسائل صناعة الثقافة، أو الغزو الفكري.

فالحوار الثقافي هو تواصل يتم عن رغبة وإرادة بين الثقافات المختلفة، حيث تستفيد إحدى الثقافات من الأخرى، أو في أقل تطلعاته تعايش بين الثقافات المختلفة على أساس التقبل والاعتراف والسماحة، بعيداً عن التماهي أو الذوبان والانصهار بين الثقافات أو تهميش إحدى الثقافات لصالح الأخرى، وفي ذات الوقت لا يعني الانغلاق الذاتي أو العزلة الثقافية.

٢- بين الحوار الثقافي والعولمة الثقافية:

إذا كان مصطلح العولمة – في أبسط تعاريفه – يشير إلى "عملية تحويل جميع الظواهر سواء كانت محلية أو إقليمية إلى ظواهر عالمية، كما يتم من خلالها تعزيز الترابط بين الشعوب في شتى أنحاء العالم، بهدف توحيد جهودهم، وقيادتها نحو الأفضل وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية"(١).

فإن أخطر مجالاتها بلا ريب هو المجال الثقافي، إذ تؤدي إلى فرض قيم وأفكار من الدول الكبرى على الدول الأضعف والتي منها دول العالم

---

(١) بانا ضمراوي، تعريف العولمة، بتاريخ ٢/٤/٢٠١٨م تعريف العولمة mawdoo3.com/

الإسلامي، فهي نوع من الغزو الثقافي الذي يُعرّفه جلال أمين بوصفه: "اعتداء رأسمالي على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها، من أجل استغلالها اقتصادياً، كما يمكن أن نصنفها بأنها غزو دين لدين، وإحلال ثقافة محل ثقافة أخرى"(١).

فالذي يفرق بين الحوار الثقافي والعولمة الثقافية، هو مدى الطوعيّة والجبريّة في نقل الثقافة، فالحوار الثقافي يمثل الجانب الطوعي، ومن ثم فهو قائم على الاحترام والتسامح والاعتراف بخصوصية الآخر واختلافه، وفي إطاره تتفاعل الجماعات والشعوب وتتواصل فيما بينها.

أما العولمة الثقافية، فإنها تحمل في طياتها الرغبة في محو الآخر، وفرض التبعية عليه، ومعاملته بنظرة فوقية.

فالحوار الثقافي خلافاً للعولمة الثقافية، لا يمكن أن يتحقق في صورة تدخل أطراف سياسية أو تواجد مقاربات أيديولوجية، والمساعي لتحقيق ذلك لا تبشر بنتائج إيجابية في هذا الغرض(٢).

ومن ثم فإن الحوار الثقافي الفاعل يبدأ من حيث "إفساح المجال للإبداع الذاتي للشعوب غير الأوروبية وتحريرها من هذا الغطاء الذهني، وهذه البنية العقلية حتى تفكر الشعوب بعقليتها الخاصة وأطرها المحلية، فتتعدد الأنماط وتتنوع النماذج. فليس هناك نموذج واحد لكل الشعوب، ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا

---

(١) جلال أمين، العولمة، ط: الثالثة، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠١م، ص٤٨.

(٢) انظر: سمير بشة، في التثاقف والمثاقفة، موقعه الإلكتروني الشخصي، بتاريخ ٠٢/٠٣/٢٠١٦ - اطلاع بتاريخ ٠٤/٠٢/٢٠١٨.

﴿مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. وتصير العلاقات بين الحضارات علاقات متبادلة وليست علاقات ذات اتجاه واحد ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]" (١).

فالحوار الثقافي هو حوار تفاعلي تلقائي وانتقائي حيث تتوافق أطرافه على قيم مشتركة وتبني عليها، ويبقى المختلف فيه مصونا باحترام كافة الأطراف للخصوصية الثقافية لكل منهم.

٣- الحوار الثقافي الداخلي والخارجي:

مما يجدر الإشارة إليه هنا هو تعدد الثقافات داخل الحضارة الواحدة، فالثقافة بما تشمله من قيم وعادات وأفكار ... إلخ تختلف - بديهيا - من بيئة إلى أخرى حتى داخل الحضارة الواحدة، فالحضارة الغربية مثلاً تتعدد تحت عنوانها كثير من الثقافات، وكذلك الحضارة الإسلامية، إلا أن المعالم الأساسية للثقافات في ظل الحضارة الواحدة تكون أقرب للتشابه والتماثل منها إلى الاختلاف والتنابذ.

وبالتالي، فإنَّ الحوار الثقافي داخل الحضارة الإسلامية يكون في حاجة إلى تفعيل جاد وذلك من ناحيتين.

الناحية الأولى: الحوار بين الثقافات القائمة بالفعل وخصوصاً دول العالم العربي مع دول العالم الإسلامي غير الناطقة بالعربية، والاستفادة من المشترك الثقافي الثري بينهما لنقل الأفكار والآراء في الجوانب المتعددة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتقليل الفجوة الثقافية ما أمكن بينهما.

---

(١) د/ حسن حنفي، ماذا يعني علم الاستغراب، مرجع سابق، ص ٧٤.

الناحية الثانية: الحوار مع التراث الإسلامي من خلال: "تجديده وإعادة قراءته وصياغته، ودراسة وتحليل مصادره ومرجعياته، من خلال مناهج عصرية جادة تحقق صيغ المواءمة والتوافق بين الموروث والعصري دون تناقضات أو صراعات، بقدر ما يتجلى من روح المصالحة والهدوء في بنية الفكر والوجدان التراثي والعصري معاً"(١).

إذ قبل الانطلاق بالثقافة الإسلامية نحو الخارج العالمي، ينبغي تداولها أولاً على المستوى الذاتي سواء الحاضر الثقافي، أم الماضي التراثي، فهذا التلاقح الثقافي الداخلي، يساعد على التنمية الثقافية، من خلال انتقاء الأفضل، حتى إذا ما حدثت المثاقفة الخارجية، كانت الثقافة الإسلامية أشد رسوخاً، حيث تتأثر بالخارج بالقدر الذي تحتاجه وتقدره، من غير تأثير سلبي أو التماهي في الثقافة الخارجية الحسن منها والقبيح.

٤- قابلية الثقافة الإسلامية للحوار: النموذج التاريخي:

بداية فإن مفهوم الثقافة الإسلامية – رغم التسليم بتعدد الثقافات تحت المظلة الإسلامية – هي تلك الثقافة التي يضبطها المرجعية الإسلامية، بمعنى أن الإسلام هو المكوّن والمؤثر الأساسي في بنيتها من ناحية، وأنها لا تخرج عن حدوده – غالباً – من ناحية ثانية.

والحق فإنّ الثقافة الإسلامية بما تستمده من مرجعية الإسلام تتميز بأنها "ثقافة حوارية من الطراز الجيد تقبل التعددية، وتنطلق من الاختلاف،

(١) انظر: د/ عبد الله التطاوي، الحوار الثقافي، مشروع التواصل والانتماء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٦م، ص١٨٧، ١٨٨.

وتنتهي إلى التسامح والتفاهم مع الآخر قبولاً أو جدلاً، دليل ذلك تعددية المدارس التي كانت الأصل الذي نهضت على أساسه ثقافتنا في كل فروع العلم وساحات المعرفة، بين مدارس المحافظين والمجددين، مدارس اللغويين والفلاسفة، أهل النص وأهل الرأي، مدارس المتن ومدارس السند، علوم الأوائل والعلوم المترجمة، قضايا القدم والحداثة، الوساطة والموازنات، والأشباه والنظائر، وكذلك كانت حوارات النقاد والزهاد، والزنادقة ... إلخ"(١).

ثم إنّها ثقافة عالمية باعتبار أنَّ الإسلام يخاطب العالم كله، فترفض الانغلاق على الذات، كما أنّها ترفض التأثير والتأثر الجبري حيث لا تفرض نفسها على الآخر، ولا يُفرض عليها ثقافة الآخر، ولكنها تميل إلى الانفتاح المنضبط فتأخذ عن الآخر - مهما يكن - من ثقافته التي لا تتعارض مع قيمها، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها، وتسعى إلى نشر أفكارها وقيمها من غير إكراه ولا تعدٍ على حقوق الآخر، بدءاً من تأسيس دار الحكمة في عهد الرشيد في بغداد.

ولعل أوفق نموذج للحوار الثقافي هنا يتمثل في الترجمة النظامية الثقافية "والتي نهض ابنه المأمون على توسيعها وتعظيم دورها في الثقافة العربية وغير العربية، والتي كان قد أسس فيها الرشيد قلماً للترجمة إلى جانب علوم الأوائل من دينية وبلاغية ولغوية ونقدية، وتاريخية، فتحولت إلى حضارة إنسانية واسعة ورحبة، لا تعرف الحواجز ولا تعترف بالحدود،

(١) د/ عبد الله التطاوي، الحوار الثقافي، مرجع سابق، ص٢٥.

ولا تتعصب لدين أو عنصر أو جنس، بل فتحت نوافذها على كل حضارات العالم القديم ولغاته، منذ ترجمة من وإلى الهندية والفارسية واليونانية والسريانية، ومنذ اعترفت بالآخر بدليل ما نقلته إليه، أو نقلته منه بمعيارية التسامح والانفتاح"[1].

ومن بعد ذلك جاءت ترجمات ابن رشد وقراءاته وشروحه لكتب الفلسفة اليونانية.

والثقافة الإسلامية كما تأثرت بالآخر، قد أثرت أيضاً هي الأخرى في تحضر العالم عن طريق بث العلوم التي كان للمسلمين فيها قدم السبق، من الطب والفلك والجبر وغير ذلك.

(١) د/ عبد الله التطاوي، المرجع السابق، ص٣٩.

الفصل الثاني
من الحوار إلى التحالف

اتساقاً مع الطبيعة الديناميكية للحياة؛ فإنّ التلاقي الحضاري وما يحويه من تحاورات، غالباً لا يتوقف على مجرد الحوار الساكن والذي يمثل الاعتراف والتقبُّل والتعايش، فإمَّا أن يُحال إلى تحاور فاعل إيجابي يتمثل في تحالفات حضارية، سواء كانت هذه التحالفات موسّعة حيث تصل إلى درجة الاندماج، أو محدودة في جانب معين، أو على أقل تقدير أن يحدث التأثير والتأثر بين هذه الحضارات - في أحد جوانبها - القيمي والثقافي والديني ... إلخ.

وإما أن يحدث تحاور سلبي حيث التصادم الحضاري كما يسميه بعض مفكري الغرب، أو التدافع الحضاري كما يطلقه الفكر الإسلامي، حيث تُرَجِّي كل حضارة من ذلك فرض قيمها، أو حتى المحافظة عليها.

وسواء في حالة حدوث التفاعل الإيجابي، أو التدافع السلبي؛ فإنَّ ذلك - لا شك - له أثره الفاعل في الحياة الإنسانية، وتطورها، حيث يذهب الزبد جفاء، ويبقى ما ينفع الناس ماكثاً في الأرض.

ومن هنا، فإنَّ مهمة هذا الفصل تكمن في رصد مسيرة الحوار الحضاري: نظريا وعمليا، ومناقشة آفاق الحوار الحضاري المتطلع إليها، والوقوف على نظريات التصادم والتدافع الحضاري والآراء حولها؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسيرة الحوار الحضاري.

المبحث الثاني: آفاق الحوار الحضاري.

المبحث الثالث: نظريات التدافع والصراع ونهاية التاريخ.

المبحث الأول
مسيرة الحوار الحضاري

مقدمة:

لا يشكك أحد من المؤرخين في أنَّ الحوار الحضاري قديم قدم وجود الشعوب ذات الحضارات المتجاورة، هذا الحوار وإن كان مبنيًا على السِّلم وتبادل المنافع أحياناً، فإنَّه كثيراً ما كانت تشوبه الصراعات والتصادمات، التي يمكن وصفها بالتدافعات الحضارية، وبالتالي فلم تكن مسيرة الحوار الحضاري خالصة، بل إنَّها كانت عبارة عن حوارات في ظل صراعات، وصراعات خلال حوارات.

وإذا كانت مسيرة الحوار الحضاري قد امتدت عرضاً إذ شملت الحضارات المتجاورة والمتزامنة، حيث تبادُل المعارف والخبرات، وحتى تناقُل العبادات والأديان، وامتدت طولاً، إذ شملت الحضارات المتعاقبة، فأخذت بعض الحضارات نصيبها من ميراث سابقتها فورثت من أصناف العلوم وتجارب الحياة؛ فإنَّها كذلك اتسعت مجالاتها لتشمل جانبيّ الحضارة: المادي والمعنوي، فتبادلت معالم المدنية والمعمار وغير ذلك من جوانب الحياة المادية، وتداولت أصنافاً من الثقافات والمعارف والأديان، وشتى جوانب الحياة المعنويّة.

ومع هذا الشمول والاتِّساع لمسيرة الحوار الحضاري - التي لا يمكن رصدها بدقة - فإنَّ ما يعنينا هنا هو النظرة الكليَّة الإجمالية لمسيرة الحوار بين الحضارتين الإسلامية من جهة والغربية (مع التحفظ على هذا المسمّى) من الجهة الأخرى، باعتبارهما هما الحضارتان الكبيرتان الباقيتان

والفاعلتان من ناحية، والوارثتان لسائر الحضارات المندثرة - في الغالب - من ناحية ثانية.

وكما يرى الدكتور/ حسن حنفي: "فإنَّ التأصيل التاريخي لعلاقة الحضارتين العربية والإسلامية والحضارة الغربية يبين الإرث التاريخي الذي يثقل الكاهلين ويمنع من التحرك نحو النموذج الأندلسي الجديد، حوار الثقافات، كما إنَّه يساعد على القضاء على أسطورة الجواهر الثابتة للحضارات، والشخصيات القوميّة للشعوب، الدوائر المغلقة التي تتناطح فيما بينها، مرة غالبة ومرة مغلوبة. ويتجنب الوقوع في إصدار الأحكام المطلقة التي تراعي المراحل التاريخية والظروف الاجتماعية والسياسية التي تنشأ فيها كل حضارة. والغرب معروفٌ بنسبة الأحكام في دراساته الخاصة به، وفي الخارج يطلقها على الحضارات اللاغربية، في الداخل يحلل تاريخية حضارته ومسارها في الزمان والمكان، وفي الخارج يدرس الحضارات اللاغربية في جوهريتها خارج الزمان والمكان. في الداخل يتجنّب أحكام القيمة ويفضل أحكام الواقع بدافع الموضوعية والحياد. وفي الخارج يطلق أحكام القيمة مما يكشف عن التحيز واتباع الأهواء. فالمعيار المزدوج ليس فقط في الممارسات السياسية؛ بل أيضاً في النظرة العلمية للحضارات"[١].

وأخيراً فإنَّه يجدر الإشارة إلى أنَّ مسيرة الحوار الحضاري قد مرت بطورين، الطور العملي حيث التحاور على أرض الواقع في شتى مجالات الحياة، ثم

---

(١) د/ حسن حنفي، الإسلام والغرب ورقة عمل، القاهرة، مجلة شئون عربية، ع (١٠٩)، ٢٠٠٢م، ص١٠٩-١١٠.

الطور النظري حيث طرق المفكرون هذا الباب التنظيري للحوار وأسهموا برؤاهم في توصيف ماضيه وواقعه وما ينبغي أن يكون عليه مستقبله.

١- مسيرة الحوار الحضاري واقعياً:

بداية؛ فإنَّ الحضارة الغربية أقدم سبقاً في الظهور من الحضارة الإسلامية، كما أنَّه – ومنذ نشأة الحضارة الإسلامية – كان هناك تبادلٌ في الأدوار والتفوُّق الحضاري بين الحضارتين؛ فالحضارة الغربية قد "مرت بثلاث عصور، القديم، والوسيط، والحديث. في العصر القديم لم يكن الإسلام قد ظهر بعد أو انتشر – فورث الحضارة القديمة اليونانية واللاتينية وتراث الآباء اليونان واللاتين، ترجمة وتعليقاً، وشرحاً، وتلخيصاً، وعرضاً، وتأليفاً، وقراءة وتأويلاً، وانتحالاً وإبداعاً – وفي العصور الوسطى نشأت الحضارة الإسلامية الزاهرة في عصرها الذهبي، عصر المتنبي والبيروني وابن سينا وابن الهيثم، وهو ما يقابل العصر الوسيط الأوربي، ثم بدأ عصر الشروح والملخصات في الحضارة الإسلامية التي استدعت بالذاكرة ما أبدعته قديماً بالعقل. وهي فترة العصور الوسطى بالنسبة لها، العصر المملوكي العثماني، عصر التدوين الثاني، وهو العصر الذي بدأ فيه الغرب الترجمة من العربية إلى اللاتينية للعلوم الرياضية والطبيعية الفلسفية الإسلامية، والتي كانت وراء النهضة الأوربية الحديثة. فالعصور الوسطى الأوربية من القرن السابع حتى القرن الرابع عشر الميلادي تقابل عصرنا الذهبي في القرون السبعة الهجرية الأولى والتي أرخ لها ابن خلدون. والعصور الحديثة الأوربية من القرن الخامس عشر حتى القرن الواحد والعشرين تعادل عصورنا الوسطى، من القرن الثامن حتى القرن الرابع

عشر الهجري"[١].

فالالتقاء الحضاري بين الإسلام والغرب قد كان أمراً واقعاً منذ مقدم الإسلام، وذلك في عدة اتجاهات. فمثلاً يمكن التأريخ لهذا الالتقاء منذ العام السادس من هجرة النبي – ﷺ – من خلال تواصله ورسائله للملوك والأمراء – وخصوصاً الرومان – يدعوهم فيها إلى الإسلام ويشرح لهم كنهه، أما التاريخ العام للالتقاء بين الإسلام والحضارات فهو بهجرة المسلمين إلى الحبشة في العام الخامس من البعثة.

ثم تتابعت اللقاءات الحضارية بين الجانبين، وتعددت مجالاتها: الديني والثقافي، والمدني وغير ذلك، إلا أنّ البداية الحقيقية ذات التأثير الأكبر على الحضارة الغربية كانت في بلاد الأندلس، حيث أقام المسلمون فيها مركزاً حضارياً جاذباً ومؤثراً للمشرقيين والغربيين معاً، وقد أفادت الحضارة الغربية من هذا الاتصال المباشر، الأمر الذي كان سببا مباشراً في نهضتها.

ومن الجدير هنا التذكير بأن التّماس المباشر بين الحضارتين الإسلامية والغريبة، قد تم من خلال ثلاثة لقاءات مباشرة بدأت أولاً كصراعات وحروب، ثم تجلى من خلالها تناقلات حضارية من كلا الجانبين.

أ- الالتقاء الحضاري في الأندلس:

يمثل الالتقاء الحضاري في الأندلس ما يمكن اعتباره بداية الحوار الحضاري الفاعل بين الحضارتين الغربية والإسلامية، وإن كانت العلاقة بينهما لم تخلو من صراعات وحروب إلا أنَّها شهدت ذروة التعارف، والتناقل الثقافي أيضاً، وإن كان ذلك غالباً في صالح الحضارة الغربية التي

(١) انظر: د/ حسن حنفي، الإسلام والغرب ورقة عمل، ص١١٠.

كانت تعيش أسوأ فترات انطماسها، تلك الفترة التي سميت فيما بعد عصر الظلام. وهي في ذات الوقت قمَّة الازدهار الإسلامي ثقافياً ودينياً ومدنياً.

ويرى البعض أنَّ الفترة الأندلسية هي الفترة الوحيدة التي عاشت فيها الضفتان الشمالية والجنوبية نموذج حوار الحضارات، حيث عاش العرب والبربر، المسلمون واليهود والنصارى في غرناطة وأشبيلية وقرطبة وطليطلة، و ثم خلق حضارة إنسانية واحدة تنصهر فيها الثقافات المتعددة، وهو ما عرف في تاريخ اليهودية باسم العصر الذهبي – وعرف الغرب بعد خروج العرب والمسلمين من الأندلس محاكم التفتيش للمفكرين والعلماء – ولم تبدأ نهضة الغرب الحديثة إلا بفضل الترجمات التي تمت في طليطلة، وفي صقلية وفي بيزنطة للتراث العربي الإسلامي العلمي والفلسفي والعمراني من العربية إلى اللاتينية مباشرة أو عبر اللغة العبرية، وعندما كان الإمبراطور فريدريك الثاني يتحدث العربية في بلاطه(1) ويرسل الملك "جورج" ملك بريطانيا بنات أشراف الإنجليز على رأسهم ابنه أخيه الأميرة "دوبونت" للتعلم في مدارس الأندلس.

ب- الحروب الصليبية:

وهذا التلاقي بخلاف التلاقي الأندلسي كان على أرض المشرق، فقد كانت الحروب الصليبية صراعاً بين الكنيسة والشرق الإسلامي، وقد استمرت قرنين من الزمان، ومن المؤرخين من يرى أنَّ هذه الحروب هي العامل الأساسي في تقدم أوربا حيث تمّ نقل الصناعات والفنون الإسلاميّة.

---

(١) انظر: د/ حسن حنفي، الإسلام والغرب، ص١٠٩.

وكان لهذا التلاقي – رغم كونه صراعاً في الأساس – أثره الكلي على تغيُّر نظرة الغرب للشرق، وكان سبيلاً لنشر الدين الإسلامي، والثقافة الإسلامية، وكثيراً من العلوم المعروف فيها تقدم المسلمين حينئذ وتأخر العالم الغربي، مثل: الطب والفلك، والمعمار، بل وحتى الشعر والموسيقى، وغير ذلك.

ج- فتح الصقلية:

تمثل الصقلية معبراً هاماً لأوربا، ووسيلة اتصال بين المشرق والمغرب، حيث أقام المسلمون حضارة عظيمة هناك، ونقلوا إليها المعارف والصناعات، وبقيت لمدة زهاء قرنين، مركز إشعاع حضاري، استفاد منه الغرب حيث استطاعوا أن ينقلوا كثيراً من التراث الإسلامي الفكري إلى لغاتهم، كما استفادوا من المدينة الإسلامية التي أقامها المسلمون هناك.

وإذا كانت هذه اللقاءات تمثّل المرحلة الأولى من لقاء الشمال بالجنوب والذي أفاد منه الشمال الأوربي إفادة عظيمة، فإنَّ الجنوب الإسلامي قد أفاد أيضاً من هذا اللقاء الحضاري حيث استفاد من نقل وترجمة الفكر اليوناني، وأيضا من بعض الأمور الأخرى التي قد أسهمت في بناء الحضارة الإسلامية مثل الصناعات العسكرية وغيرها؛ إلا أنَّ ما يَميّز هذه المرحلة، هو التفاعل الحضاري بين الحضارتين في نطاق المشترك الإنساني العام، مع احتفاظ كل حضارة بطابعها وخصوصيتها الحضارية.

ثم تأتي المرحلة الثانية للحوار الحضاري بين الإسلام والغرب، والذي يمكن اعتبارها كمرحلة وسيطة بين مرحلتين، يمكن التاريخ لها بنشوء الخلافة العثمانية، حيث الوساطة التركية بين الشماء الأوربي والجنوب الإسلامي

من جهة، والاحتكاكات الفعلية من حيث الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي.

وهذه المرحلة بالرغم من اتساع دائرة العداوة والصراع بين العالمين الإسلامي والغربي، الأمر الذي لا يمكن معه وصف هذه المرحلة، بالأوصاف الحوارية - إذ لم تشهد ثمة اعتراف أو تعايش وهذا هو أدنى درجات التحاور - إلا أنَّ هناك لا شك التقاءً حضاريا، وتناقلًا لأدوات الحضارة المعنوية بما تشمله من ثقافة وقيم وسلوك، وأدواتها المادية بما تشمله من عمران وصناعة ومدنيّة بشتى نواحيها.

إلا أنَّ الغلبة الحضارية في هذه المرحلة كانت في صالح الغربي، والتأثر كان على حساب العالم الإسلامي، باعتباره مغلوب مولع بتقليد الغالب، فنقلت تركيا عن العالم الأوربي ثقافته القانونية - وإن كانت قد حافظت في هذه الناحية على الخصوصية الإسلامية بمصدريّة التشريع الإسلامي للقانون -، والفنون العسكرية وغير ذلك، أما بعض الدول الإسلامية المستعمرة فقد نحت إلى أبعد من ذلك حيث استيراد التعليم المدني وتمييزه على الديني، والفنون المباح منها وغير المباح، والقيم والعادات التي تنافي كليةً القيم الإسلامية.

وأخيراً، تأتي مرحلة الالتقاء الحضاري بين العالمين الإسلامي والغربي في العصر الحديث، عصر ما بعد الاستعمار العسكري، ليشهد مرحلة أخرى من مراحل الحوار الحضاري، والتي تفترق عن سابقتيها بأمرين أساسيين:

الأمر الأول: أن التصارع والتدافع فيها لم يعد مجرد صراع عسكري - في الغالب - وإنما ثقافي واقتصادي في الأساس مع شمول كلمة الثقافة هنا حيث القيم والسلوك، والاقتصاد وإدارة الدولة، والرؤية الكلية للكون

والحياة والإنسان، وحتى الدين ذاته.

ولا شك هنا أنَّ الغلبة في هذا الجانب، تعتبر سيطرة كلية على الآخر، لكن الواضح هنا أننا ما زلنا - رغم الإمكانات الأداتية الهائلة للغرب بما تشمله من آلة إعلامية، وقوة اقتصادية - في مرحلة التدافع الثقافي، فلا الغرب استطاع أن يفرض ثقافته بالكلية على العالم الإسلامي، ولا العالم الإسلامي استسلم تحت راية الغرب؛ بل إنه ما زال للعالم الإسلامي جولات داخل قلب العالم الغربي خصوصاً نشر الدين الإسلامي هناك.

<u>الأمر الثاني:</u> في خصوصية الالتقاء الحضاري في هذا العصر: هو سعة دائرة هذا الالتقاء حيث يمكن وصفه بالتداخل الحضاري، فعملية الالتقاء الحضاري لم تعد تنشأ عند الحدود الإقليمية فقط، - فليس للثقافات اليوم "دار أمنها وإقامتها في مواطن حضارتها" كما عبر مالك بن نبي(١) - وإنما اختلطت الحضارات طوعاً وكرها حتى صح في هذا العصر وصف عصر العولمة.

وفي ظل أيديولوجية العولمة وما يواكبها من تغيُّرات، إضافة إلى تحولات ما بعد الحرب الباردة بين قطبي العالم، تجلت الدعوات إلى حوارات حضارية، يتداخل فيها الحوارات الدينية والثقافية والدولية.

وإذا كان الغرب يعيش اليوم حالة الأستاذية الحضارية - إذ غير منكور تفوقه في الجانب المادي في الحضارة وإنشاء مدنية عظيمة، وأيضاً في بعض الجوانب المعنوية منها كالإدارة السياسية، والحقوقية، فإنه ما زال عند العالم الإسلامي ما يقدمه في هذا الالتقاء الحضاري خصوصاً في

(١) يراجع: مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص٩٨.

الجانب القيمي والإنساني.

إن المرحلة الحضارية اليوم رغم ما تشهده من حالة حوارية تلقائية قائمة بين الحضارتين، إلا أنَّه يشوبها بعض المعيقات: كالاستعلاء الغربي، وتشويه الجانب الإسلامي دينياً وفكرياً واجتماعياً حتى بات ما يعرف بفوبيا الإسلام، الأمر الذي أثر على التعايش السلمي خصوصاً لدى الأقليات المسلمة في العالم الغربي.

وأيضاً هناك التباس عند غير قليل من الجانب الإسلامي حول التعرُّف على العالم الغربي، والتشكك في كل ما يأتي من منجزات حضارية من قبله.

ومع هذا، فإنه مازال هناك الكثير من المجالات التعاونية، والاستفادة من المشترك الإنساني العام في إقامة حوارات حضارية تنطلق من التعرف على الآخر، وتتغيا النفع الإنساني المطلق، مع الاحتفاظ بالخصوصية الحضارية لكل جانب.

٢- مسيرة الحوار الحضاري تنظيرياً:

لم يكن التنظير لعملية الحوار الحضاري مواكباً لواقعه العملي، وإنما جاء متأخراً جداً، حيث "اقترن ظهور مصطلح الحوار في دلالته الجديدة، بتزايد حدة ما كان يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين السابقين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في السابق، وتزامن هذا الظهور للفظ الحوار مع تصاعد ضراوة الصراع الأيديولوجي والسياسي بين القوتين العظيمتين، فكان الحوار الذي طرح الغرب فكرته، مقابل التعايش الذي رفع المعسكر الشيوعي شعاره وتبنى فلسفته، فالغرب ينادي بالحوار بين الأديان ثم الثقافات والحضارات، والشرق الذي كان فيما مضى

يتمثل في الاتحاد السوفيتي يدعو إلى التعايش السلمي، والتعايش بين الأمم والشعوب، ولكل دعوة غايتها.

ويلاحظ في هذا السياق أنَّ الحوار الذي كان الغرب هو السابق إلى الدعوة إليه، بهذا المفهوم، وبهذه الدلالة، استند في أول الأمر على الهدف الديني، حيث وقع التركيز على الحوار الإسلامي - المسيحي، وكانت الكنيسة الغربية، هي التي وجهت الدعوة إلى هذا الحوار، وذلك في أعقاب نشوء أزمة حضارية جديدة في العالم العربي الإسلامي نتيجة تصادم بين الإرادتين: الإرادة العربية الإسلامية والإرادة الغربية، وبلوغ حدة الصراع بين الجانبين مبلغاً قدَّر الجانب الغربي أنه بات يهدد مصالحه، فكانت الدعوة إلى الحوار في المجال الديني في صيغة الحوار الإسلامي - المسيحي، ثم في المجال السياسي، في صيغة الحوار الأوربي - العربي، في مرحلة أولى أعقبتها مرحلة ثانية نشطت فيها الدعوة إلى "حوار الشمال والجنوب"(١).

وقد برز على الساحة العالمية - الإسلامية والغربية - دراسات وتنظيرات للحوار الحضاري ومستقبله، منها ما جنح تجاه حتمية تصارع الحضارات فيما بينها، مثل: برنارد لويس، ومهدي المنجرة، وأشهر من تمادى في هذا الجانب: صموئيل هنتجتون، ومن قبل كل هؤلاء كان الأمريكي ذي الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما ومقولته الشهيرة حول نهاية التاريخ والإنسان الأخير.

وعلى الجانب الآخر أو ربما جاءت كرد فعل على مقولة صدام

---

(١) د/ عبد العزيز التويجري، الحوار من أجل التعايش، مرجع سابق، ص١١، ١٢.

الحضارات الحتمي، جاءت تنظيرات داعية إلى الحوار الحضاري، ومن أشهر هؤلاء المفكر الفرنسي المسلم روجيه جارودي، وأودع أفكاره نحو هذا الحوار في كتابه: "في سبيل حوار بين الحضارات" حيث دعا إلى القيم المتنوعة في الحضارات المختلفة، واعتمدت فكرته على: "أنَّ الغايات التي تسعى إليها فكرة الحوار بين الحضارات، هي محاولة إحداث التوازن والتكامل الحضاري، فهناك حضارة مادية محضة وهي الحضارة الغربية، ينبغي التخفيف من غلوائها لكي تنسجم مع القيم الروحية والأخلاقية التي تنطوي عليها بعض الحضارات".

كما يدعو إلى عدم التذرع باختلاف الأديان لرفض الحوار بين الحضارات، فالأديان جاءت للتقريب بين الحضارات، وليس لزيادة حدة الصراعات بينها.

وحتى يتم هذا الحوار الحضاري فإنه يشترط في نظر جارودي: أن يكون المحاور مقتنعاً منذ البدء أن ثمة شيء يتعلمه من الطرف الآخر، كما أنّ فهم ثقافة أخرى يستلزم تحولاً كبيراً في العقلية الغربية، وجهداً كبيراً في التواضع الفكري، وفي القبول لرفض التشويهات المتبادلة والتنازلات والمصالحات(١).

ومن بعد أطروحة جارودي كثرت الأطروحات والتنظيرات حول إحلال لغة الحوار الحضاري محل لغات التصادم والتصارع ونهاية التاريخ، من ذلك أطروحات: محمد خاتمي وزكي الميلاد وغيرهم.

---

(١) يراجع: سعاد نزاري، إشكالية العلاقة بين الحضارات، ص٦٨-٨٨.

المبحث الثاني
آفاق الحوار الحضاري

مقدمة:

تتّسع دائرة الحوار الحضاري في بعض المجالات وتضيق في بعضها الآخر، كما يحدث تقارب بين بعض الحضارات، وتباعد بين بعضها الآخر، لكن المشكلة في الحقيقة لا تكمن في الاقتراب والابتعاد الحضاري، ولا سعة دائرة الحوار وضيقها، وإنَّما في الفارق الهائل بين التحاور الكائن، والتحاور المرتجى، أو بين واقع الحوار وغايته.

هذا الفارق يمكن رصده في ناحيتي الكم، والكيف معاً، فالحوار الحضاري من الناحية الكمية ناشطٌ في بعض المجالات على حساب بعضها الآخر، أو بمعنى آخر، فإنَّ مجالات الحوار القائمة لا تتناول جميع الميادين التي ينبغي أن ينشط حولها الحوار الحضاري.

أمَّا من ناحية الكيف، وهو سؤال الفاعلية، فإنَّ البون شاسع بين صورة الحوار وحقيقته، وشكله وجوهره، ونظريته وواقعه؛ فالحوار الحضاري الواقع حوار نظري أكثر منه عملي وفاعل.

إنَّ آفاق الحوار الحضاري متّسعة ومتشعبة، لكنها في الوقت ذاته تتنظر إلى نية خالصة وصدق توجه إلى إعمال هذه الحوارات في إصلاح الواقع الإنساني، والاستفادة من المنجزات الحضارية الاستفادة المثلى، الأمر الذي ينتج تحالف حضاري مبني على مبادلة هذه المنجزات والمزايا الحضارية بين الحضارات بعضها البعض، تحالف تبين مزاياه بين الحضارات المادية والحضارات الروحية القيمية.

تقوم هذا التحالفات حول الكليات والأصول المتفق عليها مع ترك المجال للخصوصية الحضارية المحترمة والمعترف بها من الجميع أو على أقل تقدير – إن لم تصل الحضارات إلى مرحلة التحالفات الحضارية، ولم يستفد كلٌّ من منجزات الآخر – يحدث التصالح الحضاري بما يحويه من تقبل وتعايش سلمي.

والحق، فإنَّ آفاق الحوار الحضاري المرجوة تكاد تتعلق بكافة الميادين الحياتيّة والفرديّة والاجتماعيّة من سياسيّة واقتصاديّة، وثقافيّة ودينيّة، وأخلاقيّة وقيميّة، وغير ذلك من المسائل العامة التي تعتمد المشترك الإنساني العام ويصلح تداولها والاستفادة منها من كافة الحضارات.

إلا أنَّ هذا المبحث يعتني في الأساس بالتأكيد على بعض القضايا الكبرى والمُلحّة حضارياً وينبغي التعاضد الحضاري على تفعيلها واقعيا، سواء ما بدء حوله حوار بالفعل أم لم يبدأ.

١- التعايش السلمي ونشر السلام العالمي:

في البدء، فمن أول متطلبات الحوار الحضاري، قيام تعايش سلمي حقيقي بين الحضارات على المستوى النفسي الداخلي، والسلوكي الخارجي. فالحضارات في حاجة إلى إعادة النَّظر في تقبل بعضها البعض، بعيداً عن التعصُّب والكبرياء: إما بدافع التقدُّم المدني بالنسبة للحضارات التي تملك سبقاً مدنياً اليوم، أو باستدعاء الجانب التاريخي بالنسبة للحضارات التي فقدت سبقها الحضاري.

هذا التقبل – أو المصالحة مع الآخر – هو الأساس الذي ينبغي أن ينطلق عليه أيّ تحاور، وهو يتضمّن فيما يتضمن حق الآخر في الاختلاف

وحقه في الاحتفاظ بخصوصيته الحضارية، ومن ثم لا مجال للسيطرة وفرض التبعية في أي جانب من الجوانب، ومحو الصورة النمطية عن بعض الحضارات فلا مجال لتفوق الجنس الأبيض، ولا مكان للإسلاموفوبيا، ولا تسطيح لحضارات الشرق: الصينية والهندية.

حتى إذا ما اصطلحت الحضارات، وأقرَّت السلام فيما بينها، كان عليها دور فاعل في نشر وإقرار السلام في ربوع العالم، ولا مانع أن يتضمن ذلك – إضافة إلى جانب نشر القيم والثقافة السلمية والتدخلات السياسية والدبلوماسية والعمل إلى إزالة الأسباب الداعية إلى الاعتداء على السلم العام بالطرق السلمية. الأخذ على يد المعتدي الباغي أيا كان.

كما أنّه من أهم وسائل حماية السلم العام، التعاون الدولي على محاربة الجريمة أياً كان شكلها أو فاعلها، بمستواها الفردي أو المنظم، وكذلك التعاون على محاربة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله وحصر الأسباب المؤدية إليه ومنعها.

"إنَّ حوار الحضارات في هذه المسائل ليس رديفاً أو تابعاً للشأن السياسي ومعادلات الوضع الدولي، وإنما هو الوسيلة الأكثر تمثيلاً لمتطلبات التفاهم وحماية الأمن العالمي، إلى جانب دوره في رقابة وترسيخ السِّلم وإيجاد شبكة أمانه الذاتي.

لكن هذه الفرضية تظل مرتبطة بالقدرة الفعلية على التعبئة الحضارية بأشكال مختلفة وغير عادية، بحيث لا يكون الحوار جزءاً من آليات الإرجاء والتسويف، بما يجعل المسألة كلها مسألة مظهرية ... إذ إن في ذلك ما

يفرغ الحوار من مضمونه فيصبح أداة من أدوات الدبلوماسية لا غير"(١).

وإن السلام المرجو إجراء حوار وتعاضد حضاري بشأنه لا يتوقف على مجرد المعنى الضيق للسلام والذي هو ضد الحرب أو النزاع، وإنما بمعناه الأشمل بما يتضمنه من سلام نفسي وفكري واجتماعي، وبذلك يكون التعاون على بث هذا السلام وحمايته من كل ما ينغص عليه.

٢- القيم الإنسانية العامة:

وداخل هذا المجال الإنساني العام، تبرز القيم الإنسانية المشتركة التي لا تختلف عليها الأديان والحضارات، وتمثل هذه القيم المشتركة مجموعة المبادئ والمُثل التي عرفها الإنسان في تاريخه، بصرف النظر عن اختلاف مصادرها وتعدد أنساقها، وتنوع أشكالها. ويمكن أن نذكر من بين هذه القيم الإنسانية المشتركة: قيم الحب، والجمال، والخير، والعدالة، والتسامح، والنُّبل، والكرامة، والتضحية، والإيثار، والتعاون، وغير ذلك من المشترك القيمي على المستوى الإنساني.

والمطلوب على مستوى القيم المشتركة: إحياء هذه القيم وتفعيلها في حياة البشر، والتأكيد على بعدها المُشترك، وتوظيف هذا البعد في تحسين علاقة البشر ببعضهم البعض على مستوى الأفراد والجماعات، وعلى مستوى الدول والشعوب، ويمكن ذلك من خلال: تجديد الخطاب الديني، والحضاري، والأخلاقي بين الشعوب، وتربية النشء على هذه القيم الإنسانية المشتركة، وإبراز هذا البعد الإنساني في المناهج التعليمية، وفي

(١) د/ شكري خليل، منهج الحوار الحضاري وفلسفة حوار الحضارات، مجلة آداب النيلين، جامعة النيلين، السودان، ع (١)، مارس ٢٠٠٩م، ص١٦.

الفنون والآداب، ونشرها من خلال وسائل الإعلام[١].

ومن الأمور الهامة هنا، الاهتمام بجانب تكريم الإنسان والمحافظة على حقوقه كفرد داخل إطار الجماعة، حيث لا تُنتهك هـذه الحقـوق تحـت أي مسمى من المسميات، ولا لصالح إنسان أو جماعة من الناس.

وأيضاً قيمة "الحفاظ على البيئة وحمايتها، باعتبارها بيئة واحدة مشتركة، يشترك البشر في كل عناصرها المادية من: أرض، وماء، وهواء، وإفسادها يؤثر في حياة البشرية بكاملها، وهذا مجال كبير من مجالات التعاون الإنساني الذي يؤكد على تشابك المصالح الإنسانية وتداخلها، ويحـتم ضـرورة درء المفاسد، وجلب المصالح بما يحقق سعادة الإنسان في كل مكان"[٢].

إنَّ الحضارة المعاصرة اليوم في أمسِّ الحاجة إلى ثورة أخلاقية متسقة مع طبيعة الإنسان، فقد واجهت المجتمعات التي يطلـق عليهـا مجتمعـات حديثة في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين أزمة أخلاقية كبـرى، وسيقت من جرائها في الغالب نحو حافة الهاوية.

إنَّ وجود الأسلحة النووية، وتلوُّث البيئة وتعرضها للدمار، والزيـادة السكانيّة في المناطق الواقعة تحت خط الفقر، كل هذه الأمـور إمّـا أنهـا ستذهب بالمعالم الحضارية، وتصب جام غضبها على كـل شـيء لتطـال الأغنياء أيضا، وإما أنَّ كوكبنا سيصبح مكانا يستحيل العيش فيه بما كسبت أيدي الناس.

(١) انظر: د/ محمد خليفة حسن، الحوار منهجاً وثقافة، ط: الأولـى، الدوحـة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ٢٠٠٨م، ص١٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٣.

٣- التخفيف من المعاناة الإنسانية:

من الأمور الهامة التي ينبغي تناولها على المستوى الحضاري، التخفيف عن كاهل الإنسانية من بعض أعبائها، التي هي من وجه أو من آخر أحد منتجات الحضارة الحديثة الباغية، مثل الفقر المدقع الذي يعيشه كثير من أبناء العالم المتأخر مدنياً، أو بالأحرى الذي أريد له هذا التأخر لصالح الدول المتقدمة.

إنَّ قضية الفقر ومثلها الجهل والمرض، وغير ذلك من الأمور يجب أن يسهم فيها الحوار الحضاري العام بإحداث التوازن بين الطبقات، ورفع الاعتداء وسلب الثروات الذي يهدد هذه المناطق المهدرة الحقوق، والمستغلة من قبل قوى العالم الكبرى.

إن عزل مثل هذه القضايا - والمخيفة إحصائياً - عن الحوارات الحضارية، يعني عزل بعض الحضارات أو استغلالها لصالح حضارات أخرى، وهذا الأمر يعادي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها الحوار الحضاري مثل مبدأ العمل لصالح الإنسانية عامة، وضمان سعادته، واستمرارية الحياة على الوجه الأمثل الذي تصبو إليه.

إن الإيمان بالحوار الحضاري وحده كاف للتخفيف عن الإنسانية كثيراَ من المهددات الحياتية، ذلك أنه في حالة الجنوح للمسالمة العالمية وتحويل موارد العالم التي تُنفق في جانب التسليح وما تجره الحروبُ، إلى الإسهام في إحياء الإنسانية بدلاً من تدميرها، كاف لبدء نهضة حضارية كوكبية جديدة، مبنية على أسس قِيَمية تنتشل العالم من حضارته الزائفة الملوثة.

وأخيرا، ينبغي هنا لفت النظر إلى إنَّ النشاط الحضاري بأنواعه

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يؤول - في الثقافة الإسلامية - إلى أن يكون نشاطا إيمانيا تعبديا - برغم أن محتواه دنيويا محضا - ذلك أنَّ السلوك والنشاط الحضاري يؤول إلى مجموعة من الأحكام التكليفية التي شُرعت؛ سواء على المستوى الجماعي؛ ومنها ما يعرف بالواجبات الكفائية أو الواجبات العامة، التي طلب فعلها من فئة معينة في المجتمع، تعينت للقيام بهذا الواجبات، أم تلك الواجبات التي شرعت على المستوى الفردي، فيما يعرف بالواجبات العينية، أو الواجبات الفردية، وهذه الواجبات - بنوعيها - طلب الشارع فعلها على وجه الحتم واللزوم، وجعل تركها معصية ترتب الإثم دينا وتستوجب العقوبة في الدنيا، وطاعتها طاعة لله فيما فرض، ويكون للمطيع ثواب الطاعة والامتثال على ما قام به من أداء للواجب وقيام بالمسؤولية(١).

٤- القضاء على المركزية الغربية وإعادة التوازن للثقافة الإنسانية:

مهمة الحوار الحضاري هو القضاء على المركزية الأوروبية ورد ثقافة الغرب إلى حدوده الطبيعية بعد أن انتشر خارج حدوده ابان عنفوانه الاستعماري من خلال سيطرته على أجهزة الإعلام وهيمنته على وكالات الأنباء، ودور النشر الكبرى، ومراكز الأبحاث العلمية والاستخبارات العامة، مهمته القضاء على أسطورة الثقافة العالمية التي يتوحد بها الغرب ويجعلها مرادفة لثقافته، وهي الثقافة التي على كل شعب أن يتبناها حتى ينتقل إلى الحداثة، فالفن فنه، والثقافة ثقافته، والعلم علومه، والحياة أساليبه،

(١) انظر: د/ فوزي خليل، الثقافة والحضارة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص ١٩٠.

والعمارة طرازه، والعمران نمطه، والحقيقة رؤيته.

فمهمة الحوار هو إعادة التوازن للثقافة الإنسانية بدل هذه الكفة الراجحة للوعي الأوربي والكفة المرجوحة للوعي اللاأورربي. فطالما أن الكفتين غير متعادلتين سيظل الوعي الأوربي هو الذي يمد الثقافة الإنسانية بنتاجه الفكري والعلمي وكأنه هو النمط الوحيد للإنتاج؛ وبالتالي يستمر هذا الظلم التاريخي الواقع على الثقافات غير المتميزة في سبيل الثقافة المتميزة(١).

(١) انظر: د/ حسن حنفي، ماذا يعني علم الاستغراب، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٩.

المبحث الثالث
نظرياتُ التدافُع والصراع ونهاية التاريخ

مقدمة:

ما بين توصيف الواقع واستشراف المستقبل لنتائج العلاقة بين الحضارات المتخالفة تتجلى ثلاث نظريات كبرى – وذلك في حالة عدم إمكانية الحوار الحضاري فيما بينهم وهذه النظريات تتمثل في أطروحات: نهاية التاريخ، والصدام الحضاري والتدافع الحضاري، وإذ تعد الأطروحتان الأوليان من نتاج تفكير الغرب، فإنَّ الأطروحة الثالثة تعد طرحاً إسلامياً خالصاً، وإذا كانتا أطروحتا الغرب قد لاقتا هجوما وانتقاداً حاداً من شتى الدوائر الفكرية والسياسية والدينية، فإنَّ الأطروحة الإسلامية – رغم تلاشيها هذه الانتقادات – لم تأخذ حظها سواء من ناحية العرض والنَّشر، أم من ناحية التقبل والرفض، وإن تُقبلت فهي كتحصيل أو إعادة قراءة لنظرية الصراع الحضاري.

والحق فإنَّ نظرية أو سُنَّة – كما ينبغي أن توصف – التدافع الحضاري، بحاجة إلى إعادة دراسة وإسقاط على التاريخ الحضاري، أو بمعنى آخر إعادة قراءة تاريخ الحضارات من خلال هذه السُّنة حتى تستتبين معالمها وشروطها، وحتى يمكن عرضها كأطروحة إسلاميَّة مكتملة المعالم.

إنَّ أحد أكبر الأزمات التي يعيشها الفكر الإسلامي الواقعي هي عدم إحسان عرض بضاعته الفكرية والترويج لها، وربما يكون مرد ذلك إلى الصغار النفسي من ناحية إذ يستصغر أن يقدم نفسه كملاذ للخلاص العالمي، الذي هو بالفعل يعيش أسوأ لحظات التردي، وفي حاجة حقيقية

لإمام أو مخلِّص يقدم له سبل النجاة.

ومن الناحية الثانية الاكتفاء ببعض الأصول الفكرية والتلكؤ في التطوير من جهة دراستها حتى تناسب الواقع المعاصر.

ففي حين نجد العالم الغربي يحتفي ببعض النظريات الواهية، مثل مقولة صدام الحضارات ويتناولها بالدراسة والتحليل والمدح والذم، وتتغير لها السياسات الدولية والنظم الاقتصادية، نجد التفكير الإسلامي يقف موقف المتفرج والأداة، ثم إذا تذكر أنه يملك نظرية أسمى منها وأكثر واقعية، نجده لا يحسن الرعاية لها، ولا التعاضد على دراستها وحسن إخراجها للعالم.

١- **نظرية نهاية التاريخ**:

عبارة "نهاية التاريخ" "end of history" تعني أنَّ التاريخ – بكل ما يحويه من تركيب وبساطة، وصيرورة وثبات، وشوق وإحباط، ونُبل وخساسة – سيصل إلى نهايته في لحظة ما، فيصبح سكونياً تماماً، خالياً من التدافع والصراعات والثنائيات والخصوصيات.

وسيسيطر الإنسان سيطرة كاملة على بيئته وعلى نفسه، وسيجد حلولاً نهائية حاسمة لكل مشكلاته وآلامه(١).

"وقد كان في اعتقاد كل من هيجل وماركس مثلاً أنَّ تطوُّر المجتمعات البشرية ليس إلى ما لا نهاية؛ بل إنّه سيتوقف حين تصل البشريَّة إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية، وهكذا افترض

(١) انظر: د/ عبد الوهاب المسيري، العلمانية الشاملة، العلمانية الجزئية، ط: الأولى، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠٢م، ص١٤٧.

الاثنان أنَّ "للتاريخ نهاية" هي عند هيجل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعي"[1].

ويمكن القول بأنَّ النموذج الكامن وراء جميع الأيديولوجيات العلمانية (النازية – الماركسية – الليبرالية – الصهيونية) هو ما يسمَّى "التطور أحادي الخط" أي الإيمان بأنَّ ثمّة قانوناً علمياً وطبيعياً واحداً للتطور تخضع له المجتمعات والظواهر البشريّة كافةً، وأنَّ ثمّة مراحلَ تمر بها كل المجتمعات البشرية، لتصل بعدها إلى نقطة تتلاقى عندها سائر المجتمعات والنُّظم بحيث يسود التجانس، وهذا ما يُسمَّى أيضاً "نظرية التلاقي" أي توحد النماذج كلها بحيث تتبع نمطاً واحداً وقانوناً عاماً واحداً، هو قانون التطور والتقدُّم، بحيث يصبح العالم مكوناً من وحدات متجانسة، ما يحدث في الواحدة يحدث في الأخرى تلقائياً (وهي عملية تنتهي بالعولمة، حيث يسود عالم أملس متجانس بلا نتوء).

ويرى بعض المؤرخين أنَّ العصر الحديث هو عصر نهاية التاريخ. فالحضارة الحديثة المرتبطة بآليات السوق، وبالعرض والطلب، حضارة مرتبطة بآليات بسيطة لا تعرف تركيبية الإنسان، وتنكر مقدرته على التجاوز، فإنسانها ذو بعد واحد (يعيش في مجتمعات أحادية الخط) وعقله عقل أداتي (يفرق بين التفاصيل والإجراءات، ولا يمكنه إدراك الأنماط التاريخية أو تطوير وعيه التاريخي). والمجتمعات الاستهلاكية التي لا تحكمها إلا آليات العرض والطلب والاستهلاك والإنتاج تزعم أنَّها قادرة على

(١) شبلي هجيرة، إشكالية مستقبل العلاقة بين الحضارات، ص ١٠٨.

إشباع جميع رغبات الإنسان المادية والروحية، من خلال مؤسساتها الإنتاجية والتسويقية والترفيهية.

ويلاحظ في العصر الحديث تزايد هيمنة البيروقراطية والتكنوقراطية والتحكم في البشر، من خلال الهندسة الوراثية والبيولوجيا الاجتماعية وعمليات الترشيد المتحررة من القيمة، وهذه علامة على شيوع فكرة نهاية التاريخ(١).

ولعل من أشهر من تناول هذه المقولة "نهاية التاريخ" المفكر الأمريكي ذو الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما، حيث ذهب إلى "أنَّ إجماعاً ملحوظاً قد ظهر في السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء العالم حول شرعيَّة الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم، بعد أن لحقت الهزيمة بالأيديولوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية، والفاشيَّة والشيوعيَّة في الفترة الأخيرة ... فالديمقراطية الليبرالية في أطروحة فوكاياما قد تشكل "نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل "نهاية التاريخ" لأنَّه من غير المستطاع أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية الليبرالية مثلاً أعلى"(٢) معلنا: "ما نشهده ليس مجرد نهاية الحرب الباردة، أو مرور فترة معينة من تاريخ ما بعد الحرب، ولكنها نهاية التاريخ على هذا النحو ... هذه نقطة النهاية للتطور الأيديولوجية للبشريَّة،

---

(١) انظر: د/ عبد الوهاب المسيري، العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية، ط: الأولى، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠٢م، ١/١٥٧.

(٢) شلبي هجيرة، إشكالية مستقبل العلاقة بين الحضارات، زكي الميلاد نموذجاً، رسالة ماجستير، باتنه، جامعة الحاج لخضير ٢٠١٣م، ص١٠٧.

وبداية عولمة الديمقراطية الليبراليَّة كشكل نهائي للحكومة الإنسانية"(١).

وفي الحقيقة؛ فإنَّ ما يطرحه فوكاياما – إضافة إلى تهافته المنطقي، وعدم الاستطاعة على التدليل عليه واقعياً فإنه "يكرِّس الصراع المتعدد الأطراف، والمتنوع الاهتمامات، ذلك أنَّ عد حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية منتهى ما يبلغه الفكر البشري في الحاضر والمستقبل، تأسيس للصراع بمفهومه الواسع، صراع يهدف إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم، وتثبيت هذا الموقف يقتضي تبني العولمة بوصفها تعبيراً عن النهاية العظمى في عالم الأفكار"(٢).

٢- نظريات الصراع الحضاري:

تعددت النظريات المؤكدة لحتميَّة التصارع بين الحضارات، منذ زمن بعيد، بعض هذه النظريات تذهب إلى قراءة التاريخ الحضاري الإنساني إلى كونه سلسلة من الصدامات والصراعات الحضارية، وبعضها يستشرف مستقبل هذه الحضارات – في ضوء النظرية الواقعيَّة في العلاقات الدولية – فيرى أنه لا مناص من التصادم الحضاري.

والملاحظ في كل هذه النظريات، أنَّ أصل منشئها غربي الوجهة وغربي الهوى، حيث لا تهدف فقط إلى استنتاجات تاريخية، واستشرافات مستقبلية للعلاقات بين الحضارات، وإنما تجنح إلى التأكيد والترويج إلى

---

(١) فرانسيس وين، رأس المال لكارل ماركس، سيرة، ترجمة: ثائر ديب، ط: الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان ٢٠٠٧م، ص١٥٣.

(٢) عمار جيدل، حوار الحضارات ومؤهلات الإسلام في التأسيس للتواصل الإنساني، ص٩٥، عن شلبي هجيره، مرجع سابق، ص١١٢.

انتصار الحضارة الغربية وهيمنتها، وهي النتيجة المنتظرة والحتمية من هذه الصدامات، أو على أقل تقدير استعداء العالم الغربي على بعض الحضارات وبالأحرى الحضارة الإسلامية، إذ هي العقبة الوحيدة الباقية في سبيل هيمنته الكاملة على سائر الحضارات.

ومن أشهر الأطروحات التصادمية، أطروحة المفكر البريطاني الأمريكي "برنارد لويس" في حتمية الصراع بين الغرب والإسلام، حيث يذهب إلى أنَّ هذا الصراع ليس مجرد صراع على مستوى القضايا والسياسات والحكومات، ولكنه على حد قوله "ليس أقل من صراع الحضارات، وإن كان هذا عملاً لا عقلانياً، ولكنه بالتأكيد ردة فعل تاريخية لمنافس قديم موجه ضد ميراثنا اليهودي – المسيحي – وضد حاضرنا الراهن، وضد امتدادهما العالمي"(١).

والحق، فإنَّ برنارد لويس لم يكن الأسبق في استخدام مصطلح "الصدام الحضاري" أو صكِّه، – حيث كان بدء استخدامه له في عام ١٩٥١م، في دراسة له قدمها إلى مؤتمر "التوتر في الشرق الأوسط" التي نظمته جامعة جون هوبكنز الأمريكية، وقد أشار فيها إلى أن صدام الحضارات يفسر أسباب الكراهية من قبل دول المنطقة للولايات المتحدة رغم عدم وجود ماضي سلبي لها مع المنطقة –، فقد سبقه إلى هذا "باسيل ماثيوز" الذي كان سكرتيراً أدبياً في الاتحاد العالمي لجمعية الشبان المسيحيين، حيث كان صدور كتابه "مسار الإسلام الفتيّ، دراسة في صدام الحضارات في عام ١٩٢٦م.

ومع هذا فإن برنارد لويس – لا شك – قد أسهم في نشر هذا

---

(١) برنارد لويس، إدوارد سعيد، الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية، وجهة نظر أمريكية، ط: الأولى، بيروت، دار الجيل ١٩٩٤م، ص٣٠.

المصطلح وتطويره، حتى جاء المفكر الأمريكي الأشهر "صموئيل هنتجتون" بنظريته حول صراع الحضارات، في كتابه الشهير "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي" والتي كانت في أصلها مقالة بعنوان صراع الحضارات في مجلة "فورين أفيرز" نشرت عام١٩٩٣م، ومن هذا التاريخ ارتبطت نظرية صراع الحضارات به.

تقوم الأطروحة الأساسية لهنتجتون على فرضية أساسية مفادها: أنَّ الحضارة باعتبارها أرقى أشكال التعبير عن الهوية، سيكون لها الدور الفاعل الذي سيتحكم في صيرورة العلاقات الدولية، وأنَّ الصراع الحضاري هو الذي سيطبع السياسة الدولية، ويكون أحد العوامل الفاعلة في تحديد طبيعة النزاعات القادمة.

فالعامل الأساسي للصراع المستقبلي، لن يكون اقتصادياً ولا أيديولوجياً، وإنما سيكون في الأساس حضارياً، وبين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة(١).

وبما أنَّ هنتجتون يرى أنَّ الصراع العالمي سيكون حضارياً في المقام الأول؛ فقد عُنِي في أطروحته بمفهوم الحضارة التي يرى فيها كيانا ثقافياً يتحدد بعناصر موضوعيّة، مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات، وبعناصر ذاتيّة تتركز على التماهي بين البشر.

وفي ضوء هذه النظرة فقد قسم هنتجتون الحضارات إلى سبع أو ثمان هي: الغربية، واليابانية، والكونفوشية، والإسلامية، والهندوسية، والسلافية

---

(١) صموئيل هنتجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط: الثانية، دار سطور، ١٩٩٩م، ص٤٦.

الأرثوذوكسية، والأميريكية اللاتينية، وربما الأفريقية(١).

ويؤكد هنتجتون على أنَّ العلاقة بين الحضارات في عالم ما بعد الحرب الباردة، لن تكون علاقة سلمية، تعاون أو شراكة بقدر ما يميزها نوع من العداء، العنف والتباعد، وبهذا تصبح الهُويّة الثقافية هي العامل الرئيس الذي يشكل عداوات الدولة وصداقاتها، فالاتحاد أو التعاون يحدده التماثل الثقافي، في حين الصدام يحدده التمايز والاختلاف الثقافي.

ولتبرير هذا النموذج يقدم بعض المبررات، كالتمايز الحضاري والخصوصية الثقافية، وكذا الانبعاث الديني، واللاتوازن الديمغرافي، التي يرى فيها هنتجتون أنها من أهم المبررات التي تساهم في تعزيز الصدام بين الحضارات(٢).

وفي السياق المُحتّم لتصادم الحضارات، نجد أنَّ هنتجتون يصنف الإسلام كعدو مُتربص بالغرب، وأنَّ الفجوة الثقافيّة بين الإسلام ومسيحيّة أمريكا ومذهبها الأنجلو بروتستانتي، تعزز من تأهيل الإسلام كعدو.

ويؤكد على أنه "طالما أنَّ الإسلام يظل وسيظل كما هو الإسلام، والغرب يظل (وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب، فإنَّ الصراع الأساسي بين

---

(١) د/ عيسى برهومة، حوار حضارات أم صراع، نحو رؤية متوازنة للتعايش، إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع (٤٦، ٤٧). خريف ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، ص١٧٨.

(٢) لعموري شهيدة، زروخي إسماعيل، الصدام الحضاري وصناعة الأعداء: صموئيل هنتجتون نموذجاً، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع (٢٤)، ٢٠١٦م، ص٣٠٢.

الحضارتين الكبيرتين وأساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر في تحديد علاقتهما في المستقبل، كما حددها على مدى الأربعة عشر قرنا السابقة"(١).

ولعل هنتجتون كان واضحاً في هدفه منذ البداية، فمنذ ابتدأ بتقسيم الحضارات الكائنة "لم يستعمل الدين كمقياس للتمييز بين الحضارات إلا بالنسبة للإسلام وحده، أما الحضارات الأخرى فهو ينسبها إلى شيء غير الدين"(٢)، ثم يعظم من العداء القائم بين الحضارة الإسلامية - والذي هو متأصل في الدين الإسلامي نفسه - وبين الحضارة الغربية.

ولا ينسى هنتجتون أن يعطي نصائحه للعالم الغربي بضرورة الاحتفاظ بالقدر الأكبر من القوى العسكرية، وعدم الإغفال عن تزايد أي قوى عسكرية أخرى لضمان الهيمنة الغربية، وتسيُّد حضارة الغرب.

٣- **سنة التدافع الحضاري**:

في هذا السياق، أعني في حالة احتدام الاختلاف والتناكر وتعذر التعارف والتحاور بين الحضارات؛ فإنَّ الإسلام يقدم أطروحته حول طبيعة هذه العلاقة، وكيفية إدارتها، وهي فكرة التدافع الحضاري.

وقد تكرر ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم مرتين تحديداً، ليدل على هذا السياق وهما قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ

(١) صموئيل هنتجتون، صدام الحضارات، ص٣٤٣.

(٢) د/ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط: الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧م، ص١٠٣.

عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١]. فهذه اللفظة القرآنية (دفع) تمثل في الحقيقة مفهوماً كُلياً يشتمل على طائفة كبيرة من المعاني التي لا يمكن أن يُترجم أي منها ترجمة تجعله متطابقاً مع معنى الصراع والنزاع في النمط الثقافي الغربي، ففي النمط الغربي يرتبط الصراع عموماً بالسيطرة والسيادة والإخضاع، وهو ناجم عن القوة والطمع والشهوة، ويُغلف الصراع عادة بما يمكن أن يضفي عليه عقلانية، مثل المصالح، سواء أكانت مادية أم مثاليَّة، بهذا المعنى يمكن فهم الصراع فهما نفعيَّاً على محور الغايات والوسائل، وهو كذلك - شأنه شأن الهيمنة والسيادة - يمثل غاية وقيمة نهائية.

وفي المقابل فإنَّ الاستخدام القرآني يضع معنى (دفع) في سياق متميز من الردع الهادف، الذي ينجم عن اختلال في النظام الاجتماعي، تتولد عنه حالة تدافع لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي(١).

فالتَّدافع الحضاري في المذهبية الإسلامية، إنما هي حالة طارئة، تهدف إلى الوقوف في وجه الفاسدين في الأرض، "فهو ليس مجرد علاقة صراع عبثي، وإنما صراع مقاصدي عميق، ذو أبعاد ومقاصد كونية تتصل بالدنيا والآخرة"(٢).

---

(١) د/ منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة، نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل، في الحوار مع الغرب، آلياته، أهدافه، دوافعه، مرجع سابق، ص٥٣، ٥٤.

(٢) انظر: د/ محمد وقيع الله أحمد، إسهام الإسلام في تحقيق السلام العالمي، ط: الأولى، القاهرة، مكتبة مصر ٢٠١٣م، ص١٨٦.

فلولا هذا التدافع – الذي يجب أن تقوم به الجماعة المصلحة – في وجه مريدي العبثية والتخريب، لانتشر الفساد ولخربت الأرض، ولم يحفظ للناس دينهم ولا دنياهم.

فالتدافع إنَّما هو سبيل لإقامة التوازن الحياتي بشكل عام، والحضاري بشكل خاص، فلا يترك المجال لغرور أمة – ثقافتها وحضارتها وطقوسها – على حساب أمة، وإنَّما يحدث هذا التدافع، ليفتح مجالاً للتداول، ثم لا يلبث إلا أن يبقى الصالح وما ينفع الناس.

إنَّ فكرة التدافع التي يعرض لها الإسلام، لا ينبغي أن تُحمل فقط على جانبها الصراعي باستخدام القوة فحسب، وإنما أيضاً لها جانبها السلمي البنَّاء، فالحكمة والفكر مثلاً لا يمكن أن يكون دفعهما إلا بمثل طريقهما، بل إنَّ التعدي والعدوان لا يشترط أن يكون دفعه بنفس طريق الاعتداء كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فصلت: ٣٤].

فالأولى – في أكثر الأحيان – أن يتم التدافع بشكل سلمي إيجابي حتى "يحقق التوازن البناء العادل، ويدفع عجلة التقدم البشري بعمق أكثر، وتوافق وتمازج أفضل"(١).

وبالنسبة للعلاقة الحالية مع الحضارات الأخرى – ولا سيما الحضارة الغربية – "فإن الأولى بالتدافع الحضاري أن يتم – خدمة للإنسانية وللحضارتين – بالأسلوب الإيجابي السلمي البناء.. فالقوة المادية الجزئية

(١) د/ عبد الحميد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع بين المبدأ والخيار، رؤية إسلامية، ط: الأولى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر ٢٠٠٢م، ص٧١.

التي يملكها العقل الغربي في حاجة إلى القوة الكليَّة التوحيدية الروحيَّة القيمية التي تمثلها الرؤية الإسلامية الكونية، ومن هذه الزاوية وعلى هذا الأساس، يجب النظر إيجابياً إلى مستقبل هذا التدافع الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي"(١).

إنَّ مفهوم الصراع من أجل التحكم والهيمنة يفترض مفهوماً للقوة بوصفها قيمة يجب امتلاكها، وفضلاً عن وظيفتها أداة في إطار الحياة الاجتماعية، تصبح القوة غاية للتحقيق وقيمة للامتلاك، ويصبح الصراع هو الآليَّة المساعدة على ذلك، أما في سياق مفهوم (التدافع) فإنَّ القوة ترتبط بميدان الممارسة والنشاط، ولا تكون موضوعاً للامتلاك، وهذا يستدعي التحقق من الغايات التي تمارس القوة من أجلها، كما يستدعي تعزيز قيمة الردع(٢).

إنَّ مفهوم التدافع الحضاري الإسلامي يؤسس لمنهج أخلاقي منضبط، في منع وصول نزاعات الناس وتفاعلاتهم إلى لحظات ومراحل الفساد والهدم، الذي تضيع بموجبه مصالح الناس وتسفك الدماء، ويستشري الظلم والقتل في حياتهم، فالتدافُع الحضاري الإسلامي بوصفه بديلاً لفلسفة التصادم الحضاري، ومنطق الصراع الحضاري، يبين لنا أن العلاقات والصلات مع الآخر، ينبغي أن تُحكم بسنن التدافع البانية، وهدف هذه السنة هو إخراج الناس عن توجيه طاقتهم للصراع والصدام غير المشروع، الذي

---

(١) المرجع السابق، ص٧٢.

(٢) د/ منى أبو الفضل، مرجع سابق، ص٥٥.

لا تحكمه قيم ولا أخلاق(١).

وهذا التدافُع هو حراك اجتماعي وثقافي وحضاري، أي تنافس وتسابق بين الحضارات يعدل المواقف الظالمة، والممارسات الجائرة، والعلاقات المنحرفة، دون صراع يصرع الأطراف الأخرى - فيلغي التعددية - وإنما بالحراك والتسابق الذي يُعيد العلاقات المختلفة إلى درجة التوازن والعدل في العلاقات بين مختلف الفرقاء.

وفلسفة التدافع هذه ليست مجرد "فكر إسلامي" حتى تكون من مناطق الاجتهادات والمتغيرات، وإنّما هي "دين ثابت" ومنهاج بلوره الوحي الإلهي في القرآن الكريم، باعتباره سنة من سنن الله في الاجتماع الإنساني، حاكمة للعلاقات بين الأفكار والشرائع والملل والأقوام والحضارات.

فالله - ﷻ - عندما يخاطب رسوله - ﷺ - فيقول: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ۝٣٤﴾ [فصلت: ٣٤] ... فالتدافع لا يتغيّا صرع الآخر وإلغاءه، وإنما تحويل موقفه وموقعه من "العداوة" التي تجعله من أهل "السيئات" إلى موقف وموقع "الوليّ الحميم" الذي يجعله من أهل "الحسنات" فيتم "بحراك" بواسطة التدافع، مع بقاء تعددية الفرقاء المتمايزين(٢).

---

(١) عبد العزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار في المنظور الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، لبنان، ع (٦٣)، شتاء ٢٠١١م، ص١٠٠.

(٢) انظر: د/ محمد عمارة، الحضارات العالمية، تدافع أم صراع، القاهرة، دار نهضة مصر ١٩٩٨، ص١٨، ١٩.

الفصل الثالث
الدور المجتمعي والدولي في الحوار والتحالف
المبحث الأول
دور الدول والمنظمات في الحوار والتحالف

١- دور الدول في الحوار والتحالف:

جاء في موسوعة السياسة، أنَّ الدولة: "هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع، والنَّاظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه، وتحقيق التقدم في الداخل، والأمن من العدوان في الخارج"[١].

وهذا التعريف رغم توسعه في طبيعة الدولة ووظائفها؛ إلا أنَّه يركز فقط على الطبيعة المستقلة للدولة بعيداً عن الاعتبارات الأخرى.

أما ما ينبغي النظر إليه هنا فهو النظر إلى الدولة باعتبارها أولا هي الوحدة الكبرى في بناء المجتمع الدولي أو الجماعة الدوليَّة – إذا شئنا تعبيراً أقرب إلى روح الترابط والتعاون –، وباعتبارها ثانيا هي الوحدة الأساسية في بناء الأمم والحضارات وباعتبارها ثالثاً كياناً قائماً بذاته يحوي بداخله التنوع الثقافي والتعدد اللغوي، والاختلاف الديني، ويلتزم بحسن إدارته. وإذا ما استدعينا هذه الاعتبارات الثلاثة هنا، فإنَّنا نعتقد ضرورة أن تأخذ الدول مكانها ومكانتها في بناء الحوار والتحالف سواء على المستوى

(١) د/ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢/٧٠٢.

الذاتي الداخلي أو المستوى الخارجي (الحوار والتحالف مع الآخر).

ذلك أنَّ الدول بما عليها من وظائف سياسية واقتصادية وأمنية، واجتماعية وثقافية، وأيضاً وظيفة عقدية كما في الدول الإسلامية - أو ما ينبغي أن يكون - يجعل على عاتق الدولة - بشكل عام - مسئوليتها تجاه تفعيل الحوار، وإقامة التحالفات التي تساهم في نشر رسالتها وتحقيق وظيفتها. ويمكن رصد دور الدولة في تفعيل وإقامة الحوار والتحالف من خلال الآتي:

أولا: بالنسبة لدور الدولة في الحوار الداخلي:

أ- فالدولة لها دورها الأكبر في عملية الحوار الداخلي، فباعتبارها المحضن الرئيس لتجمع إنساني كبير تجمعه عوامل مشتركة كثيرة، تنبع أساساً من المصير المشترك، وأنَّ قوة هذا التجمع هو في الحقيقة قوة للدولة ذاتها، وأي اهتراء فيه إنما هو تهدّل في كيان الدولة، فإن هذا يجعل للدولة دورها الداخلي في التقريب والتعايش بين الطوائف المختلفة دينياً وعرقياً وثقافياً ولغوياً(١) داخل حدود الدولة، بما تعطيه

---

(١) فهناك على أرض الواقع دول تختلف لغات أفرادها اختلافاً بيناً كالهند التي يتحدث بعض أفرادها الهندية، وآخرون الأوردية، وبعضهم الإنجليزية إلى جانب العشرات من اللغات الأخرى المنتشرة هناك، وأيضاً سويسرا التي تتبنى أربع لغات رسمية هي: الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانس، وكذلك فإن اختلاف ديانات الأفراد لم تقف حائلاً عن تكوين الدولة، فمعظم دول العالم تحوي أدياناً متعددة، ولا شك أنه كلما زادت الروابط والعادات والتقاليد - كالدين والجنس واللغة - بين أفراد الشعب داخل الدولة الواحدة؛ كان ذلك على قوة الشعب وتماسكه، ومن ثم قوة الدولة وصلابة بنيانها. (انظر: د/ بطرس غالي، د/ محمود خيري، المدخل في علم السياسة، ط: السادسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٤م، ص١٥٣).

من حق المواطنة الكاملة لكل مواطنيها، بعيداً عن طبيعتهم المختلفة، ووقوفها الحيادي إزاء أي اختلاف، إذ لا تتبنى أي مرجعيّة تمثل أحد طوائفها على حساب الآخر، إلا أن تكون هذه المرجعيَّة تمثل الأغلبيَّة السكانيَّة وفي ذات الوقت لا تمس حقوق الأقلية.

ب- حتى تقوم الدولة بوظيفتها الحواريَّة، فإنَّ عليها أن تضمن الأمن العام لكافة أفرادها وأن تحقق السلام المجتمعي بكافة صوره وأن تدافع عن حقوق الفئات الأضعف، وتحقق التوازن الاجتماعي بين جميع طبقات الشعب.

ج- كذلك فإنَّه يقع على الدولة واجب ثقافي تجاه مواطنيها، من الناحيَّة الإيجابية حيث تنشر الوعي السلمي، وثقافة الحوار والتعايش مع الآخر، ومن الناحية السلبية حيث تقف بالمرصاد لكل المحاولات الاختراقيَّة أو التأثيرات الثقافيَّة السلبيّة على المواطنين، سواء الداخلية أو الخارجية.

ثانياً: بالنسبة لدور الدولة في الحوار الخارجي:

أ- إقامة التحالفات والكيانات الدولية، مع الدول المشتركة سياسياً أو ثقافياً أو حضارياً ودينياً، أو في أحد هذه الجوانب، مما يقوي قاعدة التعاون بين هذه الدول، ويعود بالفائدة على شعوبهم، لاسيما في هذا العصر الذي كثرت فيه التحالفات بشتى صورها: الفيدرالية، والكونفدرالية ... إلخ.

وبالطبع فإنَّ الأولى بمثل هذه التحالفات هي الدول الإسلامية والتي تشترك في أكثر العوامل: الدين والحضارة والثقافة وغالبها في اللغة، وهي العوامل الأكثر قرباً واتساقاً لاتحاد فاعل.

فالدول الإسلامية ينبغي أن تسعى إلى الوجهة الاندماجية، في البوتقة الحضارية الكبرى (الأمة الإسلامية) من جهة، كما أنَّ عليها أن تتعاضد وتتعاون مع سائر الحضارات الأخرى في الجانب المشترك، مع الاحتفاظ بخصائصها الحضارية الذاتية من الجهة الثانية.

"إنَّ تحقيق الأمن والسلام للبشرية، وتحقيق التعاون والاعتماد المتبادل والعدالة والخير للإنسانية، والتفاعل الإسلامي مع محيطه الدولي ضمن طبيعة "العالمية" و"الدعوة" و"البلاغ" والسعي لمحاربة الظلم والعدوان والفساد في الأرض وإعمار الكون، يتطلب جهوداً ضخمة وجماعية تشترك فيها الأمة الإسلامية مع الأمم الأخرى، ومع الدول والمنظمات الدولية المعنية بتحقيق الخير والصالح الإنساني العام"(١).

ب- الحفاظ على هوية الدولة وقيمها وثقافتها، وإبراز ذلك على المستوى الدولي - إن لم يكن الدعوة إليها - وأن تساهم في الحوار الحضاري والديني؛ فلا تنغلق على نفسها وتنكفئ على ذاتها، وإنما تساهم وتحاور وتعايش، وتدفع بالتي هي أحسن.

ج- القيام بنفسها أو بالتعاون مع غيرها من الدول في دور الوساطة والمصالحة بين الدول المتحالفة، وحل المشكلات العالقة بالطرق الودية، أو الضغط على الدول المعتدية في حالة العدوان.

٢- دور المنظمات في الحوار والتحالف:

المنظمات في أبسط معانيها عبارة عن مجموعة من الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية، يجمعهم هدف واحد، ويستخدمون اجتماعهم من

---

(١) د/ سامي الخزندار، المنظمات الدولية، رؤية تأصيلية، ص٧٠.

خلال هيئة للتوصل إلى هذا الهدف.

ومن خلال هذا التعريف يكون لدينا كثير من الأنواع التنظيمية، اجتماعية وإنسانية وثقافية وسياسية وغير ذلك. لكن الذي يعنينا هنا هو المنظمات ذات الأثر الأكبر والذي يتأتى من خلال اعتراف دولي وقوة السلطات والاختصاصات التي تمارسها، وما تضمه من أعضاء من المجتمع الدولي، وهي المنظمات الدائمة التي تحظى بطابع دولي سواء منظمات عالمية أو إقليمية.

وبالتالي يمكن تعريف هذا النوع من المنظمات (المنظمات الدولية) بأنها "هيئة دائمة ذات إرادة مستقلة تتفق الدول على إنشائها لمباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الميثاق"(١).

والذي يميز المنظمات عن غيرها من الهيئات الدولية أو الداخلية؛ هي قدرتها الفعلية - المادية والمعنوية - في التأثير على الدول والأشخاص، وإن كان ذلك راجع بالأساس إلى طبيعة كل منظمة ومدى مكانتها وما تشمله من أعضاء مؤثرين وفاعلين، ومدى الاعتراف الدولي بها.

أمَّا ما يميزها عن الدول ذاتها، فهو حيدتها، حيث ينظر إليها - ما لم تمِل وتتبع أهواء بعض أعضائها - على أنَّها جهة محايدة تسعى إلى الخير للجميع.

ولم يعد من شك - كما يقول الأستاذ/ عمر عبيد حسنة - أنَّ "دور هذه

(١) د/ إبراهيم شلبي، أصول التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات الدولية، ص١٠٨، عن: د/ غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٤م، ص٢٠.

المؤسسات الدولية بدأ يتعاظم مع حقبة العولمة، ويتقدم نحو معالجة مشكلات الأمم والشعوب والدول بخطى سريعة، حتى كاد أن يتجاوز القوانين والمؤسسات الإقليمية، ويتجاوز سياسة الدول بالمفهوم التقليدي، لذلك فلم يعد هناك أي خيار أمام الدول والحكومات والشعوب والأمم في التعامل مع هذه المؤسسات؛ لأنها أصبحت الموقع الأهم للمغالبة الحضارية والتبادل الثقافي والمعرفي والقانوني، حتى لنكاد نقول: إن التأثير والتأثر، سلباً أو إيجاباً أصبح منوطاً إلى حد بعيد بهذه المؤسسات الدولية، التي بدأت تشكل الرؤية الرياديَّة والتكييف القانون للمجتمع العالمي"(١).

وكثيرا ما يعوّل على هذه المنظمات سواء العالمية أم الإقليمية، في تفعيل العملية الحوارية والمساهمة في إقامة التحالفات على جميع الجبهات.

ولذلك، نجد أنَّ اللوائح التنفيذية في أغلب المنظمات القائمة - إن لم يكن جميعها - تنص على هذه المساهمة في سبيل الحوار والتحالف والتي تتعدد جوانبها في هذا، من مثل حماية السلم والأمن الدوليين كما في ميثاق الأمم المتحدة العام، وحفظ الحقوق الإنسانية وتوسيع دائرة الحوار بين الثقافات واعتماد التنوع الثقافي والتشجيع على الحوار بين الأديان، وحفظ التراث الثقافي، كما تهتم بذلك منظمة اليونسكو.

ومن هنا؛ فإنَّه يقع على عاتق المنظمات - كل بقدر إمكاناتها وتأثيرها الدولي والإقليمي - أن تقوم بدور فاعل في إقامة حوار بنَّاء خصوصاً بين

---

(١) مقدمة كتاب في المنظور الحضاري، المنظمات الدولية ... رؤية تأصيلية، د/ سامي الخزندار، قطر، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، كتاب الأمة، ع (١٤٧)، المحرم ١٤٣٣هـ، ص٨، ٩.

أعضائها بعضهم البعض، أو بين أعضائها وغيرهم من الدول أو الجهات الأخرى وهذا الدور يمكن تفعيله من خلال:

أ- العمل على تعزيز الحوار عن طريق نشر ثقافة الحوار بين الأعضاء، والتأكيد على التنوع الحضاري والثقافي والديني، وحقّ كل أمة في الاحتفاظ بخصوصيتها الحضارية والثقافية والدينية.

ولعل الذي يعين على أداء هذا الدور، هو أنّ المنظمات الدولية غالباً ما تحوي تحت عضويتها دولاً ذات حضارات وثقافات وأديان متعددة، يجتمعون تحت ظلها على أهداف مشتركة، ومن ثم يسهل التقريب بين هذه الدول والتعريف بهذا التنوع والتعاضد على المشترك بينهم.

ب- العمل على نشر التراث الثقافي للحضارات المختلفة، وحمايته لاسيما في أوقات الحروب والنزاعات، وعدم التغوّل عليه بشتى السبل يستوي في ذلك السرقة أو الشراء باستغلال حاجات الدول الفقيرة أو ضعف قوانينها في حماية تراثها الثقافي.

ج- إبراز القيم المشتركة بين كافة الحضارات، والمساهمة في التفاعل الحضاري من خلال الاستفادة من هذا المشترك، والعمل على توجيه نظر الشعوب إلى المشترك الإنساني بين ثقافاتهم المختلفة، حتى يحدث التقبُّل ويسهل الحوار والتحالف الحضاري.

د- القيام بدور الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الأعضاء، ذلك أنَّه في حالة اشتداد الخلاف وتعثر التحاور المباشر، فإن الأمر يحتاج هنا إلى تدخل يقدره الفرقاء المتنازعون من جهة، ويكون قادراً على تحمل هذه المهمة وحسن أدائها من الجهة الثانية، وأن يلتزم الحياد في كل

المراحل حتى يستطيع أن يؤدي وظيفته على الوجه الأكمل، وهذه الثلاثة تتوافر في المنظمات أكثر ما تتوافر في غيرها.

وبالتالي فإن المنظمات تستخدم سلطانها في ذلك، معتمدة على الوسائل المتاحة، سواء وسائل دبلوماسية بما تحويه من مفاوضات بين أطراف النزاع، والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق، وغير ذلك من الوسائل المتاحة.

ه- توفير مكان ملائم لإقامة الحوارات، إذ غالباً – في حالة النزاع – ما يكون هناك نفور أن يتقابل الطرفان المتنازعان في مكان يختص بأحدهما، وإن كان مكان الحوار من الأمور المهمة جداً لكلا الطرفين؛ فإنَّ المنظمة من الممكن أن تسهم في هذا الأمر.

و- اقتراح الحلول، وتقديم الاقتراحات التي تسهم في حل أي نزاع واقع، سواء كانت هذه الاقتراحات في صورة تقديم بعض الرؤى والأفكار لكلا الطرفين، أو مناشدة طرف ثالث له تأثيره على حل الخلاف القائم بالتدخل.

ز- في حالة إذا لم تُجد محاولات المنظمة في حل الخلافات، وفي حالة إذا ما بدا هناك تعسُّفٌ واضح من أحد الطرفين أو كليهما؛ فإنَّ للمنظمة دورها الفاعل هنا بالأخذ على يدي المتعسف بالطرق التي تردعه، وتتوافق مع لوائح المنظمة حتَّى وإن كان ذلك في شكل استخدام القوة أو التهديد بها.

ح- لا يتوقف دور المنظمات على الجانب السلبي فقط في الحوار، أو بمعنى آخر فإنَّ دور المنظمة لا يتأتى فقط عندما يحتدم الخلاف،

ويشتد النزاع بين الأطراف، وإنَّما يكون لها دور إيجابي فاعل لا يرتبط بالنزاع فقد يسبقه أو يواكبه أو يأتي بعده، وهذا الدور قد يكون في صورة تقعيد مثل وضع القواعد واللوائح والقوانين التي تساهم في عملية التقريب والحوار والتحالف، أو في صورة مبادرات كتشجيع التحاور والتقارب، أو في صورة لفت الأنظار والتوجيه مثل عقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع ما، كتعريف بثقافة أو دين أو غير ذلك من الصور.

ولا شك في أنَّ بعض المنظمات كان لها دور فاعل في بناء الحوار الإنساني وتفعيل الحوار الحضاري بشكل كبير، وسوف يأتي في المبحث الثاني ذكر أنموذج من هذه المنظمات.

المبحث الثاني
دور الجامعات والمجتمعات المدنيَّة في بناء الحوار

١- دور الجامعات في بناء الحوار:

تُعد الجامعات من أبرز المؤسسات الحديثة في بناء الإنسان وتوجيهه، ذلك أنَّ دور الجامعة لا يتوقف فقط على العمليّة التعليميّة التثقيفيّة – رغم أهميتها – وإنما لها دور فاعل في الناحية التربوية والاجتماعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ المرحلة العمريّة التي يلتحق بها الطالب بالجامعة تعتبر هي المرحلة الأكثر أثراً في حياة الإنسان ومن ثم المجتمع.

لقد أصبحت الجامعة – من غير شك – "من أهم المصادر الأساسية لتطوير المجتمع في شتى مجالات الحياة وانعكاساتها، لما تمتلكه هذه المؤسسات من دور مهم وفاعل ومتميز في التنمية الشاملة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، ومن أهم المناخات الملائمة للحفاظ على القيم والأفكار التي يسعى المجتمع إلى تعزيزها وتربية الأجيال المتلاحقة عليها، لغرض محافظته على هويته التي تميزه عن المجتمعات الأخرى، والتي يعتز بها، ويعتبرها أحد مقومات السيادة الوطنية، وكذلك فهي منارة لالتقاء الخبرات والتواصل العلمي والثقافي مع المجتمعات الأخرى ممثلة بالمؤسسات التعليمية العاملة فيها، للاستفادة مما توصلت له تلك المؤسسات في المجتمعات، ونقل ما يتناسب منها مع احتياجات وتطلعات المجتمع لتكون في متناول أبناء المجتمع"(١).

---

(١) د/ موفق الحناوي، الجامعات وتطوير المجتمع، مركز النور للدراسات. بتاريخ ١/٥/٢٠٠٩م، تاريخ الاطلاع: ١٧/٢/٢٠١٨م www.alnoor.se/article.asp

وإذا ما قصرنا النظر هنا إلى طبيعة دور الجامعات – المُؤدَّى والمرجّي – من جهة الحوار؛ فإنّنا نجد أنَّ العمليّة التعليميّة في ذاتها نوع من الحوار الثقافي وذلك من حيث الحاجة إلى التبادل المعرفي بين الثقافات المختلفة، وبالتالي فهي تسهم من الناحية النفسية على الأقل عند المجتمع الجامعي بتقبل الآخر، والاعتراف بضرورة التبادل الثقافي، إضافة إلى ما تعقده أو تشارك فيه من مؤتمرات دولية تجعل عملية الحوار النظري عمليةً تواصليةً مباشرة.

ومن جانب آخر؛ فإنّ ما تقوم به من تدريس مناهج تعليمية تحث على الحوار، وتنشر الثقافة الحوارية، وأنشطة مساعدة، من انتخابات طلابية وأنشطة اجتماعية، تسهم في تدريب الطلاب على الحياة الحوارية. والذي يُؤَمّل من الجامعات أن تقوم به في هذا الشأن يتمثل في:

أ- إعداد الشباب وتأهيلهم ثقافياً واجتماعياً "بحيث يصبح من بين أهداف العملية التعليمية تربية أجيال قادرة على الحوار من خلال طرق تعليم سليمة، ومناهج تربية موضوعية، تربي في النشء القدرة على المناقشة، والمحاورة والمناظرة، وإبداء الرأي، ومناقشة الآراء العلميّة، وتحليلها، ونقدها، وحرية التعبير كأسلوب لتبادل الآراء، وتنمية النشء على الفهم، والبعد عن التلقين.

ويتطلب الأمر إعادة النظر في برامجنا ومناهجنا التعليمية، وفي الأسس التربوية للنظم التعليمية في العالم الإسلامي، وإعادة صياغتها بشكل يخدم هذا الهدف، وهو بناء الشخصيّةِ الإسلاميّة الحرة، القادرة على التعبير عن الرأي وفق الضوابط الشرعية والأخلاقية، ودون

الخروج على آداب التعبير ومعاييره"[1].

ب- الاستفادة من المؤتمرات العلمية الدولية التي تعقدها الجامعة أو تشارك فيها، في التواصل مع الآخر ثقافياً، وحضارياً، والترويج للثقافة الإسلامية، والذب عنها، والتشارك مع الآخر في تقديم الخدمات العلمية والاستفادة منها لصالح البشرية عامة، وعدم الانغلاق والأنانيّة العلميّة، حيث تبقى بعض الدول هي المسيطرة في الجانب التكنولوجي والتقني، أو الاحتكار الثقافي والعلمي.

ج- تدريب الطلاب عملياً على تفعيل الحوار، وتقبُّل الآخر المختلف داخلياً وخارجياً، من خلال الأنشطة الطلابية المختلفة، كالانتخابات الطلابية، والرحلات إلى الأماكن الثقافية المختلفة، وإقامة المناظرات والمناقشات الطلابية تحت إشراف أساتذة متخصصين.

د- التبادل الطلابي بين الجامعات الداخلية والخارجية - مع الالتزام بالضوابط الشرعية - له دوره البالغ في تفتُّح العقلية الطلابية واستعدادها لتقبل الآخر والتعاون معه، مع الاحتفاظ بالقيم والخصوصيات الثقافية.

ه- إشراك الطلاب في العملية التعليمية ذاتها، من خلال إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار مناهجهم الدراسية وأساتذتهم، والمشاركة في نقد وتقييم العمليَّة الدراسية سواء من ناحية المنهج أو من ناحية الإدارة.

و- توجيه البحوث العلميّة التي تصدر عن أساتذة الجامعة أو مراكزها البحثية، إلى الاهتمام بقضية الحوار ونشر ثقافته وقِيَمه، والتأكيد على

(١) د/ محمد خليفة حسن، الحوار منهجاً وثقافة، ص٢٠١.

القِيَم الإسلامية المتعلقة بثقافة الحوار من التعارُف واحترام الآخر وعدم الإكراه في الدين.

ز- وأخيراً، فإنّه ينبغي ألا يقتصر دور الجامعة في بناء الحوار والتواصل - لا سيما في جانبه التثقيفي - على المجتمع الجامعي، وإنما يمتد هذا الدور ليشمل جميع فئات المجتمع من خلال التأليف العام للكتب الجماهيرية، وعقد الندوات العامة التي يشترك فيها الجمهور وتقوم بدورها التوعوي وغير ذلك من الوسائل الفاعلة والمؤثرة على كافة أطياف المجتمع.

٢- دور المجتمعات المدنية:

بعيداً عن الخوض في الجدال القائم حول تعريف المجتمع المدني ونشأته، ومدى أصالة المصطلح وعدمه في الثقافة الإسلامية؛ فإنَّ المجتمعات المدنية المقصودة هنا لا تعدو أن تكون أكثر من تلك المؤسسات المستقلّة عن الحكومات والتي أنشئت لنُصرة قضية مشتركة.

أو بمعنى آخر؛ فإنّ مصطلح المجتمع المدني "يشير إلى كل أنواع أنشطة التوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة للغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل"(١) أو غير ذلك من الأنشطة والتي تتعدد مجالاتها لتشمل الكثير من الجوانب: الدينية، والسياسية، والثقافية، والنقابية، والخيرية.

(١) مصطلحات المشاركة المدنية، دليل المصطلحات والعبارات الشائعة، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الإسلامية ٢٠٠٨م، ص١٠.

ولعل أهم ما يميز المجتمع المدني ويساعد على أدائه لدور فاعل في الحياة بشكل عام، هو ما يتمتع به من استقلالية عن سلطة الدولة، فهو عبارة عن مؤسسات مستقلة لا تعمل لصالح أحد بعينه، وإنما من المفترض أن تعمل فقط لأجل الصالح العام، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فهو كثرة المجالات التي من الممكن أن تغطيها، وبالتالي فهي في الأصل تقوم بالدور الذي لا تستطيعه الحكومات، وأيضاً فإنّ من أكثر ما يميزها أنَّها تقوم في الأساس على العمل الطَّوعيّ غير الهادف للربح، ومن ثم فإنّ أفرادها مؤمنون بالقضية التي يعملون لصالحها، وهذا أدعى للالتصاق الشعبي والتأثير المباشر عليه.

وإذا نظرنا إلى الدور الذي يمكن أن يؤديَه المجتمع المدني، فإنَّه يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

أ- **دور تثقيفي:** وهو إشاعة ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع مثل ثقافة "العمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلميّة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراح السلمي"(١)، ويمكن تأدية هذا الدور من خلال الوسائل المناسبة لذلك من دورات ومحاضرات وندوات وتأليف للكتب وغير ذلك.

ب- **دور رقابي:** حيث تقوم بدور المراقب على الحكومات، وحثها على عدم

---

(١) عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، ص٦٨، عن: د/ محمد أحمد مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية، الرياض، مجلة البيان ١٤٣٥هـ، ص١٨.

التفرُّد بالسلطة وتحكيم الشورى في الحياة السياسية، وتمكين كافة أفراد الشعب في المشاركة في العملية السياسية، والتحاور الإيجابي بين الشعب وحكومته.

ج- **دور تنظيمي**: إذ من أهم وظائف المجتمع المدني هي تنظيم وتفعيل دور الناس في تقرير مصيرهم، وخصوصاً في حالة تعرُّض هذا المصير إلى عملية تصفية من جهة معينة، ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم اليومية بشكل مباشر، وتزيد من إفقارهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والقيام بدور أساسي في فرز وتعيين القواسم المشتركة وتفعيلها وإيجاد مشتركات حقيقية بين مختلف توجهات المجتمع وفي ضوئها ترسم الخطط والبرامج وتحدد الأهداف من أجل خلق مجتمع واعي"(١).

وبالتالي، فإنَّ على مؤسسات المجتمع المدني الاستفادة من التنوع بين طوائف الشعب وتحويله إلى عامل إثراء يصب في فائدة المجتمع، وذلك عن طريق تفعيل المشترك الإنساني بينهم، وتوسيع الأفق نحو تقبل الاختلاف، ونبذ الصراعات الداخلية.

د- **دور ميداني**: يتحقق من خلال التدريب والممارسة على الحوار البنَّاء بين كافة أطياف الشعب، وبين أفراد الشعب والحكومات، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل للقيام بمثل هذه المهام.

ه- **دور تواصلي**: فلا يتوقف دور المجتمع المدني على القضايا الداخلية،

---

(١) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، ع (٢٠٣)، لسنة ٢٠١٢م، ص٦٢٤.

وتفعيل الحوار الداخلي فقط، وإنما ينبغي أن يكون له إسهاماته على المستوى الإقليمي والعالمي، وتفعيل الحوار الحضاري الثقافي الديني وأن يكون له موقفه من كافة القضايا المطروحة دولياً، فيعرض موقفه منها، ويساهم في توعية الشعب بهذه القضايا، ويرشد الحكومات وطوائف الشعب المَعنيَّة إلى الموقف الذي ينبغي أن تتبناه.

وفي هذا السياق تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالإسهام بتعزيز التعاون مع كافة الدول والمؤسسات في القضايا المشتركة ودعم الحوار والتواصل.

المبحث الثالث

دور الإعلام في توجيه الحوار

مقدمة:

لا جرم أنّ آلة الإعلام اليوم تُعد أعظمَ أداة اتصاليّة في العصر الحديث؛ فهي الأداة الأسرع والأكثر تأثيراً في نقل الأخبار والمعلومات، ونشر الحقائق والأكاذيب أيضاً، وبالتالي أصبح الصراع كبيراً حول تملُّك هذه الآلة واستخدامها، ليس صراعاً فقط بين الأفراد والمتخصصين في المجال الإعلامي، وإنما صراع يشمل كل من يريد التأثير على الدائرة الأكبر من الأفراد، من دول وجماعات ومؤسسات ورجال أعمال ... إلخ.

فالإعلام اليوم – بكل وسائله الاتصالية – لم يعُد بمنأى عن الاختلافات السياسية ولا التحيُّزات الفكرية والأيديولوجية، كما لم يعد يقتصر دوره على الدور التثقيفي والتوعوي أو حتى الدور الترفيهي، وبالتالي فإنه لا يلتزم بالموضوعية ونشر الحقيقة، وإنما في الحقيقة هو أداة لتسويق الأفكار أياً كانت وأياً كان مرادها.

١- **الدور السلبي لوسائل الإعلام (عرقلة الحوار والتواصل):**

بداية فإنَّ التأثير الإعلامي – سلبا أو إيجابا – لا يتوقف فقط عند المجتمع الداخلي، ففي هذا العصر – عصر العولمة – لم يعد هناك ثمَّة مجتمع منغلق، فلم يعد مجال للحدود الجغرافية بين البلدان في الجانب الفكري والاتصالي، وبالتالي فإنه مهما يكن أثر وسائل الإعلام – حتى المحلية منها – فإنها تُسهم في التشكيل الفكري والتوعوي، كما تُسهم في السلوك المترتب عليهما، ومن ذلك ولا شك العلاقة مع الآخر داخلياً وخارجياً.

وإذا نظرنا إلى الإعلام بصورة واقعية اليوم، نجد له أثراً بالغا في تأزيم عملية الحوار حيث تقسيم المجتمعات داخلياً، وإعاقة الحوار الحضاري والديني خارجياً.

فبالنسبة لدوره السلبي في الداخل، نجد بعض وسائل الإعلام – وللأسف هي الأكثر تأثيراً حيث إنَّ أصحابها هم أصحاب النفوذ المالي والسياسي، والذين يروجون لمصلحتهم وسياستهم، خلال عزل المنافسين وتشويههم – تستغل قدرتها التواصلية لاسيما مع الطبقة الفقيرة ثقافيّاً، للتأثير عليها من خلال قلب الحقائق، وتضخيم الصغائر، والطعن في بعض الأفكار والأشخاص، وقد يتعدى هذا الأمر إلى تقسيم المجتمع الواحد إلى طوائف متعددة سياسياً وفكرياً ودينياً، حيث تعمل الآلة الإعلامية بالترويج لصالح إحداها والتقليل من الآخرين.

كذلك فإنّ عملية التسطيح التي تمارسها الوسائل الإعلامية لبعض القضايا الكبرى، مثل التقليل من شأن قضايا حقوق الإنسان، وإتاحة الحرية للمجتمع، وخلطها بأثر هذه الحقوق على عملية الاستقرار، بجعل بعض فئات المجتمع تقف موقفاً سلبياً تجاه التعدي على هذه الحقوق مع الآخرين، الأمر الذي يحوّل المجتمع من مجتمع متماسك إلى مجتمع مترهل، إذا اشتكى منه عضو لم يهتم لأمره الآخرون.

ومن جانب أخر؛ فإنّ تعرُّض الإعلام للقضايا الدولية بذات الطريق التي يتعرض لها للقضايا الداخلية – من تحيزات وعدم التزام الموضوعية – له أثره السيئ كذلك على الموقف الشعبي من تلك القضايا، والتي تؤثر سلباً على الحوار التواصلي الحضاري بين هذه الشعوب.

فمثلاً، نجد كثيرا من وسائل الإعلام العربية قد سطحت وقللت من أثـر اعتراف بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس كعاصمة للكيان الإسرائيلي الغاصب، وغير ذلك من القضايا الكبـرى المـؤثرة فـي اللحمة العربية والإسلامية، في حين تعظم من بعض الخلافات الصغيرة كما حدث من تهويل وسائل الإعلام حول مباراة كرة القدم بين مصر والجزائر، ومصر والسودان، وصنعت أزمة شعبية ودبلوماسية بين هذين البلدين.

كذلك، فإنّ الأثر الأكثر سلبيّة للحوار الخارجي – الحضاري والديني – موقف وسائل الإعلام من تشويه الآخر – الحضاري والديني – لاسيما وأنَّ أداة الإعلام هنا تعتبر الأداة الأكثر اعتماداً عليها في التعرف على الآخر.

ولعل وسائل الإعلام واقعياً – في الجانب الغربي – هي الأكثر ترويجاً للإسلاموفوبيا وتخويف المجتمع الغربي من فكرة الإسلام، والترويج لصلة الإسلام بالإرهاب، "فلقد لعب الإعلام الغربي دوراً بارزاً في تشكيل رؤية غربية للإسلام، ونفخ كثيرون من القائمين عليه في النيران، حتى تكوّن بالفعل رأي عام بات يعتقد أنَّ الإسلام هو هاجس العصر ومصدر الخطر والتهديد القادم.

ولم تُفلح المعارضة لهذا الاتجاه من الإعلاميين أيضاً في إيجاد تـوازن في الصورة لصالح الحقيقة. وبدلاً من ذلك عمد الفريقان إلى توجيه النصح للحكومات والمسئولين الغربيين ووضع الإرشادات التـي ينبغـي اتباعهـا لمواجهة ذلك التهديد الجديد.

وكأنما اتفق كلاهما على أن التهديد الذي يمثله الإسلام حقيقة مفـروغ منها، ولابد من الالتفاف إلى ملاقاته"(١).

---

(١) منى ياسين، الغرب والإسلام، ص٣٤، عن: د/ ياسر أبو شبانة، النظـام الـدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، مرجع سابق، ص١٠١.

فالإعلام اليوم صار أداة للصراع الثقافي والهيمنة الثقافية، بدلاً أن يكون سبيلاً تواصليا وطريقاً للحوار، ومن ثمّ فقد وظّفته دول الشمال لكي تُخضع ثقافات الجنوب من خلال تجربتها الحياتية والتنموية، وتعمقها عالمياً، وتصورها على أنها التجربة الحياتية الناجحة والمثالية، والتي تستحق أن تكون نموذجاً جديراً بالاقتباس والمحاكاة ... وقد استطاع من خلال هذا التوظيف، أن يُخضع الجنوب ثقافياً وفكرياً، وأن يعدّه نفسياً وعاطفياً لتقبُّل نموذج الشمال الحياتي والحضاري والأيديولوجي(١).

ومع عدم توافق المنافس الإعلامي الإسلامي، وعدم وجود "استراتيجية إعلامية إسلامية موحدة أو فردية، تقاوم هذا المد الإعلامي الغربي، وتوفر مصدراً إسلامياً جيداً للمُتلقّي الغربي، وفي لغاته الغربية الأساسية، والمُتلقي العربي أيضاً، وتُحدث توازنا في مصادر المعرفة بالإسلام والمجتمعات الإسلامية"(٢). فإنّ ذلك يترك المساحة خاوية للإعلام الغربي ينفث فيها أفكاره وثقافته ويفرض معاييره وقيمه، وهذا ينقلنا من العملية الحوارية المتكافئة، إلى حوار من طرف واحد يملك الغرب ناصيته وهيمنته، ويتجه الشرق إلى تبعيته إكراها وطواعية.

٢- تفعيل دور الإعلام في توجيه الحوار:

فالإعلام – باعتباره القناة الاتصالية والتواصلية الأكبر والأكثر تأثيرا

---

(١) انظر: د/ عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر، والصراعات الدولية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، ع (١٣٣)، يناير ١٩٨٩م، ص١٨٢.

(٢) د/ محمد خليفة حسن، الحوار منهجاً وثقافة، مرجع سابق، ص١٦٤.

حيث سرعة النقل واتساع دائرة المتأثرين، خاصة وعامة، وشموله لسائر المجالات الحياتية، لا شك - يقع على عاتقه عبء كبير في توجيه عملية الحوار إن لم يكن ابتناءها؛ وبالتالي يمكن وضع بعض العناصر هنا والتي تفيد في هذا السياق تتمثل في:

١- تفعيل الحوار الثقافي والإعلامي الجاد عبر وسائل الإعلام المختلفة، وزيادة المساحة الإعلامية المعطاة للوعي بالرأي والرأي الآخر، والالتزام بآداب الحوار مع ملاحظة أنَّ بعض برامج الحوار قد تخرج على هذه الآداب، الأمر الذي يتطلب تطوير لغة الحوار وأسلوبه من أجل الوصول إلى حوار إعلامي جيد، ومؤثر في تغيير الرأي العام الداخلي والعالمي لمصلحة الأمة الإسلامية(١).

٢- ضرورة البحث عن بدائل إعلاميّة جديدة تقوم عليها مؤسسات متخصصة في الشئون الثقافية كالجامعات والمراكز البحثية، والدينية كوزارات الأوقاف، والمؤسسات الدينية الأخرى مع الاستعانة بالخبراء في مجال الإعلام، وبتمويل مستقل مثل الوقف، وتقوم برصد المؤثرات الثقافية السلبية على المجتمع المسلم، ومواجهة الافتراءات التشويهية لصورة الإسلام وثقافته.

٣- إنشاء وتدعيم القنوات الإعلامية الإسلامية والناطقة باللغات الأجنبية والتي تخاطب الآخر، لعرض الصورة الحقيقية للإسلام، وتصحيح الصورة النمطية عند الغرب للثقافة والحضارة الإسلامية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩٥.

٤- الاستفادة من منصّات التواصل الاجتماعي للتحاور داخلياً وخارجياً؛ بهدف مناقشة الأفكار الداخلية، والاستفادة من الآراء المعروضة عليها، والتحاور مع الآخر المختلف خارجاً، ومناقشته، وإتاحة الأجوبة على التساؤلات المثارة والشكوكات حول الثقافة الإسلامية.

٥- التعريف بالآخر - داخلياً وخارجياً - على حقيقته والتعريف بالثقافات والمنجزات الحضارية التي يمكن أن تفيد الإنسانية بشكل عام، بعيداً عن التحيزات الحضارية بكليتها أو الرفض المطلق لها.

٦- نشر ثقافة الحوار والاختلاف مع الآخر، والتعارف والتعايش السلمي في ظل المجتمع الواحد، وتقبُّل الخصوصيات الحضارية والثقافية والدينية، وإمكانية العمل المشترك في ظل المجتمعات المتعددة.

٧- الحفاظ على الهُوية الثقافية للأمة الإسلامية، عن طريق تأصيل العادات والأفكار والقيم الإسلامية في المجتمع المسلم، والمحافظة على التراث الإسلامي من جيل إلى جيل عن طريق نشر البرامج التوعوية الهادفة والأفلام الوثائقية التي تربط ماضي الأمة بحاضرها.

٨- الالتزام بحرية التعبير - بضوابطها الشرعية والاجتماعية - وجعل الإعلام منبراً لتداول الآراء مهما اختلفت توجهاتها، وتقديم المناقشات الموضوعية بعيداً عن الكذب والتدليس، وحجر الآراء، مما يسهم في نشر ثقافة التسامح وعدم الإقصاء.

المبحث الرابع
نماذج فاعلة في تعزيز الحوار والتحالف

مقدمة:

هناك كثير من المؤسسات التي تهتم بشأن الحوار تفعيلاً وتوجيهاً وبناءً، من هذه المؤسسات ما تُمثل اتجاها عالمياً، ومنها ما تمثل اتجاهاً إقليمياً، ومن هذه المؤسسات ما يمكن اعتبارها مؤسسة دينية، ومنها ما يمكن اعتبارها مؤسسة فكرية ... إلخ. وإذا كان هذا المبحث لا يهدف إلى حصر المؤسسات الفاعلة في مجال الحوار، وإنما يهدف إلى التعرض فقط لبعضها، فإنَّ الأولى هو التعرض لذكر نماذج متنوعة عالميا، وإقليميا، ودينياً، وفكرياً، وعلى هذا فقد وقع الاختيار على منظمة اليونسكو كمنظمة عالمية، والإيسيسكو كمنظمة إقليمية، والأزهر الشريف كمؤسسة دينية، ومركز الدوحة الدولي لحوار الأديان كمؤسسة فكرية وثقافية.

١- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة** (**اليونسكو** UNESCO):

أُنشئت اليونسكو في العام ١٩٤٥م، ومقرها باريس، وتعد من أهم الهيئات الدولية المعنية بحماية التراث الثقافي في العالم، وتعزيز التعارف والتفاهم بين الأمم، وتسهيل حرية تداول الأفكار، وتشجيع التعاون بين الأمم في جميع فروع النشاط الفكري والثقافي.

كما تعمل اليونسكو على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات على أسس احترام القيم المشتركة، وعلى هذا قامت المنظمة بوضع استراتيجيات وسياسات هادفة كما عقدت الكثير من الاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية التراث والتعاون الدولي بين الثقافات

والحضارات[١].

وبالتالي؛ فإنه يمكن اعتبار أنَّ منظمة اليونسكو قد أسهمت في عملية الحوار والتحالف من زاويتين، الزاوية الأولى هي حماية التراث حيث وفرت الغطاء الفكري والتنفيذي لحماية تراث الأمم والشعوب، والدعوة للبحث فيه ونشره، والاستفادة منه، كما أوضحت القيم الإنسانية التي يعكسها التراث الثقافي، وصار ذلك الغطاء تقليداً تلجأ إليه الدول الأعضاء للاستفادة منه، ومهما كانت درجة الاستفادة والاعتبارات التي تحكمها فإنَّ اليونسكو وتوجيهاتها والمواثيق التي تطرحها قد رفدت الإدارات المحليّة بأساليب حماية التراث والأسس الموضوعيّة لتنميته وتطويره والحفاظ عليه[٢].

كذلك، فقد أسهمت المنظمة في حماية التراث الثقافي - المادي والمعنوي - في أوقات الحروب والنزاع المسلح، وألزمت الدول المتحاربة - من خلال اتفاقيات دولية - بالحفاظ على التراث الثقافي والخصوصية الثقافية وعدم إخضاعها للتحارب والنزاع، وتحميل الدول المتحاربة مسئوليتها الدولية تجاه التراث سواء بالحماية والحفظ أو بعدم تدميرها وسرقتها، أو بردها وصونها من التلف والضياع.

وعلى أرض الواقع، فقد كان لمنظمة اليونسكو دور بارز إبّان حرب العراق، حيث شددت على ضرورة احترام أية دولة تستهدف الحرب ضد العراق، وفقا لمعاهدة لاهاي ١٩٥٤م، التي تحظر استهداف مواقع أثرية ما

---

(١) راجع: الموقع الرسمي للمنظمة: http://www.Unesco.org

(٢) ياسر هاشم الهياجي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، الرياض، مجلة أدوماتر، ع (٣٤)، ٢٠١٦م، ص٩٣.

لم تكن هناك ضرورة عسكرية، ودعم المبادرات العديدة علـى الصـعيدين الوطني والدولي لإعادة ترميم التراث الثقافي العراقي.

كذلك، مما يحسب إنجازاً لليونسكو في هذا المجـال، هـو التصـويت لصالح القدس باعتبارها تراثاً إسلامياً خالصاً.

أما الزاوية الثانية فهي تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، قد كان للمنظمة دورها البالغ في الحفاظ على التنوع والخصوصية الثقافيـة، والحث على تقبل الاختلاف بين الثقافات المتنوعة، مع تشجيع التحاور بين بعضها البعض، ونشر وتعزيز ثقافة السلام بين الأمم.

جاء في ديباجة ميثاق المنظمة "لمّا كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام، ولكي تتاح إقامة سلام دائم وصادق يقبل به الجميع .. فإنّ الدول الموقعة على هذا الميثاق، إذ تعتـزم تـأمين فرص التعليم تأمينا كاملاً متكافئاً لجميع الناس، وضمان حرية الانصـراف إلى الحقيقة الموضوعية والتبادل الحر للأفكار والمعلومات، تقـرر تنميـة العلاقات ومضاعفتها بين الشعوب تحقيقاً لتفاهم أفضل بينها، ولوقوف كـل الشعب منها بصورة أدق وأصدق على عادات الشعوب الأخرى.

وحُدد الهدف من إنشاء المنظمة بأنه: "المساهمة فـي صـون السـلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافـة، علـى توثيـق عـرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشـامل للعدالـة والقـانون وحقـوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، دون تميـز بسـبب العنصـر، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين"(١).

(١) الموقع الرسمي للمنظمة.

وقد تُرجمت هذه الأهداف واقعياً في صورة اتفاقات ومعاهدات ومواثيق دولية، إضافة إلى إعلانات تدعو وتعزز من التنوع الثقافي بين الأمم المختلفة.

٢- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو ISESCO):

انبعثت منظمة الإيسيسكو عن مؤتمر القمة الإسلامية بقرار من المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في شهر مايو ١٩٨٠م في إسلام أباد، وبتصديق من مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في شهر يناير ١٩٨٢م بمكة المكرمة والطائف، وقد انعقد مؤتمرها العام التأسيسي في فاس في مايو ١٩٨٢م، ومقر المنظمة مدينة الرباط في المملكة المغربية(١).

ومنذ انعقاد تأسيسها وللمنظمة دور فاعل لتدعيم الحوار على المستوى الإقليمي الإسلامي، إذ أنَّ دورها يتوقف عند الدول الإسلامية الأعضاء في مؤتمر القمة الإسلامي، وإن كانت تعمل أيضاً على دعم التفاهم والتحاور بين هذه الدول الأعضاء وغيرها من دول العالم. حيث تهدف المنظمة كما جاء في ميثاقها التأسيسي إلى:

أ- تقوية التعاون وتشجيعه بين الدول الأعضاء في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال في إطار المرجعية الحضارية للعالم الإسلامي وفي ضوء القيم الإنسانية الإسلامية.

ب- تدعيم التفاهم بين الشعوب في الدول الأعضاء وخارجها والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم بشتى الوسائل، ولاسيما عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال.

---

(١) راجع: الموقع الرسمي للمنظمة: www.isesco.org.ma/ar/history

ج- التعريف بالصورة الصحيحة للإسلام والثقافة الإسلامية، وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، والعمل على نشر قيم ثقافة العدل والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وفقا للمنظور الحضاري الإسلامي.

د- تشجيع التفاعل الثقافي ودعم مظاهر تنوعه في الدول الأعضاء مع الحفاظ على الهوية الثقافية وحماية الاستقلال الفكري(١).

فمعظم أهداف المنظمة ينصبُّ حول بناء حوار إيجابي بين دول المنظمة في إطار الحضارة الإسلامية، وتفعيل الحوار الحضاري بينها وبين باقي الدول، وقد وضعت المنظمة الخطط والاستراتيجيات النظرية والعملية من أجل تحقيق هذه الأهداف، والتي تتمحور غالباً حول الجانب التعريفي والتثقيفي، الذي يهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية والتعريف بها في جميع أنحاء العالم، سواء كان بعقد المؤتمرات والندوات أو تشجيع الجهات الثقافية المختصة، مثل الجامعات ومراكز البحوث لذلك.

وقد كان - وما زال - للإيسيسكو حضور فاعل في الحوار الحضاري على المستوى الإقليمي، والعالمي؛ حيث المشاركة في معظم الندوات والمؤتمرات المنعقدة دولياً حول حوار الحضارات والثقافات، كما لها إسهاماتها الكتابية حول ذات المواضيع.

وفي هذا السياق تأسس كرسي الإيسيسكو لتحالف الحضارات ٢٠١٦م في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، وهو منتدى علمي

(١) راجع: الموقع الرسمي للمنظمة.

أكاديمي دولي تمّ تأسيسه بالتعاون بين جامعة قطر والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ويهدف - كما قال الدكتور التويجري وكما جاء في مذكرة الإنشاء - إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، وترسيخ التعايش الديني، وتأصيل الحوار بين الثقافات والحضارات فكراً ومعرفة وتربية وتعليما ومحاربة الكراهية، ومعالجة الصور النمطية عن الآخر في المناهج والمقررات الجامعية، وتشجيع الدراسات التي تُعنى بالاستشراق والاستغراب وفق مناهج موضوعية، بما يساهم في تعزيز التفاهم والتعايش الحضاري، وتخريج أجيال تمتلك آليات متطورة في الحوار ومعالجة التعصب والتطرف الديني والثقافي[1].

٣- الأزهر الشريف:

يُعتبر الأزهر الشريف أكبر مؤسسة إسلامية لها مركزها الأكبر في نفوس المسلمين السنة، كما يعتبر ثاني أقدم جامعة إسلامية عالمية إنشاءً بعد جامعة القرويين، وبعيداً عن الخوض حول إنجازات هذه المؤسسة على كافة الأصعدة؛ فإنَّ الذي يعنينا هنا هو التوقف على جانبها الإسهامي في تفعيل الحوار الحضاري، ومدى رافديتها في هذا الأمر.

والحق، فإنَّ الأزهر الشريف قد أسهم - قديماً وحديثاً - إن على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الداخلي - في عملية الحوار والتحالف الحضاري بشكل بالغ، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ- محاولاته الكثيرة وإسهامات دعاته وشيوخه في عملية التقريب بين

---

(١) الموقع الرسمي للمنظمة: www.isesco.org.ma/ar/2016;04;24/

المذاهب الإسلامية - السنية والشيعية - منذ تأسيس دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة سنة ١٩٣٨م على يد الشيخ محمد تقي القمي، والمشاركة الفاعلة فيها، وكان على رأس علماء الأزهر المشاركين: الشيخ عبد المجيد سليم رئيس هيئة الفتاوى في الجامع الأزهر، والشيخ محمود شلتوت عضو هيئة كبار العلماء في الأزهر، وشيخ الجامع الأزهر فيما بعد.

ب- المساهمة بتأليف الكتب والمقالات وإصدار الفتاوى التي تساهم في وضع أسس الحوار بين أصحاب المذاهب الإسلامية المختلفة، ولعل أبرز هذه الفتاوى والتي كان لها أثرها في عملية التقريب بين السنة والشيعة، فتوى الشيخ محمود شلتوت (شيخ الأزهر الشريف) سنة ١٣١٨هـ، أعلن من خلالها جواز التعبد على المذهب الشيعي، كما هو الحال على المذاهب الأربعة السنية، ويُعد هذا من أهم الإقدامات العملية في مجال التقريب بين المذاهب الإسلامية(١).

ج- كان للأزهر - وما زال - إسهاماته الحوارية مع الفاتيكان ممثلاً الجانب الإسلامي في عملية الحوار بين الأديان، وكان لهذه الحوارات دور كبير في تصحيح صورة الإسلام والتخفيف من العداء بين النصارى والمسلمين.

د- كذلك فللأزهر دور كبير في عملية الحوار الداخلي - داخل القطر المصري - على المستويات الدينية والثقافية والاجتماعية، ومن ذلك

---

(١) راجع: التقريب بين المذاهب الإسلامية بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٨م
www.ar.wikishia.net/view

- ما حدث مؤخراً - من إنشاء وتفعيل مركز حوار الأديان بـالأزهر، والذي يهدف إلى تفعيل الحوار وإدارة التنـوع والاخـتلاف، ورفـض التمييز بين الناس على أسس دينية أو طائفية.

هـ- تصحيح الصورة النمطية والشائعات السلبية عن الإسلام والمسلمين في العالم، ونشر القيم الإسلامية والسماحة، ومكافحة الفكر المتطرف والوقاية من الإرهاب والتعدّي على الآخر، وذلك بإنشاء مرصد الأزهر باللغـات الأجنبية عام ٢٠١٥م، يعمل بتسع لغات أجنبية: (الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية، الأوردية، الفارسية، اللغات الإفريقية، الصينية).

و- كذلك فإنّ لجامعة الأزهر إسهاماتها النظرية والعملية من خلال إنتـاج أساتذتها وعلمائها العِلمي في نشر القيم الإسلامية المتعلقة بالتعامل مع الآخر، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الحواريـة فـي الـداخل والخارج، وكذلك ما تستوعبه من طلاب من كافّـة الـدول الإسـلامية وتثقيفهم إسلامياً، وتأهيلهم كسفراء يمثلون الأزهر الشريف ويعبرون عن الثقافة والحضارة الإسلامية في شتى بلدان العالم.

الفصل الرابع

مقترحات لحوار حضاري فعال

يأتي هذا الفصل كإطار منظم لحوار حضاري فاعل يساهم في بناء الأوطان والحضارات، وبهذا فإنّه يعتبر استنباط واستخلاص عملي للفصول الماضية في هذا البحث، والتي كانت تهدف إلى التأصيل المفاهيمي، والشرعي، والواقعي للحوار الحضاري.

وبالتالي؛ فإنَّ هذا الفصل إنَّما يسعى إلى تأكيد النقاط الإيجابيَّة في عملية التحاور وتنظيمها، حيث تؤدي إذا ما فُعِّلت إلى الحوار الحضاري المنشود، مع تجاوز العقبات والإشكاليات التي تُكبّل العمليّة الحواريّة وتؤدي إلى إفشالها.

وفي الحقيقة، فإنه ينبغي قبل كل شيء توصيف الحوار الحضاري المرجو كي تتضح معالمه الكليّة، ويسهل قياس تحققه، حتى نخرج من باب الشعارات البراقة، إلى الرؤية الحقيقية، والعمل المثمر الجاد؛ وهذا الفصل يتناول هذه المواصفات ويوضحها.

ثم يأتي بعد التعرُّض لمواصفات الحوار الحضاري المنشود - بديهيا - التعرض للسبل الموصلة والكيفيّات المؤديَة إلى تحقيق هذا الحوار على أرض الواقع.

ومن ثمّ يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الحوار في دائرة الإدراك.

المبحث الثاني: مواصفات الحوار الحضاري المنشود.

المبحث الثالث: التطبيق المعاصر للحوار الحضاري.

المبحث الأول
الحوار في دائرة الإدراك

مقدمة:

في البدء، فإنَّ نشر الوعي الحواري أو ثقافة الحوار، هو الأمر الأوّل الذي ينبغي الاهتمام به، فالوعي بالحوار نظرياً حيث إدراك مكانته وأهميته، والتسليم بالطبيعة الاختلافية التي أنشأ عليها الخلق، وفهم سنن التعدد والتنوع ... إلخ، وعملياً حيث كيفية الممارسة الحوارية على كافة المستويات وفي شتى المجالات فقهاً وتدرُّباً، وكيفية التعامل مع المخالف استيعابا وتقبُّلا، وكيفية تداول الآراء عرضاً ومناقشة واتفاقاً واختلافاً، هذا الوعي ينبغي أن يكون في دائرة الإدراك للفرد والمجتمع والأمة والعالم.

وبنظرة واقعية غير متحيّزة نرى أنَّ الأمة الإسلامية اليوم أفراداً ومجتمعاً في حاجة إلى هذا التثقيف الحواري؛ فمن أسف أننا صرنا من أبعد الأمم عن إدراك قيم الحوار، من قَبل البُعد عن ممارسته.

وبالتالي، فإنَّ استعادة الحوار الحضاري روحاً وإجراءً على مستوى الأمة الإسلامية يحتاج إلى إعادة نشر هذه الثقافة - والتي يمكن استخلاصها كلياً من التعاليم الإسلامية - ثم إذا ما ترسَّخت هذه الثقافة، وفُقِه معنى الحوار، كان التدرُّب على الممارسة الفعلية بدءاً من حوار الأفراد وانتهاء بحوار الأمم والحضارات والثقافات والأديان.

١- **تربية أفراد الأمة على التحاور**:

إذا كان الفرد من صنع الثقافة، وكانت التربية من أقوى الوسائل التي تتأصل لها ما تحتويه الثقافة من مفاهيم ومعتقدات في نفس الفرد، فإنَّ من

واجبنا أن نفقه متطلبات وحاجات المجتمع الذي نعيش فيه؛ ومطالب المجتمع ومطالب العصر تُحتّم علينا الإيمان بقيمة العلاقات الحوارية وضرورة فهمها، واكتساب المهارات اللازمة لممارستها وغرسها في نفوس أفراد الأمة وذلك عن طريق:

أولا: البيت والأسرة:

لا نأتي بجديد إذا قلنا إنَّ الأسرة هي الوحدة الأساسية في الدولة، فهذا القول بديهي بقدر ما هو مُعاد، ففي بوتقة الأسرة ينصهر كيان الفرد الذي هو الخلية الرئيسية في جسم الدولة، وفي مناخها يكتسب الطفل الصفات الاجتماعية التي تؤهله للمواطنة الصحيحة فهو أولاً: يتعلم كيف يطيع السلطة الأعلى وينصاع لأوامرها، وهو ثانيا: يتشرب كيفية التعاون مع غيره متوسلا لتحقيق الهدف المشترك، وهو ثالثا: يُلَقّن أن للآخرين حقوقا يجب عليه احترامها إذا أراد أن تصان حقوقه، ثم هو رابعا: يُسقى العادات والتقاليد التي ستشكل فيما بعد نظرته إلى ما أو ما لا ينبغي أن يكون في المجتمع العريض، الذي سيصبح فيه عضواً عاملاً أو خلية أصلية(1).

وإذا كانت الأسرة هي عماد البنيان الاجتماعي، فإنَّ خلاصها لا يتحقق إلا إذا تحقَّق خلاص الفرد، كما أنَّ خلاص الأمة مترتب على خلاص الأسرة، وذلك أن قِيم الأمة وأخلاقها تنبع من الأسرة، وقد عمل الإسلام على تنظيم العلاقات الأسرية بما يضمن الهدوء والاستقرار للمجتمع، واعتمد الحوار بين الزوجين، حتى يصير الأمر بينهما بالتشاور والتراضي؛

---

(١) عبد الفتاح حسنين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، القاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة، ص ١٩٣.

بل إنه أوجبه عليهما في بعض الأحيان وألزمهما بنتيجته كما في مسألة فطام رضيعهما. قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وحتى تُربى الأفراد على قيم الحوار في ظل الأسرة يتطلب ذلك:

١. إحساس كل فرد داخل الأسرة بالأمن والاطمئنان بفضل دفء الأسرة وحبها وتقديرها له، وعليه فإنّه يجب حماية الأسرة بتوفير قوت يومها لها، وأن يُحفظ لها أمنها وآمالها.
٢. إحساس كل فرد بأنَّه عضو فاعل داخل الأسرة، تحترم حقوقه ووجهات نظره، حتى وإن اختلفت مع باقي أفراد الأسرة، وعلى الفرد أن يتحمل مسئولية الإسهام في نشاط الأسرة، وأن يشاطرها مسئولية ما يُتخذ من قرارات جماعية.
٣. أن يتاح لكل فرد بوصفه عضوا في الأسرة الفرصة لمواجهة المشكلات، والعمل على حلها، وتقويم نتائج مجهوده(١).
٤. أن يعرف الفرد كيف يوفِّق بين الآراء المختلفة، ويسمع مناقشة الأمور في الاجتماعات العائلية، ويحاول أن يفهم ويراعي أفعال الآخرين وأقوالهم، ويتقبل مختلف وجهات النظر، ويسلم برأي غيره متى اقتنع به بإخلاص(٢).

---

(١) الجمعية الأمريكية للصحة والتربية واشنطن، تنمية العلاقات الإنسانية الديمقراطية، ترجمة: د/ إبراهيم حافظ، مراجعة: محمد على حافظ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٤م، ص٢٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص٤١٢.

٥. ألا تقطع الأسرة برأي في أمر من الأمور تخص فردا من العائلة أو مجموعة من الأفراد، من قبل الأب أو الأم حتى يستشار فيه صاحب الحق حتى ولو كان هذا الأمر خاصا بالبنت «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»(١) وكذلك لا بد من استشارة المرأة في المنزل سواء كانت بنتا أم زوجة، واستشارة الأم في الأمور التي تختص بالبنات: «أَمِّرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ»(٢).

٦. أن يُعوَّد الأطفال الإدلاء بآرائهم ولا تُستصغر مساهمتهم، ذلك أنَّهم يضيفون بعدا جديدا للمعلومات وعمليه اتخاذ القرار. وقد قال أحد كبار الأساتذة ذات مرة: لا أستطيع أن أذكر حالة واحدة استشرت فيها طفلا ولم استفد من تلك الاستشارة. ثُمّ إنَّ استشارة الطفل أمر ضروري لتعويده وتربيته على ذلك.

٧. يجب احترام الأب وتوقيره كقائد للأسرة، لكن هذا لا يعني أن يُمضي الأمور تبعا لرأيه وإن عارضه أفراد الأسرة. والأب وإن كانت قيادته للأسرة لا اختيار فيها لأفراد الأسرة، إلا أنه يجب عليه أن يقودها باختيارها ورضاها ورغبتها، عن تراضٍ وتشاور.

نريد للأسرة المسلمة أن تعيش الحياة الحوارية التي أرادها الإسلام

---

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، (١٩٧٤٧/٥) ح رقم (٤٨٤٣)، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب بالنطق، (١٠٣٦/٢) ح رقم (١٤١٩).

(٢) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الاستئمار، (٢٣٢/٢) ح رقم (٢٠٩٥)، مسند أحمد، (٥٠٥/٨) ح رقم (٤٩٠٥).

لها، تبدأ باختيار الزوجة الصالحة، والزوج الصالح، وتهتم بتربية الأولاد تربية إسلامية مهتدية بهدي النبي - ﷺ - وسنته، نريد أسرة يكون شعارها الحياتي: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم:٢١] وقوله - ﷺ -: «أَكْرِمُوا أَوْلَادَكُمْ وَأَحْسِنُوا أَدَبَهُمْ»[١] ويكون شعارها العملي: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

ثانيا: الحوار والتعليم " المدارس والجامعات ":

تعود أهمية هذه المؤسسات إلى أنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطفل خارج الأسرة، وتقوم المدرسة بدور حيوي في عملية التنشئة من عدة زوايا، فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات الأساسيّة بصور متعددة وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة. وإذا أردنا أن تؤدي المدرسة دورها في تنشئة الأطفال على قيم الحوار فإن ذلك يتطلب:

١- جعل الحديث عن الحوار ضمن المقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية - إن لم يكن تخصيص مادة كاملة لهذا الغرض -، وهذا من شأنه أن يجعل الجيل الجديد يشب على هذا المبدأ ويتخذه إماماً في حياته كلها.

٢- طريقة عرض المادة الدراسية يجب أن يكون عن طريق المناقشة بين المدرس وطلابه، لا عن طريق إلقاء المحاضرات، ويكتفي الطالب أن يكون مستقبلاً عاماً والمدرس معطياً عاماً، وعلى المُدرّس أن يفهم دوره الأساسي كمربي وقدوة للطلاب، فينزل على آرائهم، ويصون

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب بر الوالد والإحسان إلى البنات، ١٢١١/٢ ح (٣٦٧١).

كرامتهم ويحفظ إنسانيتهم.

٣- إشراك الطلاب كمجموعات " ورش عمل " في بعض الاختبارات مثلا، فيتداولون الرأي وفيما بينهم ثم يصدرون على رأي أغلبيتهم

٤- إقامة اتحادات طلابية ذات فاعلية تشارك في إدارة المدرسة، ومناقشة مشاكل الطلاب واختيار المدرسين، والتحاور معهم في الطريقة التي تتناسب معهم في عرض المواد الدراسية، وتقام هذه الاتحادات عن طريق الانتخاب الحر للطلبة، وتفعيل الانتخاب عن طريق الإذاعة المدرسية وعرض كل مرشح لبرنامجه الانتخابي.

٥- تفعيل دور المشرف " الأخصائي الاجتماعي " وعليه أن يشارك في العملية التعليمية فيتناقش مع الطلاب في كل ما يدور من أمور المدرسة وتغيراتها، ويستمع إلى آرائهم وشكواهم، ومقترحاتهم.

٦- ينبغي أن يوضع الطلاب الذين يميلون إلى تقد مناصب القيادة في مراكز تجعلهم يدركون أهمية أن يكون الفرد عضوا في جماعة، وأن يعمل تحت إمرة غيره.

وحتى تكون المدرسة والجامعة مؤسسة حوارية، فيجب أن تكون الإدارة المدرسية إدارة لا مركزية يتم " إشراك أكبر عدد من الأفراد في عملية صنع القرار، تماما كما هو الحال في أهمية أخذ رأي الطلاب في القرارات الهامة، التي تؤثر فيهم داخل وخارج قاعات الدراسة، وكذلك مشاركة مديري المدارس والمدرسين والآباء وغيرهم من ذوي الاهتمامات الواضحة في سياسات وممارسات المدارس"(١).

---

(١) تنمية العلاقات الإنسانية الديمقراطية، ص ١٨٩.

إننا نريد تعليما حقيقيا سواء في المدارس الأولية أو الجامعات، تعليماً يعلم الطالب كيف يستقلُّ بفكره، كيف يصل إلى الحق بدون أن يمليه عليه أحد، وكيف يستفيد من الآخرين وآرائهم بالمشاركة، فلا ينبغي للمعلم مهما أوتي من ذكاء وخبرة أن يفرض على الطالب الطريقة التي يفكّر بها؛ بل عليه أن يرشده ويوجهه توجيها لا يخل بكرامته، ولا يجعله يألف التقليد والانقياد.

٢- **تثقيف المجتمع**:

فالوعي الجمعي بحاجة إلى إدراك قيم الحوار ليس بمعناه الفردي المتعلق بحاجات الإنسان كفرد، وإنّما بحاجات المجتمع ككل حيث يذوب الفرد بأنانيته الشخصية وتمثُل أمامه الحاجات الكبرى التي قد تعود فائدتها عليه كفرد أو لا تعود.

فالمراد هنا إدراك الفرد كونه عضواً في جماعة، تُقدَّم حاجاتها على حاجاته وإرادتها على إرادته، وفي هذا السبيل يكون الحوار مجتمعياً خالصاً، حيث صلاح العامة مُقدَّم على صلاح الأفراد.

وفي هذا السبيل فإنَّه يحسن نشر الوعي الديمقراطي أو بالأحرى ثقافة الشورى، بما فيها من كيفية تمضية القرارات، وحق الأغلبية في تنفيذ آرائهم، والتزام الأقلية بما خلص إليه الأغلبية، مع الجد في التنفيذ وكأن الرأي قد انبثق عنهم.

فإذا ما أدرك أفراد المجتمع قيم الحوار المجتمعي، وكيفيَّة ممارسته، وأنَّ الفرد فيه غير قائم بذاته؛ ومع استقواء لحمة المجتمع، واشتداد روابطه، يتحول هذا المجتمع إلى وحدة تامة، يستطيع أن يتحاور مع غيره

من المجتمعات محاورة حضارية، ودينية، وثقافية، تأثيرا وتأثُّرا من غير أن يفقد خصائصه الذاتية.

إنَّ تثقيف المجتمع ونشر الوعي الحواري داخلـه، يعنـي أن تسـاهم جميع الجهات المؤثرة في ذلك مثل الإعلام، والتعليم، ومراكـز البحـوث، ورجال الدعوة، وغير ذلك من الجهات والأشخاص ذوي التأثير المجتمعـي في كافة المجالات.

إنَّ نشر ثقافة الحوار يعني مزيداً من الكتابـات، ومـن المحاضـرات والندوات، ومزيداً من النشر والتعريف بموضوع الحوار وأهميته من جهة، وبالخسائر والأضرار التي تلحقنا من تعطيله وعدم تشغيله، أو عدم تفعيلـه من جهة أخرى.

كما أن ثقافة الحوار تعني تعميم الممارسة الحوارية، في جميع شئون المجتمع ومرافقه حتى يعيشه الناس، ويتدربوا عليـه، ويـدركوا قيمتـه ومردوديته.

ومن ثقافة الحوار، إقامة علاقات حواريـة علـى صـعيد الوحـدات الاجتماعية الصغرى كالوحدات السكانية، والوحدات المهنية، فعلى صـعيد الحي، أو القرية، أو جمهور مسجد من المساجد، أو سوق من الأسواق، أو على صعيد حرفة معينة، أو مصنع...على كل هذه الأصعدة وأمثالها هنـاك قضايا مشتركة، ومصالح مشتركة، ومشاكل مشتركة، وهي كلهـا تحتـاج دائما إلى تحاور وتفاهم.

المبحث الثاني
مواصفات الحوار الحضاري المنشود

مقدمة:

سواء أكان الحوار الحضاري حواراً داخلياً بين فُرقاء الوطن الواحد، أو خارجياً بين الأديان والحضارات المختلفة، فإنَّ هذا الحوار - ومهما تعددت مجالاته واتسعت منطقة الخلاف فيه - ينبغي أن يلتزم ببعض المواصفات العامة، حتى يكون حضارياً فاعلاً يؤدي أغراضه، ويحقق مقاصده، إن داخلياً أو خارجياً.

وبعيداً عن المواصفات الشكلية للحوار - والتي لا يمكن إنكار أهميتها في إنجاح الحوار -؛ فإنَّ هذا المبحث يُلقي الضوء على تأكيد المواصفات الموضوعية فقط، والتي يُرجَّى منها أن تسهم في الفصل بين كون الحوار حقيقياً وجدياً وفاعلاً، أم حواراً شكلياً هزلياً غير منتج.

١- **جدية الحوار وموضوعيته**:

فالحوار المنشود هو الحوار المُلتزم بالجدية والموضوعية في جميع مراحله، بدءاً من اختيار موضوع الحوار والذي ينبغي أن يكون موضوعاً حقيقياً وجاداً، يحتاج المتحاورون ومن يمثلونهم إليه، بعيداً عن الموضوعات الهزلية السفسطائية التي لا يفيد الاتفاق عليها كما لا يضر الاختلاف حولها، وأن تُقدم الموضوعات ذات الأولوية الحوارية على حسب الأهمية والعجالة، وتقديم الأصول على الفروع، والموضوعات المتعدي نفعها على الموضوعات قاصرة النفع.

كما يلتزم الجديّة والموضوعيّة عند المناقشة والتحاور، التزاماً بآداب

الحوار وضوابطه، وعدم الخروج عن القواعد الموضوعة شكلاً وموضوعاً.

فالحوار باعتباره عملاً فكريّاً "قائماً على التفاهم حول طبيعة الأفكار من خلال إبراز نقاط اللقاء ونقاط الخلاف، أو من خلال مواقع القوة ومواقع الضعف، لا يتحرك في أجواء المجاملة، أو تقديم التنازلات، أو مراعاة الحساسيات والتعقيدات النفسية والاجتماعية، بل قد يواجه أحدهما الآخر بالصدمة الرافضة، والنقد القاسي"(١).

كذلك ينبغي التزام الجديّة حول نتائج الحوار، من غير تسطيح أو اكتفاء بنتائج نظرية غير منتجة، وكذلك الجدية في تنفيذ هذه النتائج ومتابعتها.

٢- **استهداف الصالح العام**:

فالحوار الحضاري المنشود هو حوار يتغيا الصالح العام(٢)، من غير أن يُستغل لأنانية شخص، أو مصالح طائفة، وبالتالي؛ فإنَّ الحوار ينبغي أن يظلَّ في المنطقة المشتركة بين المتحاورين، والبحث عن النقاط التي يمكن التلاقي حولها.

إنَّ استغلال الحوار كأمر شكلي لترويج أو تحقيق مصالح فئة على حساب أخرى، يُعد جريمة لا تقل عن جرائم التعصُّب والعنف والكراهيّة والاستبداد، ومهما سمح أحد أطراف الحوار بأن يُستغل لتحقيق مصالح الآخر، فإنَّه يعد شريكاً في هذا الجرم إضافة إلى خيانته وعدم تحمله للأمانة وتضييع مَن خلفه.

---

(١) محمد حسين فضل الله، في آفاق الحوار الإسلامي المسيحي، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢) يقصد بالصالح العام: نفعاً معيناً يتم مشاركته والاستفادة منه على صعيد كافة أعضاء الجماعات المشتركة.

ومهما كانت دائرة الحوار اتساعاً وضيقاً، فإنها يجب أن يشملها الحوار، وأن يعمل على تحقيق مصالح الكافة، فالحوار الداخلي يجب أن يعمل لأجل مصالح أبناء الوطن جميعهم، وأن يستهدف رفعة الوطن الذي هو محضنٌ لجميع أبنائه من غير تفريق، والحوار الخارجي يجب أن يهدُفَ إلى تحقيق مصالح كافة الأطراف المتحاورة، من غير تحيُّز أو فرض وصاية على أحد ما من قِبل الآخر.

٣- **قيام الحوار على أساس المساواة والندية**:

فالأطراف المتحاورة داخل نطاق الحوار – مهما اختلفت مراتبهم، وتمايزت نقاط القوة والضعف بينهم – على قدم المساواة والندية، لا مجال هنا لوزن الأصوات على حساب القوة والضعف، ولا الإمكانات المادية والإسهامات المالية – كما في بعض المنظمات الدوليَّة – وإنما للجميع حقوق متساوية، لا تمييز فيها.

يترتب على هذه المساواة كامل الحق في الاعتراض والمناقشة، والمساواة في الوقت المتاح لعرض الآراء والأفكار بين كل المتحاورين، وإتاحة الحرية، وتحقيق تكافؤ الفرص بين كافة الأطراف المشاركة في الحوار.

فالأصل في أطراف الحوار أن تكون متكافئة ومتعادلة في مراكزها، بحيث يشعر كل طرف باحترام الآخر وهيبته، ولذلك يعتبر البعض أن جدوى الحوار بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، يرتبط بتقدم العالم الإسلامي، وخروجه من دائرة التخلف والتبعية والاستهلاك إلى ساحة التطور العلمي والإنماء الاجتماعي والاقتصادي، وما لم ينجز العالم الإسلامي هذه التطورات الحضارية، فلن يكون بمقدوره أن يتحاور مع الغرب بتكافؤ أو أن

يخرج عن سيطرته وتبعيته(١).

إنَّ المقصود بالتلاقح الحضاري الصحيح، والاستفادة الحضارية القويمة مما حققته الأمم من إنجازات، هو انفتاح وتعامل واع خبير مستقل، يمثل تعامل الأنداد والأسياد لا تعامل التابعين والعالة والقاصرين(٢).

إنَّ إغفال المساواة والنديَّة في الحوار، كما يحدث في الحوار الداخلي حين تستعلي الأغلبيات – الدينية والحزبية والعرقية – على الأقليات، وفي الحوار الخارجي حين يستعلي الطرف الأقوى مادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، على الطرف الأضعف؛ هذا الإغفال يجعل من الحوار مجرد أداة ثمينة للطرف الأقوى لفرض الهيمنة والتسلط من غير أن يُتَّهم بذلك.

وهذا الأمر – بلا شك – يفقد الثقة في الحوار كوسيلة، ويفقد الثقة أيضا في المتحاورين كممثلين أمناء عن أقوامهم، وهو ما يؤدي إلى وأد فرص الحوار والاستفادة منه بنتائج تواصلية إيجابية.

٤- اتساع دائرة الحوار:

فالحوار الحضاري المنشود هو حوار شامل من ناحيتين:

الناحية الأولى: ناحية أطرافه المشاركين، فلا ينغلق على فئات وأطراف محددة، وإنما يستوعب الجميع؛ إذ كلما اتسعت دائرة المشاركة، فإن ذلك يصب في إثراء الحوار.

---

(١) انظر: د/ موسى الإبراهيم، حوار الحضارات وطبيعة الصراع بين الحق والباطل، دراسة تحليلية على ضوء مفهوم والولاء والبراء في الإسلام، رسالة دكتوراه، السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ص٢٦٣.

(٢) د/ عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم، مرجع سابق، ص ١٦٩، ١٧٠.

أما **الناحية الثانية**: فهي اتساع مجالات الحوار، بحيث يتطرق إلى كافة الأمور المهمة، من غير الانغلاق على موضوعات محددة. "فيتناول الحوار قضايا المجتمع الإنساني كافة، لا يستثنى منها إلا القضايا التي تدخل ضمن اختصاصات السيادة في الدول المعنية، بحيث يتسع مجال الحوار ويتعمق مجراه، فيشمل كل موضوع ذي صلة بالحياة الثقافية والفكرية، والاقتصادية والاجتماعية، والعلمية والتقانية، فلا يكون مقتصرا على القضايا المعرفية الصرف"[(١)].

(١) د/ عبد العزيز التويجري، الحوار من أجل التعايش، مرجع سابق، ص ٥٠.

المبحث الثالث
التطبيق المعاصر للحوار الحضاري

مقدمة:

التأسيس لحوار حضاري فعَّال بانٍ للأوطان والحضارات، لا يتأتى إلا من خلال الجهود المشتركة المضنية والمنظَّمة، إذ تنصب هذه الجهود على موضوعات الحوار فيرتكز على المشترك وينأى عن المختلف، ويهتم بكبار الأمور ويدع سفاسفها، ويستهدف صالح الجماعة لا مصالح الفرد والطائفة، ويخرج عن نطاق الشكليَّات والمظاهر إلى المعاني والجواهر، كما تنصبُّ على الأطراف المحاورة من إحسان إعدادهم وخُلوصهم من الأنانية والمصالح الشخصية، والاجتهاد في مأسسة الحوار، فيتجاوز نمط الفرد المحاور إلى العمل المؤسسي الجماعي الذي يتناسب مع أطر هذا العصر وموضوعاته.

١- **نحو تنظيم الحوار ومأسسته**:

فالحوار الحضاري اليوم لم يعُد قائماً على الاجتهاد الشخصي، وملكة المحاور ومكنته الشخصية، وإنما صار أمراً مُعقَّداً تتعدد موضوعاته، وتعظم تبعاته، وبالتالي لا يصح معه الارتجال والاعتماد على كفاءة المتحاورين.

إنَّ تنظيم الحوار اليوم ومأسسته، إنما يضمن ذلك تنظيم إدارته، بحيث تكون هناك مؤسسة مختصة تقوم عليه، تدريباً وإعداداً، وترتيب أولوياته، واختيار موضوعاته، ومتابعة إجراءات تنفيذه، والسعي إلى تحقيق نتائجه على أرض الواقع.

إنَّ مأسسة الحوار الحضاري وإقامة مركز دائم له، "يساهم في تفعيل عملية الحوار، وإعطائها صفة الدوام والاستمرار والتجدُّد، فلا يكون العمل

الحواري مجرد حالة طارئة أو مؤقتة، وإنما عملاً مبرمجاً ومتصلاً ومتنامياً، مرتبطاً بالنماء المعرفي والتطوير الفكري... كما يسهم في تحويل الحوار من قضية خطاب ثقافي عام، إلى منظومة من الممارسات السلوكية عبر مجموعة متنوعة ومتكاملة من الآليات والبرامج والأنشطة"(١).

ومما يجدر الإشارة إليه، أنَّ المؤسسات - في الفكر الإسلامي تقوم أساسا على قيمة وتسعى لتحقيقها، وذلك يجعل محك الفهم والتجديد والتقويم هو القيمة التي تقوم عليها المؤسسة، وليس شكلها أو أركانها أو ظواهرها. فمسجد الضِّرار كان مكتمل الأركان الظاهرية، ويصلح تماما لصلاة المسلمين، ولكنَّه أُسس على قصد تفريق كلمة المسلمين. ولذلك ترسَّخ أنَّ مضمون المؤسسة ومحتواها والقيمة التي تكمن خلفها هي أساس وجودها ومعيار تقويمها، ذلك أنَّ المؤسسات ليست إلا ذرائع موصلة للمقاصد، ومن هنا فإنَّ فهمها بصورة مستقيمة يستوجب الاقتراب منها من خلال مدخل سد الذرائع أو فتحها؛ لأنه يقوم على اعتبار المآل، أو النظر في المقصد والغاية من وجود المؤسسة من حيث استجلاب المصلحة أو دفع المفسدة، وذلك في تأسيسها أو في حركتها وارتباطها بالمقصد الذي أُوجدت من أجل الوصول إليه. وهنا نجد عملية بناء المؤسسات أو هدمها واستبدالها بأخرى تتم بصورة تلقائية في إطار مفهوم " اعتبار المآل" والنظر في غاية وجوده، بحيث لا تنحرف عن مقصدها أو تستبدله بمقصد آخر(٢).

---

(١) فيصل بن معمر، في لقاء حواري نظمه المكتب الإقليمي لليونسكو في بيروت. بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨م www.al.jazirah.com/2017/2011771118/jo2.htm

(٢) انظر: د/ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة، دار القارئ العربي، ص٣٥٤.

ومن هنا، فإنَّ الاهتمام بتنظيم الحوار الحضاري ومأسسته، لا يعني التوقف عند التأسيس في هيكله وظاهر أدواره ووظائفه، وإنما ابتناء مؤسسات فاعلة تركز على قيمة الحوار وتسعى جاهدة إلى تحقيقه، ويرتبط وجودها وعدمه بمدى تحقيق وظائفها أو فشلها.

إنَّ تفعيل الحوار الحضاري سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي العام في حاجة وضرورة إلى الانعتاق من مرحلة الطلاقة والتطبيق العفوي، إلى التوجه إلى مرحلة المؤسسية والعمل المؤسسي، الذي يضبط العملية الحوارية، حيث تعمل لصالح الأمة، ويستفاد منها أعظم استفادة.

وليس من شك أنَّ مأسسة الحوار الحضاري في عالمنا الإسلامي "يتطلب جهدا فكرياً تنظيرياً ضخماً، وفي سياق هذا الجهد فلا يُنتظر أن يبتدع المفكرون الإسلاميون حلولاً فريدة في نوعها بالضرورة، وإنَّما يمكن النظر كذلك إلى تجارُب الأمم الحضارية الأخرى، واستصحاب ما يصلح منها للإطار الاجتماعي الإسلامي، ونبذ سواه، فإنَّ الغربيين مع تطاول عهدهم بممارسة الحوار، فإنهم ما زالوا دائبين في جهدهم لمأسسة ممارسته، وتنقيح تجاربهم، وإصلاح ما فسد منها"(١).

ومن المقترحات هنا في هذا الشأن:

أ- إنشاء مؤسسات على المستوى الوطني، تهتم بالحوار الداخلي بين أبناء الوطن، وتضع البرامج والخطط للموضوعات النقاشية العلمية

(١) د/ محمد وقيع الله أحمد، الشورى ومعاودة إخراج الأمة، قطر، وقفية الشيخ علي ابن عبد الله آل ثاني ٢٠٠٧م، ص١١٠.

التي تُساهم في نهضة الوطن، وحل المشكلات العالقة، مع دورها في متابعة العملية الحوارية وتقويمها.

ب- لا مانع من تعدد المؤسسات وتنوعها على اختلاف المجالات والموضوعات الحوارية، فيتم إنشاء مؤسسات خاصة بالحوار الديني، وأخرى بالحوار الثقافي، وثالثة بالسياسي أو الاجتماعي وهكذا.

ج- الاهتمام بإنشاء مؤسسات ذات طابع خاص أو تابعة للجهات الرسمية، تُتابع الحوار الخارجي في مستواه الإقليمي أو الدولي، وتهتم بهذه القضايا، لاسيما ذات الأهمية الدينية، أو ما تتعلق بمصالح الوطن، وكذلك القضايا التي تسهم في تحقيق صالح الإنسانية العام.

د- يحسن أن تتفق الدول الإسلامية على إنشاء مؤسسة إسلامية عالمية كبرى، تمثل المسلمين في الحوارات الدينية والثقافية، وأن يكون لها إسهاماتها الفاعلة في نهضة الأمة وبناء حضاراتها.

ه- تفعيل المؤسسات البحثية القائمة، بإشراكها في عملية التثقيف الحواري المجتمعي، ووضع الأطر التنظيمية للحوارات؛ بحيث تتناول المشاكل الحياتية، والأمور الواقعية الأولى بالحوار، ووضع الرؤى المستقبلية التي ينبغي أن يسير عليها الحوار.

و- الاستفادة من المؤسسات الدينية، في رصد وتحليل الخطاب الديني والسياسي المنبثق عن الآخر، والذي يمس الجانب الإسلامي، بحيث يصير هناك مادة جاهزة توضع على جدول الحوارات الدينية، كمبادرة من الجانب الإسلامي، ولا يكتفى بمجرد رد الفعل أو التحاور حول المواد التي يعرضها الجانب الآخر.

٢- من مثالية الحوار إلى واقعيته:

فلا ينبغي تحميل الحوار أكثر مما يتحمل، أو يرجَّى منه أكثر مما ينبغي، وإنَّما يوزن بميزان الواقع والممكن، وبالتالي فإنه قبل التخطيط للحوار ينبغي النظر إلى موضوعه ومدى قابليته للنقاش، والنتائج المترتبة عليه، ومدى تحمُّل الأطراف المتحاورة لمثل هذه الموضوعات.

وواضح أنَّ تحديد الواقعية إنَّما يختلف على حسب طبيعة المتحاورين، وإمكاناتهم في تحقيق النتائج المرجوة من الحوار، فمثلاً، فإن الحوار الدولي إذا ما نوقش بين الأطراف الإقليمية، أو الحوار الإقليمي إذا نوقش بين أطراف وطنية، فإنه يخرج عن نطاق الواقعية، وهكذا، فلابد من التناسُبية بين طبيعة الحوار والأطراف المتحاورة من جهة، كما أنه من الضروري أن يكون موضوع الحوار في ذاته واقعياً قابلاً لتطبيق النتائج المترتبة عليه.

ومن ثم فإنه ينبغي صبّ الاهتمام على التحاور حول أمور الواقع المعاش والتي "تشغل الإنسانية وتؤرق ضميرها والبحث لها عن حلول تناسبها مثل: محاربة الظلم والعدوان على حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومناهضة روح الهيمنة وفرض النظام ذي المنزع الفكري والثقافي الواحد على المجتمع الدولي، وأن يسعى الحوار إلى العمل على منع العدوان بكل أشكاله ضد الشعوب الطامحة إلى الحرية والانعتاق، وأن يكون الحوار بين الحضارات على جميع مستوياته، وسيلة للوقوف ضد حرمان الشعوب من حقوقها التي أكدتها المواثيق الدولية، وكفلتها الشرائع السماوية، وضمنتها المبادئ الإنسانية[١]. وبالتالي فإنه ينبغي ملاحظة الآتي:

---

(١) انظر: د/ عبد العزيز التويجري، تأملات في قضايا معاصرة، ط: الأولى، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠٢م، ص١٩١.

أ- ضرورة أن يتناسب الحوار - طبيعته وموضوعه - مع إمكانية أطراف الحوار على الالتزام بتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وإمكانية تطبيقها.

ب- عند التوصل إلى نتائج من خلال الحوار، فإنه ينبغي برمجتها ووضع جدولٍ زمني وتصورٍ مكاني، ومسئولين عن التنفيذ والمتابعة؛ حتى لا يتحول الحوار إلى مجرد حالة نظرية لا أثر ملموس لها.

ج- تجديد الخطاب الديني العام ومراجعته بما يتناسب مع تطور الأحداث المحلية والإقليمية، والدولية والعالمية على المستويات الثقافية، والدينية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وكذلك مراجعة الخطاب الديني لدى الأديان الأخرى، وتنقية هذا الخطاب من كل عناصر التعصب والتطرف وعدم التسامح، وتوجيه هذا الخطاب نحو بناء ثقافة حوار سليمة وإيجابية وبخاصة تجاه (الآخر)[1].

د- الاهتمام بالحوار حول الأمور التي تمس واقع المتحاورين أولا، والذي يمكن أن يؤدي فيه الحوار إلى نتيجة فاعلة، والبُعد عن تحويل الحوار إلى مجرد حالة تنظيرية، أو لقاءات ودية، أو الخروج به عن الواقع المعاش.

٣- التركيز على المشترك الإنساني والحضاري:

أيا كان اتجاه الحوار الحضاري ومجالاته، دينية، وثقافية، وسياسية ... إلخ، وأيا كان طبيعة الأطراف المتحاورة، فليس من شك أنَّ هناك نقاط كثيرة للالتقاء، أو على الأقل يمكن الاتفاق حولها مع بذل بعض من الجهد،

(١) د/ محمد خليفة حسن، الحوار منهجا وثقافة، مرجع سابق، ص٢٢٩.

هذه الأمور المتفق حولها، والتي تمثل مشتركاً: دينياً أو قيمياً، أو ثقافياً، أو أيا يكن هذا المشترك؛ فإنه ينبغي التمسك به وتعظيمه والنأي عن غيره.

هذا الالتفاف حول المشترك وتعضيد الجهود من أجل تحقيقه، هو النتيجة الحقيقية الفاعلة للحوار، ومن هذا المشترك يكون السبيل إلى تحقيق النهضة الشاملة داخلياً، والتعايش والسلم العام خارجياً.

ولعلَّ من أهم النقاط المتفق حولها وتمثل نقاط اشتراك، والتي ينبغي تعظيم دور الحوار فيها، مثل: تحقيق السلام العالمي، ومحاربة الإرهاب والتطرف، ومواجهة حركة الإلحاد، ونشر القيم، ومحاربة الفقر والمرض وغير ذلك من القضايا ذات الأهمية المشتركة للجميع.

وينتظم هذا الأمر من خلال:

أ- ترتيب الأولويات حيث يتم حصر الموضوعات ذات الأهميَّة الكبرى والتي تُمثّل أولوية - سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي - والتي ينعقد الإجماع - أو على الأقل يتفق القدر الأكبر عليها - ومن ثم يتم التحاور حولها والتعاون على تحقيق نتائجها بالقدر المتفق عليه.

ب- عدم الانجرار إلى المواضيع الخلافية أو الفرعية، إذ ربما تسبب الاختلاف حولها في إفشال دور الحوار في الموضوعات الاتفاقية، وذلك بسبب سوء الظن أو الاحتدام الذي يحدث بين الأطراف المتحاورة.

ج- دراسة الواقع - داخليا وخارجيا - دراسة واعية متأنية، مع الوقوف على مشكلاته وحاجاته، بحيث يتناسب الحوار مع هذا الواقع ولا يشذ عنه، مع توجيه الحوار إلى إصلاح هذا الواقع وبحث متطلباته، من خلال الخبراء والعلماء والدارسين كل في مجاله.

د- تأهيل مجموعة من المنوط بهم إدارة الحوارات - من مؤتمرات وندوات وغير ذلك - وإعدادهم إعدادا جيدا، بحيث تكون إدارتهم للحوار إدارة واعية ومنظَّمة، يستطيعون من خلالها ضبط وتنظيم إيقاع التحاور، بحيث لا يخرج عن موضوعه، مع التركيز على التقريب بين نقاط الالتقاء لدى الأطراف، وتجاهل أو إرجاء النقاط الخلافية التي يكون حولها تضارب في وجهات النظر، والتي قد تفسد عملية الحوار من أساسها.

٤- **من الحوارات الرسميّة إلى الحوارات الأهليّة**:

فارتباط الحوار الحضاري بالجهات الرسميّة (السياسيّة) بقدر ما يُسهم في إنمائه واحتضانه ودعمه، فإنّه يقيّد بالمقابل حريّة التعبير عند المشاركين، بما يجعلها موافقة لتوجيهات السلطة الراعية، وتزداد القيود في حالة الدعم المالي.

وليس المراد هنا أن ترفع الجهات الرسمية يدها عن الحوار، إذ لا يُنكر فضلها في الرعاية والتشجيع، خاصة إذا ظهر البرهان منها على حسن النوايا والصدق في طلب صالح الإنسانية المجرد عن الأطماع.

وإنّما القصد أن تعمل المؤسسات الرسمية وأقسامها المهتمة بالحوار، جنبا إلى جنب مع الفعاليات الأهلية الناشطة فيه.

ولا شك أنَّ التعاون بين القطاعين يستلزم تنمية وتطوير المؤسسات الأهلية (المدنيَّة) التي تعاني من التهميش، بل تتعرض أحيانا للحصار ومحاولات الإلغاء، ولذلك يظلُّ الرهان الأهم حول كيفية إدارة التنمية والتطوير للقطاع المدني في ظل ثقافة مؤسسات تعودت الاحتكار والاستغلال بالفعل بدلاً من الشراكة وتقسيم الأدوار، مما يفضي إلى الصراع على أحقية

التمثيل، والتحدث باسم الإسلام أو الوطن أو غير ذلك[1]. وذلك عن طريق:

أ- الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، وسائر المنظمات الأهلية، والتي يمكن إشراكها في الحوار الحضاري داخلياً وخارجياً اهتماماً مادياً أو معنوياً على حسب الحاجة، مع إتاحة حرية المشاركة والتعبير عن الرأي لأفرادها.

ب- عدم احتكار المؤسسات الرسمية للحوار، وترك المجال مفتوحاً لكافة الأشخاص والهيئات التي من الممكن أن تساهم إيجابياً في عملية الحوار.

ج- تشجيع الأقليات المسلمة في الغرب خصوصًا، وفي بلدان العالم الأخرى، على الحوار مع أهل البلاد التي يعيشون فيها دينيًا وثقافيًا، وأن يكونوا حلقة وصل جيدة بينها وبين بلدان العالم الإسلامي، وهم بطبيعة معيشتهم في الغرب أكثر تأهلًا للحوار بسبب معرفتهم للأوضاع الدينية والثقافية الغربية، ومعرفتهم بالقضايا الملحة المحتاجة إلى الحوار، وإتقانهم للغات الأوربية، ودرايتهم بالقوانين والنظم، وبالحقوق والواجبات، وكيفية الوصول إلى المؤسسات والقيادات المسئولة عن الحوار والمهتمة به، وضرورة دعم هذه الأقليات بالمساعدات المادية والمعنوية التي تمكنهم من تحقيق الحوار وأهدافه مع الغرب، وتصحيح الصورة النمطية العدائية تجاه الإسلام والمسلمين[2].

د- تأهيل مجموعة من الشباب تأهيلا علميا وعمليا للمشاركة الحوارية داخليا وخارجيا، في جميع المجالات، وذلك من خلال عقد دورات

---

(١) انظر: د/ عبد الحليم آيت أمجوض، حوار الأديان نشأته وأصوله وتطوره، مرجع سابق، ص٢٨١، ٧٦١.

(٢) د/ محمد خليفة حسن، الحوار منهجا وثقافة، مرجع سابق، ص٢٣٠.

تدريبية وورش عمل في هذا الخصوص.

٥- **تهيئة بيئة الحوار**:

فالحوار الفاعل لا يتم إلا تحت ظروف معيّنة، وفي ظل بيئة مناسبة، هذه البيئة إن لم تكن راعية وداعمة للتحاور؛ فإنّها على الأقل لا تكون مُثبِّطة ومُوحشة ومُنفّرة من إجراء الحوار.

والبيئة المطلوب إيجادها هنا، هي البيئة الضامنة لحرية الأطراف المتحاورة، والداعمة لثقافة التحاور، والجامعة بين المختلفين... بيئة التسامح والاعتراف بالآخر، والبعد عن الاستبداد والتعصب والتطرف.

هذه البيئة ينبغي السعي في إيجادها وتهيئتها مِن قَبل السعي إلى إقامة الحوار ذاته، فبغير وجود مثل هذه البيئة، فإنه لا يُؤمل في إقامة حوار فاعل؛ " فالبيئة حينما تكون فقيرة هشة فإنَّها تعكس فقرها على خيال أبنائها وسلوكهم، إذ إن العقل لا يتمكن حينئذ من تركيب توافيق كثيرة، وإنَّ أشدَّ أنواع الفقر وأبعدها أثرا هو الجهل الثقافي، فالبيئة التي يسودها الجهل بأنواعه – كما هو حاصل في عالمنا العربي والإسلامي – لا تتمكن من إدراك أبعاد عديدة للأشياء، وتكون الخيارات الأخرى منعدمة أو ضعيفة، وهذا انعكاس طبيعي لفقر البيئة الثقافي"(١).

ومن ثم " ينعدم الحوار ويغلق بابه في مثل هذه البيئة، لأن الأفراد فيها تعودوا على نمط واحد من التفكير، ولا يملكون عقلية الأبعاد المتعددة، التي تمكنهم من فتح نوافذ متنوعة مع الآخر، فلذلك كل من يخالف نمط

---

(١) د/ عبد الكريم بكار، فصول في التفكير الموضوعي، ط: الثالثة، دمشق، دار القلم ٢٠٠٠م، ص٢١٣.

تفكيرهم، ولا يوافقهم في الآراء والأفكار يعتبر عدوا، أو على الأقل خصما لا يمكن التعايش معه"(١).

ومن أجل تهيئة بيئة حوارية فإن ذلك يتطلب على الأقل:

أ- اتاحة الحريات بعامة، لا سيما الحرية الفكرية وحرية إبداء الرأي وحرية التجمُّع، وعدم التضيق مطلقا على ابداء الرأي المخالف، سواء كان نابعا عن أفراد أو مؤسسات أو وسائل إعلامية، مع تأكيد ذلك بالتشريعات والقوانين التي تحفظ هذه الحقوق والحريات لكافة المواطنين.

ب- تعويد كافة أطياف الشعب على التحاور فيما بينهم، في جميع المجالات الحياتية، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الحياة العامة، ووضع السياسات الداخلية والخارجية، والمشاركة في القرارات المصيرية، لا سيما في الأمور التي تمس حياتهم بشكل مباشر، كالتعليم والصحة والاقتصاد، والأمور التي تمس بلدهم كذلك كالمعاهدات والاتفاقات وخوض الحروب والنزاعات؛ سواء كانت هذه المشاركة عن طريق التصويت العام المباشر أم بطرق أخرى تناسب الأوضاع المختلفة.

ج- الاهتمام بنشر الثقافة والوعي الحواري، بما يقتضه من نشر قيم السماحة والتعايش السلمي والاعتراف بالآخر... الخ، نظريا وعمليا، على مستوى فئات المجتمع المختلفة.

---

(١) د/ علي أحمد شريقي، أزمة التفكير الإسلامي المعاصر، ط: الأولى، دمشق، دار البشائر ٢٠٠٩م، ص٨٥.

أولًا: النتائج:

١- من أبرز مجالات الحوار الحديث: الحوار الديني، والحوار الثقافي، والحوار الحضاري، حيث تبحث هذه الثلاثة حول المشترك القيمي والثقافي والحضاري، من أجل النهوض بالإنسانية، ومن ثم استعادة روحية الإنسان، بعيداً عن المادية الطاغية.

٢- أن مسألة حوار الحضارات هي أمر واقعي وقد شهد التاريخ على إمكانيته حيث تم التحاور والتلاقي بين العالمين الإسلامي والغربي وأنتج تأثيرا وتأثرا بينهما في حقب زمنية متعددة، ومن ثم يمكن معاودة هذا التحاور والتلاقي والاستفادة من المشترك الإنساني بينهما لخدمة سائر الإنسانية.

٣- في حين برزت عدة نظريات تروج لنهاية التاريخ أو لتصادم وصراع سوف يحدث بين الحضارات لا سيما بين الحضارتين الإسلامية والغربية، فإن الإسلام يقدم أطروحته في هذا المقام وهي سنة تدافع الحضارات، وهي حالة طارئة تتمثل في ردع هادف والذي ينجم عن اختلال في النظام الاجتماعي، تتولد عنه حالة تدافع لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي؛ فالتدافع إنَّما هو سبيل لإقامة التوازن الحياتي بشكل عام، والحضاري بشكل خاص.

٤- ومن أجل بناء حوار حضاري فاعل فإنه لازم لذلك أن تتضافر الجهود وأن تتعاضد كل الجهات المنوط به تحقيق فاعلية الحوار بدءا من الدول والمنظمات، ومرورا بالجامعات والمجتمعات المدنية، وانتهاء بوسائل النشر والإعلام.

ومن أبرز الجهات الفاعلة التي أعطت نماذج رائعة في تحقيق وتفعيل الحوار سواء على الجانب النظري، أم على الجانب العملي: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)، و المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو ISESCO)، والأزهر الشريف.

ثانياً: توصيات الدراسة:

١. إنشاء كراسي وأقسام علميَّة تختص بالحوار الحضاري، وتسعى إلى نشر ثقافته، حيث يتم فيها تدريس الثقافات والحضارات والأديان المختلفة، مع التدريب والتخصص في هذا المجال، وتخريج طلاب مؤهلين علميا، ومدربين عمليا لممارسة الحوار.

٢. الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، وسائر المنظمات الأهلية، والتي يمكن إشراكها في الحوار الحضاري داخلياً وخارجياً اهتماماً مادياً أو معنوياً على حسب الحاجة، مع إتاحة حرية المشاركة والتعبير عن الرأي لأفرادها.

٣. التواصل مع الأقليات المسلمة في البلدان الغربية والغير إسلامية بشكل عام، وتأهيلهم علميا وعمليا للتحاور مع الآخر، وتسهيل عملية اندماجهم في هذه المجتمعات مع الاحتفاظ بالهوية والثقافة الإسلامية، ويحسن إنشاء مؤسسة خاصة بهم تمثل مرجعية ثقافية وفقهية وقانونية تسهم في هذا الأمر.

٤. الاستفادة من سرعة النشر عن طريق وسائل الإعلام المختلفة – لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي – في نشر قيم الحوار، والتعرف على الآخر، والحفاظ على الهوية الإسلامية لدى أبناء المجتمع المسلم،

ونشر الثقافة الإسلامية، وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام، وتصحيح الصورة النمطية لدى الغرب للثقافة والحضارة الإسلامية.

٥. ضرورة تفعيل دور الدول والمنظمات الإسلامية، في المشاركة الحوارية الحضارية الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، وأن يكون لها حضور قوي في هذه المشاركة ولا تترك الساحة خاوية وأن يكون لها برامجها وأجندتها الخاصة التي تسعى إلى تطبيقها.

٦. الاهتمام بالحوار الديني وتفعيله، سواء بمعناه الأشمل حيث التحاور بين الأديان بغرض الاستفادة من المشترك القيمي والأخلاقي من أجل استعادة روحية الإنسان، ومواجهة حركات الألحاد ومجابهة الانحرافات السلوكية والقيمية، أو بمعناه الأضيق من تحاور بين المذاهب الإسلامية بغرض تقريب وجهات النظر ومن ثم المساهمة في استعادة وحدة الأمة.

المراجع

١. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط: الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩١م.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، ط: الثانية، بيروت، دار الفكر ١٩٨٨م.
٣. ابن ماجة، أبو عبدالله محمد، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار إحياء الكتب العربية.
٤. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط: الأولى، بيروت، دار صادر.
٥. ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
٦. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
٧. أحمد الجهيني، ومحمد مصطفى، الإسلام والآخر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٧م.
٨. أحمد المشرقي، حوار الحضارات: دراسة في المصطلح والمقولة، ضمن أعمال الندوة موقع الإسلام في القيم الكونية وحوار الحضارات، القيروان، مركز الدراسات الإسلامية ٢٠٠٥م.
٩. احميدة النيفر، منزلة التعارف والاعتراف في منظومة القيم القرآنية، مسقط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مجلة التفاهم، ع (٣٦)،

ربيع ٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ.
١٠.أرنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة: فؤاد محمد شبل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٥م.
١١.برنارد لويس، إدوارد سعيد، الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية، وجهة نظر أمريكية، ط: الأولى، بيروت، دار الجيل ١٩٩٤م.
١٢.بروس مازليش، الحضارة ومضامينها، ترجمة: د/ عبد النور خرافي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، ع (٤١٢)، مايو ٢٠١٤م.
١٣.بسام داود عجل، الحوار الإسلامي المسيحي المبادئ، التاريخ، الموضوعات، الأهداف، ط: الأولى، دمشق، دار قتيبة ١٩٩٨م.
١٤.بوزياني فاطمة الزهراء، مفهوم الحضارة بين مالك بن بني وابن خلدون، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير ٢٠١٢م.
١٥.جلال أمين، العولمة، الطبيعة الثالثة، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١م.
١٦.جون ل. إسبوزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة، ط: الثانية، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠٢م.
١٧.حسن حنفي، الإسلام والغرب ورقة عمل، القاهرة، مجلة شئون عربية، ع (١٠٩)، ٢٠٠٢م.
١٨.حسين مؤنس، الحضارة، دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، ع (١)، ١٩٧٨م.

١٩. د/ عبد الحليم آيت أمجوض، حوار الأديان نشأته وأصوله وتطوره، ط: الأولى، بيروت، دار ابن حزم ٢٠١٢م.
٢٠. د/ محمد وقيع الله أحمد، إسهام الإسلام في تحقيق السلام العالمي، ط: الأولى، القاهرة، مكتبة مصر ٢٠١٣م.
٢١. روجيه جارودي، وعود الإسلام، ترجمة: د/ ذوقان قرقوط، ط: الثانية، بيروت، دار الرقي، القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٥م.
٢٢. سامر رضوان، الأبعاد السياسية للحوار بين الأديان، الحوار الإسلامي المسيحي نموذجاً، ط: الثانية، الأردن، عالم الكتب الحديث ٢٠٠٥م.
٢٣. شلبي هجيرة، إشكالية مستقبل العلاقة بين الحضارات، زكي الميلاد نموذجاً، رسالة ماجستير، باتنه، جامعة الحاج لخضير ٢٠١٣م.
٢٤. صامويل هنتجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط: الثانية، دار سطور ١٩٩٩م.
٢٥. عبدالحميد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع بين المبدأ والخيار، رؤية إسلامية، ط: الأولى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر ٢٠٠٢م.
٢٦. عبدالحميد حسين حمودة، الحضارة العربية الإسلامية وتأثيرها العالمي، ط: الأولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر ٢٠١٢م.
٢٧. عبدالستار الهيتي، الحوار الذات والآخر، كتاب الأمة، العدد (٩٩)، قطر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٤٢٥هـ.
٢٨. عبدالعزيز التويجري، الحوار من أجل التعايش، ط: الأولى، القاهرة، دار الشروق ١٩٩٨م.

٢٩. عبدالعزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار في المنظور الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، لبنان، ع (٦٣)، شتاء ٢٠١١م.
٣٠. عبدالكريم بكار، فصول في التفكير الموضوعي، ط: الثالثة، دمشق، دار القلم ٢٠٠٠م.
٣١. عبدالله التطاوي، الحوار الثقافي، مشروع التواصل والانتماء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٦م.
٣٢. عبدالله بن حسين المرجان، الحوار في الإسلام، ط: الأولى، جدة، مركز الكون ٢٠٠٦م.
٣٣. عبدالملك منصور المصعبي، حوار الحضارات: المفهوم والمقومات، ضمن أعمال ندوة موقع الإسلام في القيم الكونية وحوار الحضارات، تونس، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة ٢٠٠٥م.
٣٤. عبدالوهاب المسيري، العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية، ط: الأولى، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠٢م.
٣٥. عبدالوهاب عبد الواسع، التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، القاهرة، دار الشعب.
٣٦. عدنان سيلاجيتش، مفهوم أوربا المسيحية للإسلام، تاريخ الحوار بين الأديان، ترجمة: جمال الدين سيد محمد، ط: الأولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة ٢٠١٦م.
٣٧. علي أحمد شريقي، أزمة التفكير الإسلامي المعاصر، ط: الأولى، دمشق، دار البشائر ٢٠٠٩م.

٣٨.فريتس شتيبات، الإسلام شريكاً، وقد صدر باللغة العربية عن: الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عــالم المعرفــة ع (٣٠٢)، أبريل ٢٠٠٤م.
٣٩.فهد بن عبد العزيز السنيدي، حوار الحضارات، المحددات والضــوابط في ضوء الكتاب والسنة، الرياض، كرسي الأمير سلطان بن عبدالعزيز للدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود.
٤٠.فؤاد السعيد، فوزي خليل، الثقافة والحضارة، مقاربة بين الفكر الغربي والإسلامي، دمشق، دار الفكر ٢٠٠٨م.
٤١.الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحــيط، تحقيــق: مكتــب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط: الثامنـــة، بيــروت، مؤسســة الرسالة ٢٠٠٥م.
٤٢.القرافي، أحمد بن إدريس، الفروق، عالم الكتب، بدون طابعة، وبدون تاريخ.
٤٣.كمال أبو المجد، حوار لا مواجهة، القاهرة، الهيئة المصــرية العامــة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٢م.
٤٤.لعموري شهيدة، زروخي إســماعيل، الصــدام الحضــاري وصــناعة الأعداء: صموئيل هنتجتون نموذجاً، الجزائر، مجلة العلوم الإنســانية والاجتماعية، ع (٢٤) ٢٠١٦م.
٤٥.مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ط: الرابعة، دمشق، دار الفكر ١٩٨٤م.
٤٦.محمد أحمد مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنيــة، دراســة تحليلية نقدية، الرياض، مجلة البيان ١٤٣٥هـ.
٤٧.محمد السماك، مقدمة إلى الحوار الإسلامي المســيحي، ط: الأولــى،

بيروت، دار النفائس ١٩٩٨م.
٤٨.محمد حسين فضل الله، في آفاق الحوار الإسلامي المسيحي، ط: الأولى، بيروت، دار الملاك ١٩٩٤م.
٤٩.محمد خليفة حسن، الحوار منهجاً وثقافة، ط: الأولى، الدوحة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ٢٠٠٨م.
٥٠.محمد رشيد رضا، تفسير المنار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
٥١.محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط: الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧م.
٥٢.محمد عمارة، الإسلام والتعددية: الاختلاف والتنوع في أطار الوحدة، ط: الأولى، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٨م.
٥٣.محمد عمارة، الحضارات العالمية، تدافع أم صراع، القاهرة، دار نهضة مصر ١٩٩٨.
٥٤.محمد وقيع الله أحمد، الشورى ومعاودة إخراج الأمة، قطر، وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ٢٠٠٧م.
٥٥.منى أبو الفضل، وأميمة عبود، وسليمان الخطيب، الحوار مع الغرب: آلياته، أهدافه، دوافعه، ط: الأولى، دمشق، دار الفكر ٢٠٠٨م.
٥٦.موسى الإبراهيم، حوار الحضارات وطبيعة الصراع بين الحق والباطل، دراسة تحليلية على ضوء مفهوم والولاء والبراء في الإسلام، رسالة دكتوراه، السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.
٥٧.نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، الدنية، دراسة لسيرة المصطلح

ودلالة المفهوم، ط: الثانية، فرجينيا، المعهد العالي للفكر الإسلامي ١٩٩٤م.
٥٨.نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة، دار القارئ العربي.
٥٩.ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ط: الأولى، القاهرة، دار السلام ١٩٩٨م.
٦٠.ياسر هاشم الهياجي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، الرياض، مجلة أدوماتر، ع (٣٤)، ٢٠١٦م.
٦١.يوسف الحسن، الحوار الإسلامي المسيحي، الفرص والتحديات، ط: الأولى، أبو ظبي، المجمع الثقافي ١٩٩٧م.